

سلسلة
ألف قصص
الكتاب الأول

و الأحدثنا أنه تخاور حول بنوتنا في ضوء الشمس والحقيقة وأه
تقود نحه عملية التغيير قبل أنه نهميها الظروف حلينا وفي هذا أرجو
أه تحسه قياتنا المصرفية استيقال هذا الكتاب والابتلاء بقطر
الطريق على ما فيه بالقول : وكيف تسير التقاير الى الصحف والكتب؟
الأهم منه سؤال التسير سؤال الإصلاح والتجديد والتطوير.

م. هاشم : د. اشفاق علي حيدر محمد الله

البنكيري و المليونيير !!

(علاقات شائكة بالوثائق !!)



مصباح قطبي
علاء أبوزيد

الطبعة الأولى



سلسلة
الألف قضية

الكتاب الأول

رئيس التحرير
أشرف عامر

البنكير والمليونير!! (علاقات شائكة بالوثائق!!)

مصباح قطب
علاء أبو زيد

إشارة لابد منها:

قبل ثلاثة أشهر تقريباً قامت، الإعلامية، بإصدار كتاب بعنوان، أطفال الإرهاب، تحت سلسلة، الألف قضية، إلا أنها ولأسباب فنية رأت أن تعتبره -على غرار الإصدارات الصحفية- بمثابة العدد، صفر. لذا فقد سمحت لنفسها أن يكون الكتاب الذي بين أيدينا الآن، البنكير والمليونير، هو الكتاب الأول من سلسلة، الألف قضية، والتي سوف تسير على غرار بقية السلسلة بتفص القطع والإخراج والمواصفات الفنية.

الاعلامية

الأخراج الفني وفصل الألوان والطباعة

الشركة الإعلامية للطباعة والنشر "ستاميا"

١٢٢ ش محي الدين أبو العز - المهندسين

تليفون: ٣٣٥١٥٩٤ - ٣٣٦٨٩١١ فاكس: ٣٣٥١٥٩٧

رقم الإيداع ٩٧/٧٩٤٧

الترقيم الدولي 977-5769-06-X

الطبعة الثانية

أكتوبر ١٩٩٧

تنويه

يمنع منعاً باتاً طبع أو نسخ أو اقتباس أجزاء
من هذا الكتاب دون الرجوع للناسر. وأخذ
موافقة كتابية منه على ذلك.

الإعلامية

مقدمة

بقلم : د. اسماعيل صبرى عبد الله

«إن الكتاب الذى بين يدي القراء يقدم فتحاً جديداً فى مجال حق الرأى العام - المودعون جزء منه - فى معرفة ما يدور فى البنوك وكيف تتصرف فى أموالهم».

«الأجدر بنا أن نتحاور حول بنوكنا فى ضوء الشمس والحقيقة وأن نقود نحن عملية التغيير قبل أن تفرضها الظروف علينا وفى هذا أرجو أن تحسن قيادتنا المصرفية استقبال هذا الكتاب والاتبادر بقطع الطريق على ما فيه بالقول : وكيف تسريت التقارير إلى الصحف والكتب؟ الأهم من سؤال التسريب سؤال التجديد والتطوير».

جهازنا المصرفي الذي نسي مهمته الأولى

مهمة البنك الأولى في المجتمع والاقتصاد هي تجميع المدخرات - من الطبقة المتوسطة أساساً - وتوجيهها نحو الاستثمار. وأكبر دليل على أن بنوكنا مقصرة جداً في المهمة الأولى - حتى ساعة تاريخه! - أن نسبة التعامل بالبنكوت خارج الجهاز المصرفي ضخمة؛ ووفقاً لتقرير البنك المركزي عن عام ١٩٩٦/٩٥ فقد تم التعامل خارج البنوك على ٢٣,٦ مليار جنيه من إجمالي سيولة جارية تبلغ ٣٥,٠٦ مليار جنيه وقد بلغت الودائع الجارية بالعملة المحلية - بأشكالها - ١١,٤٦ مليار جنيه. معنى هذا أن البنوك عجزت عن اجتذاب المال السائل - والسائر! - من السوق، وقد كان أحد النتائج الكارثية لهذا العجز هي قيام شركات توظيف الأموال.

دليل آخر على العجز هو نجاح بنوك اجنبية على أرض بلادنا في الاقتراض بسندات من السوق المصرية (مثل سيتي كورب والمصري الأمريكي وغيرهما).

لكن لماذا عجزت البنوك عن تعبئة المدخرات بجذب السيولة من السوق؟ السبب الرئيسي ليس فحسب سكوتها عن إلغاء وظيفة الشيك في الحياة الاقتصادية ولكن أيضاً مشاركتها في ذلك الإلغاء.

لقد استخدمت بنوكنا الشيك سند دين... بدلا من الورقة التجارية التي هي سند اذنى. اقترضت البنوك زبائنها وأخذت منهم شيكات كسندات وفاء.. كضمانات للإقراض، بينما الشيك - في العالم كله - له قوة النقود بالضبط إنه أداة دفع حالة ولا يجب استخدامه خارج هذا النطاق. كان على البنوك أن تسعى لكي تجعل لكل مواطن - إذا استطاعت - حسابا في البنك يودع فيه كل ما يتوفر له من سيولة، على أن يجرى تعاملاته بالشيكات. كان على البنوك أن تضغط على الحكومة لتجعلها تقبل الشيكات كأداة دفع، بدلا عن الوضع الحالي - الهزلى - الذى يتم فيه السداد والسحب إلى ومن الحكومة بالزكائب، اللهم إلا مصلحة الضرائب التي تقبل الشيكات.

إن البيروقراطية الحكومية تعطل هذا التطور لأسباب مفهومة لكن كان الواجب على البنوك أن تقتدى بما فعلته أجهزة مصرفية عديدة في دول العالم المتقدم... ضغطت

ووصلت إلى هدفها وهو جعل الشيك أداة التعامل اليومي للأفراد والجهات والحكومة ولهذا فوائده التي سأتى إليها بعد قليل.

ليست صدفة أنه توجد الكمبيالات وتوجد الشيكات، الأولى تصلح كضمانات لأن البنك يستطيع إذا «اعتذر» وكان العميل غير قادر على الدفع، أن يعيد خصمها لدى البنك المركزى أما الشيكات فوظيفتها مختلفة. لو حدث واختفى الدفع النقدي - أو كاد - من التعاملات فى السوق المصرى، على غرار ما هو موجود فى الولايات المتحدة، وغيرها، فسيكون الجهاز المصرفى قد عبأ المدخرات فعلاً ويستطيع أن يوظفها فى المجالات المختلفة لخدمة الاقتصاد والمودعين فى آن واحد.

وهناك سبب آخر للإتهام بالعجز هو المحدودية الشديدة للخدمات التي تقدمها البنوك المصرية لعملائها، أقصد المودعين، الذين هم أساس العملية. إن من المثير للسخرية أن نجد البنوك تقدم هداياها فى الأعياد لكبار المقترضين منها لا لكبار المودعين. وبدلاً من أن تبذل قيادات البنوك جهودها لجذب مودعين جدد وزيادة ودائع المرتبطين بها، نراها تتفاحر بالجهود التي تبذلها فى اجتذاب عليّة القوم من المقترضين!

فى الخارج عين البنوك - و«عباداتها»! - على المودع أو مشروع المودع. ولا يمكن حصر الخدمات التي تقدمها البنوك لمودعيها فى مجال الإنفاق الجارى (مثل سداد فاتورة التليفون وإيجار المنزل وفاتورة الغاز وأقساط الشراء إلخ) لكثرتها، إضافة إلى خدمات بطاقات الائتمان المختلفة، والتيسيرات فى فتح الحسابات... وفى الولايات المتحدة يستطيع المواطن أن يفتح حساباً بدولار بينما فى مصر لا بد من حد أدنى مع رسوم يدفعها العميل! أيضاً فإن رسوم الخدمات المصرفية هناك صغيرة بشكل يفرى المواطن بالجوء إلى البنك فى الكثير من أعماله. أود أن أضرب مثلاً، فقد ذهبت إلى فرع بنك مصرى مشهور أتعامل معه لتحويل مائة دولار كاشتراك فى جمعية علمية فطلب البنك ٣٠ دولاراً كرسوم. النتيجة المنطقية لمثل هذا أن تنتظر أن يسافر أحد أصدقائك لترسل بالاشتراك معه.

أيضاً هنا يجرى التحويل من حساب إلى حساب بقلوس ولك أن تتخيل تكلفة تحويل حسابك من فرع لفرع آخر، أو من البنك كله إلى بنك آخر... تكلفة المال والوقت، وهناك فإن

الكثير من تلك الخدمات يتم فوراً «أوتوماتيكى» ودون مقابل فى أغلبها.

إن العقلية البيروقراطية المهيمنة على البنوك عندما لا تضر فقط بالمواطنين المودعين أو الراغبين فى التعامل مع البنوك لكنها لا تبعث على أى ارتياح فى قدرتها على استثمار ما اجتذبت من أموال أو ما قدمناه نحن لها كمودعين عن طيب خاطر.

أسف إذ أعود مرة أخرى إلى «بره»، هناك يتم تجميع كل كذا ملف (للمودعين) تحت يد شخص يكون حلقة وصل بين هؤلاء والبنك، ويعمل كمستشار أيضاً لكل مودع.. إنه يلاحظ حركة حسابك ويلتقط توجهاتك من خلالها ويسدى إليك النصيحة، قد تفاجأ به على بابك يقول لك مثلاً: لاحظت أن لديك كتلة أساسية فى حسابك (وبيعتك) تبدو فى غير حاجة إليها إننى أقترح أن أعمل لك بنصف قيمتها محفظة مالية متنوعة وأضمن لك ألا يقل العائد عن سعر الفائدة؟. إن مثل هذه الأساليب هى التى تحول الراكد المالى إلى استثمار قومى لأنه لا يكفى أن تشد البنوك السيولة من السوق وتراكمها عندها بلا توظيف جيد.

قد يقول قائل إن عدداً من بنوكنا أنشأ صناديق للاستثمار لتمارس دوراً استثمارياً وعلى مستوى أكبر ولتدير محافظ مالية لصالح حملة الصكوك والمودعين فى النهاية. ردى على هذا أن ميدان الحركة أمام الصناديق هو البورصة ولازال ٨٣٪ من الشركات المقيدة بها حتى الآن شركات مقفلة طبقاً لتقرير البنك المركزى ٩٦/٩٥ بل إن الـ ١٧٪ الباقية - المفتوحة!! - أغلبها من الشركات المخصصة، أو أوراقها قليلة الكمية والقيمة، إن المحفظة هى تنويع من أوراق جيدة لضمان تقليل المخاطر فكيف يتم عمل محافظ وتقليل الخطر، فى هذه الأجواء.

وقد يسأل سائل وما ذنب البنوك فى محدودية سوق المال؟ نرد: إن البنوك هى اللاعب - الوسيط - المالى الرئيسى فى أى بلد، ولو كانت قد قامت بواجبها فى تعبئة المدخرات لكانت قد تغيرت أوضاع كثيرة.



إن من مصلحة البنك المركزى ومن مصلحة الدولة ذاتها أن يكون التداول النقدى

معروفاً. إن فوائد ذلك معروفة وعلى رأسها ضبط الحسابات القومية، بالطبع فى حالة التداول بالأوراق النقدية فى السوق بعيداً عن البنوك والشيكات يصعب أن نحدد بدقة معدلات دورات القطع ومعدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار المختلفة، وثمة فوائد أخرى. ففى الولايات المتحدة يتم إخطار مصلحة الضرائب باسم أى شخص يودع أو يسحب مرة واحدة أكثر من عشرة آلاف جنيه، لأن هذه العملية تنطوى على ما يثير الريبة. وبهذه الطريقة يتم ضمان ألا يغسل المجرمون ورجال المافيا والمخدرات أموالهم فى البنوك، هنا تتم مقاومة هذا المبدأ بحجج واهية.. بل وجاهلة، والغريب أن التعامل بالأموال على الطريقة المصرية - دون شيكات - يعرض صاحب المال لخطر كاسرقة والحرق كما يعرض البنك لنفس الأخطار لكن الطرفين يبدوان راضيين عن استمرار الوضع!



لكن ماذا بعد أن يجتذب البنك الأموال ويحدد اليات توظيفها (أو تُحدد له)؟ هنا يجب ألا يتعامل البنك فى أموال المودعين وكأنها وقف أو تركة، ليس من المعقول أن نجد هذا البنك التجارى أو ذاك (عام أو خاص) وقد راح يؤسس الشركة تلو الشركة ثم فى النهاية نكتشف الكم الكبير من الخسائر ويكتفى البنك بالقول أن لديه احتياطات كافية وأنه كَوْن المخصصات اللازمة لمقابلة الخسارة فى المساهمات. لا وجود فى أى بلد محترم لوضع يؤسس فيه البنك شركات ثم يقرضها ويظل كلما تعثرت يقرض ويهيكل ويجدول، بل ويبتزّه المساهمون الآخرون بحجة أنه مساهم فى الشركة وأن سقوطها سيكون فى وجهه.

على البنك التجارى ألا يتورط فى التأسيس، عليه أن يساهم - طبقاً للقانون - فى شركات قائمة ويرى أنها جيدة، حماية لأموال الناس لديه، ولو كان البنك يريد أن يكون له نفوذ فى شركات بعينها فعليه بشراء أسهم فيها أو مزيد من الأسهم. إن لعبة تأسيس الشركات ليست بريئة بحال وهى فى واقع الأمر - وغالباً - لعبة مصالح متشابكة لا تراعى أن الأموال أمانة لدى البنك وليست تركة!

وأود هنا أن أشيد بتجربة صديق هود. حازم الببلاوى وقت أن كان يتولى رئاسة بنك تنمية الصادرات، ففى بداية إنشاء الشركة التجارية لتنمية الصادرات، التى ساهم فى

تأسيسها البنك لأنها من صلب عمله، ومنحها د. البيلوى جزءاً من مقر البنك لتقوم وليقلل تكلفة النشأة، ثم بعد ذلك دفع بها لتستقل ليس في ميناها فحسب بل وفي حساباتها وشجعها على أن تقترض من بنوك أخرى بل وتدع أموالها فيها، ففي ذلك مصلحة له لأنه يقلل المخاطر، واكتفى بتعيين مندوبيه الذين يراجعون أعمالها من خلال عضويتهم في مجلس الإدارة، على عكس ذلك فإن التقارير التي يستند إليها هذا الكتاب وقد قرأت بعضها تبين أن «بنوكنا» مندفة في اتجاه تأسيس شركات يعلم الله وحده من كان وراء تأسيسها ولأية مصلحة ومن ذا الذي جر رجل البنك إليها وفي أية ظروف، لكن الحاصل أنك تجد أكثر من شركة قام البنك «الفلاني» بعمل مخصصات بنسبة ١٠٠٪ لمقابلة خسائره في التأسيس والمساهمة بعد أن انهارت الشركات وأصبح بعضها قيد التصفية.



أود أن اتوقف بعد الملاحظات العامة السابقة عند البنك الأهلى بنحو خاص واتخذ من ذلك مدخلاً للحديث عن فوضى الإقراض في البنوك المصرفية. «الأهلى» مصنف من قبل البنك المركزى كبنك تجارى يُفترض أن يأخذ ودائع لمدة لا تزيد عن سنة (أجل قصير) ليقرضها لأجل قصير أيضاً. سواء للحكومة أو للأشخاص المعنوية أو الطبيعية. لكن الملاحظ عملياً أن البنك يُقرض العميل لمدة سنة لكنه يجدد الدين أتماتيكياً طالما العميل منتظم في السداد، وبهذا يتحول الدين القصير إلى دين طويل الأجل، تأثير هذه العملية السيء يتضح في أن رجال «البنزس» المقترضين يفضلون اللجوء إلى البنوك في ظل وضع كهذا بدلاً من طرح جانب من أسهم شركاتهم القائمة أو التي يعتزمون إقامتها للجمهور في سوق الأوراق المالية. البنوك بهذا الشكل ومنها الأهلى كما لاحظت تغذى ظاهرة الشركات المفلقة ثم تندب الحظ بعد ذلك بسبب ضعف البورصة!! أيضاً إن المنطقى والمتعارف عليه هو ألا يُقرض البنك التجارى لشراء أصول إنتاجية، ولكن للتشغيل.. لدورة أو أكثر لتظل وخليفة تمويل شراء الأصول محجوزة لبنوك الاستثمار، أى أن البنك الأهلى - وغيره - يضرر - بتجديد الدين للمدين المنتظم، سوق المال وبنوك الاستثمار معاً.



ورجل اليزنس هو الآخر، لأنه يريد سيطرة كاملة على الشركة، يشجع استمرار هذا الوضع الخاطئ؛ بأساليب لا يمكن أن تكون كلها شريفة، الغريب أن رجل اليزنس يمكنه أن يسيطر بحيازة أغلبية الأسهم (٥١٪) وطرح الباقي للاكتتاب لكن مثل هذه السيطرة لا تشجع هؤلاء مع أن رجال «اليزنس» كثيراً ما يطالبون الحكومة بأن تكفى بتملك ٥١٪ من الشركات العامة الكبيرة - لتضمن السيطرة - وتطرح الباقي!.

إن رجل الأعمال الذي يكسب قد لا يحتاج إلى بنك ليضع أمواله، لأنه يمكنه عمل مشروع جديد أو عمل توسعات لكن الطبقة المتوسطة هي التي تحتاج البنوك أكثر وتحتاج الوسطاء الماليين الآخرين أكثر، إن لدى فئات منها فوائض لا تستطيع توظيفها وهي في حاجة في نفس الوقت لتحصل على أعلى عائد عليها وعلى الوسطاء الماليين الوقوف بجانبها لهذا الغرض. ولا أعتقد من تحليلي للودائع في البنك الأهلي من القطاعات المختلفة، وتحليلي للمقترضين منه، أن البنك يقف خلف الطبقة الوسطى ولو بمثل وقوفه مع رجال الأعمال وقطاعات الأعمال والاقتراض بعامة، وهذه ظاهرة متكررة أيضاً لاحظت اندفاعاً من البنك الأهلي في اتجاه النشاط العقاري مع أن مثل هذا النشاط محفوف بخطر عال فهو يتطلب قاعدة تشريعية (ليست موجودة) تضمن سهولة تسجيل وتسجيل الأصول العقارية، وجهاز تحصيل ضخم وجهاز قانوني للملاحقة القضائية، وأجهزة تقدير وتقييم وتأمين وخبرات هندسية وبنائية، وأجهزة تحديد أولويات وبدائل... إلخ، فما الذي يدفع البنك في اتجاه كهذا؟ وهل يكفي أن يقال أن البنك يريد أن يكون شاملاً؟ هل معنى الشمول أن يتحول البنك إلى مضارب وتاجر وصانع وسمسار ومهندس ومقاول ويانع ومشتري؟ ولماذا أوجدت البنوك العقارية - التي تقتصر من السوق بسندات طويلة - إذا كان البنك التجاري سيقوم بمثل هذا النشاط؟! في العالم المحترم كله معروف أن نوع النشاط يفرض نوعاً معيناً من الإقراض والضمانات وليس هناك كبيراً على الإفلاس، ولعلم الذين يربطون ليل نهار بالحديث عن البنك الشامل فإن « بنك كرويد ليوني » وهو أكبر بنك في فرنسا، قد أشرف على الإفلاس، رغم وقوف الدولة خلفه لأنه ملك الحكومة. لدخوله أساساً مجال العقارات. وقد أفلس بنك بارينج وهو من أعرق البنوك في العالم بسبب

المضاربات فى الأسواق المالية الآسيوية، وكان قد تعذر أن يمارس هذا الدور فى ظل الرقابة المصرفية الانجليزية القوية - حيث المقر الرئيسى - وفى الولايات المتحدة ما أكثر البنوك التى تقلس وما أكثر الاندماجات بسبب الخسائر أو الإفلاس. إن دخول البنك الأهلى وغير الأهلى إذن مجال المضاربة العقارية والمالية التى تمارسها بنوكنا فى الخارج الآن فى حدود، رغم تحذيرها، هو دخول خطر.. خطر.

وطبعاً لن أتحدث عن دخول الأهلى وبنوك أخرى فى مجال تمويل شراء السيارات فتقارير جهاز المحاسبات تكشف عبثية هذا العمل لكننى استغرب كيف دخلت فيه البنوك أصلاً ولمصلحة من؟! وهل قدر البنك أن عملاً كهذا يتطلب منه أن يجرى وراء كل سيارة فى الشارع، وقف ممولاً لها، ليسحبها إن توقف صاحبها عن السداد وأن يجد مكاناً لتخزينها وجهازاً لإعادة بيعها و. و. إلخ.... طبعاً المبالغ ليست كبيرة لكنها تشير إلى منهج سائد وإلى خلفيات غامضة.

إن الكتاب الذى بين يدي القراء يقدم فتحاً فى مجال حق الراى العام - المودعين جزء منه - فى معرفة ما يدور فى البنوك وكيف تتصرف فى أموالهم، لكن لا الكتاب ولا جهاز المحاسبات ولا أنا قد عرفنا مثلاً تفاصيل عملية مثل عملية قيام البنك الأهلى بشراء أحد برجى «كايرويلاز» على كورنيش النيل واتخاذهم مقراً لقيادته وتكلفة ذلك على البنك والمودعين؟ لكن ظنى أن الكتاب سيفتح باب الأسئلة ولا أريد أن أتحدث عن القروض بدون ضمانات وما وراءها فذلك حديث ناطق بذاته لكننى أريد أن أسأل: أين هو التدريب الراق والوعى الوظيفى الراق والمعاملة الحركية الراقية والقدرة على المنافسة فى بنوكنا حالياً ثم ماذا يقول المسئولون فى بنوكنا عن تقارير البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عن جهازنا المصرفى وهم الذين اعتادوا أن يقولوا من ناحية أن مصارفنا هى أحسن وأفضل... وأن يفاخروا من ناحية أخرى بتقييمات وأقوال المؤسسات الدولية؟ ألم يلفت نظرهم اتجاه الدولة لفتح باب تعديل التشريعات المالية والمصرفية وتعديلات قوانين شركات التأمين فى الوقت عينه الذى يقولون فيه أن بنوكنا بلغت مرتبة عالية فى كذا وكذا وكذا؟ ألم يصلهم نبأ أن البنك والصندوق وراء هذه العملية وأنهما يعتبران مصارفنا «متخلفة».

إن من المحزن أيضا أن التشريعات المقترحة تضعها لجان تعمل بمنح وبمعاونة خبراء
إجانب، وقد أصبح هذا شأن كل تشريع في الآونة الأخيرة مع إن مصر لا تعدم
إقتصايين ومصرفيين كبارا.

الأجدر بنا أن نتحاور حول بنوكنا في ضوء الشمس والحقيقة وأن نقود نحن عملية
التغيير قبل أن تفرضها الظروف علينا.

وفي هذا السياق أرجو أن تحسن قياداتنا المصرفية استقبال هذا الكتاب والا تبادر
بقطع الطريق على ما فيه بالقول: وكيف تسريت التقارير إلى الصحف والكتب؟. الأهم من
سؤال التسريب سؤال الإصلاح والتجديد والتطوير.

د. اسماعيل صبرى عبد الله

البنكيران والمليونير

أول تحقيق عن العلاقة بين رجال
البنفس ورجال البنوك من واقع تقارير
البنك المركزي وهاز الحاسبات
ومراقبي الحاسبات.

خلفية عن البنوك والكتاب والمؤلفين

(i)

صوابنا ليس الصواب الوحيد وخطؤنا ليس الخطأ الأخير!!

هذا هو المبدأ الذي حاولنا التزامه ونحن نكتب كل عبارة في هذا الكتاب. صحيح أن في أيدينا وثائق لم يحدث أن تم نشر مثلها من قبل، وصحيح أننا ننق في دقة معلوماتنا كتحققنا في أسمائنا وفي الوجود "المادى" لهذا الكتاب؛ لكن قراءة الوثائق وتحليل المعلومات يمكن أن يتم بما لا حصر له من الأساليب والطرق، ومن هنا تسليمنا بأن خطائنا مؤكد وأن صوابنا هو مجرد فرد في عائلة وأنه ليس حتى كبيرها.

قد يكون من حقنا أن نتباهى قليلاً بتفرد ما نقدمه حيث لم يحدث من قبل أن تم الاقتراب من دهايز البنوك ودرويهما من مدخل تقارير جهاز المحاسبات والبنك المركزى المصرى ومراقبى الحسابات لكل بنك. وقد يكون من حقنا أيضاً أن نتباهى بقدر من الشجاعة فى النشر والمواجهة، حيث أن القوانين الحالية بصفة عامة لا تتيح حرية نشر مثل الذى ننشره هنا، لكن دعونا من التباهى فهو فى النهاية مسألة شخصية وعابرة ولننسال: ما هو هدف هذا الكتاب؟

أولاً، كشف بعض المستور من خفايا وملايسات وظروف واجواء «منع» الائتمان أو «منع» الائتمان، وما يجرى فى المطبخ المصرفى الذى تنبعث منه فى أحيان - غير قليلة - روائح كريهة رغم إجادة بعض الطهاة المصرفيين لفن الطهى المصرفى وما يلزمه من «البهارات» و «السلطات»!

ثانياً، "رفع سقف الاتاحة المعلوماتية للناس فى بلادنا" ونحن هنا نستخدم ذات العبارة التى وضعها مصباح قطب على كتاب له صدر منذ شهور تناول فيه بالتحليل تقارير مصلحة الأمن العام عن سنوات ٩٣ - ٩٤ - ١٩٩٥. هناك جرى الكشف عن المعلومات فى قطاع يقال أنه حساس وهو الداخلية والأمن، وهنا فى هذا الكتاب يتم نفس الشئ فى قطاع حساس أيضاً وإقترن عمله بالسرية فى جوانب أساسية منه، بل وتم "تبليغ" جمهور واسع فكرة أن هذا الحد من السرية أو ذاك هو "أساس الثقة" وأساس العمل فى البنوك،

كما أنه ضرورى فى بلادنا بالذات لأن شعبنا له خصوصيته الثقافية التى تجعله يرفض الأعمال الواسع لمبدأ الشفافية بخاصة فى المعاملات المالية والنقدية.

نحن هنا نكشف - من دون يا أمى أرحمىنى - ندعو كائننا من كان أن يبذل جهده لكشف واقع المؤسسات التى نعمل فيها ونتعامل معها، أيضاً فى الحدود التى يحق للرأى العام فى عصر المعلومات، أن يطلعها ويعرفها. بل ندعو من يريد إلى كشف أوراقنا الشخصية كمهنيين وسياسيين ونحن على إستعداد لأن نساعد. ليست تلك دروشة، لكنها تعبير عن إيمان حقيقى بقيمة الإفصاح الأمين فى هذا الزمن الذى تتشابك فيه الظلمات المعلوماتية بالأنوار، بالأصباغ المعلوماتية أيضاً (المعلومات الملعوب فيها). لا يمكن أن تنهض الحياة الاقتصادية والعامية فى مصر دون أفصاح ودون إبانة. وباليت الساسة والصحفيين الكبار والمهنيين والبنكريين طبعاً يكونون فى مقدمة من يفعل ذلك.

حين تسود الشفافية فى القطاعات الحساسة (القائدة) كالامن والدفاع والبنوك سيسرى المبدأ فى عروق الحياة الإقتصادية والإجتماعية بتسرع من البرق.. إن السمكة تنظف من خياشيمها والسلم يكتس من أعلاه.

وهذا الكتاب يكتس بعض ما تراكم من تعميم فى قطاع أكثر من قائد...

ثالثاً، تقديم تجربة فى كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة. أننا ندرك - وقد سمعناها - أن الأوراق التى وقعت بين أيدينا يمكن استخدامها فى الأبتزاز وفى جلب الإعلانات والمنافع واللعب بأعصاب الناس والتشهير. ندرك ذلك ولا نريد أن نقول إننا أسمى وأرفع من أن نفلزق إلى مثل هذا الإتحطاط، ولكن نريد أن نؤكد أننا لسنا وحدنا وأن البلد مليئة بأولئك الذين يضعون المعلومات فى سياقها الصحيح، خدمة للمصلحة العامة، ويحافظون على الأمانة التى فى أيديهم. طيب ما دام المعلومات ممكن إساءة استخدامها فلماذا لا نمنع من الأساس تقييمها.. هكذا يقول الشموليون واللاديموقراطيون والفاشيون ونحن نرد: لا يمكن أن يشعر المرء بأنه مشارك ومسئول من دون إطلاع على المعلومات الأساسية عن أى مكان أو نشاط أو بشر. ثم - وليفة الأستاذ/ مصطفى أمين - فإن أضرار إساءة استخدام المعلومات أهون مائة مرة من أضرار التعتيم والتضليم والتكتيم.

وابعاً، إذ نتوقع أن يتهمنا كثيرون - ومنهم أناس نحترمهم - بأن كتابنا سيثير الבלبله والإضطراب.. وسيؤدى إلى زعزعة الثقة.. وهز الإستقرار المصرى إلخ.. فإننا نبادر إلى التاكيد بأن المؤلفين ينتعميان، كل من مدخله، إلى اليسار المصرى، وهما ممن يعتقدون أن عبد الناصر كان يرى المشهد بشكل صحيح (وإن لم ينفذ المشهد البديل صح) حين اهتم بأن يشمل التأميم كل البنوك وكل التجارة الخارجية، على أساس أن هذين قطاعين يقتران كل عربات الحركة الإجتماعية والإقتصادية. والمعنى أننا ننحاز إلى البنوك العامة ونرى أنه ليس قدراً أن تقب فى الجمود والبيروقراطية.. أو أن تكون مجرد تابع بلا رأى للبيروقراطية السياسية فى الدولة. ولهذا فإن الكتاب وهو يتطرق إلى خفايا البنوك العامة، بل وخفايا الشركات العامة المتعامله معها، فإنه يعرض ذلك فى إطار إثارة الاهتمام بإصلاح أوضاع هذين فى ضوء هذا المدخل الجديد (الإقراض والإقتراض).

ولأن كل مؤلف إعتاد أن يقول إنه يموت ويحيا من أجل تقديم الحقيقة عارية بلا زيف، وأنه لا يهدف إلا إلى جعل خطب ود الحقائق وإبرازها هو شاغله الشاغل. لأن ذلك كذلك فإن نكرهه، وإن نقول أننا نرتضى حكم القراء أو الكتاب أو النقاد، لكننا نقسم فقط أننا حاولنا أن نكون على درجة من النزاهة والعفة والإستقامة وحسن الطوية تليق بكرامة المثقفين وكرامتنا. وليس معنى حاولنا أننا نجحنا على طول الخط.. فالحالة التى يعرفها الصحفيون.. حالة الإثارة التى يسببها إمتلاك وثائق هامة قد دفعتنا بكل تأكيد مثلاً دفعت وتدفع غيرنا إلى أشكال من التحيزات والتعميمات ووجهات النظر الأحادية. لكن حتى فى هذه الحالة جاهدنا ألا يكون ما نفعله مثيراً للبلبله.. أو هازاً للإستقرار. أو مزعزعاً للمعاملات.

خامساً، يهدف الكتاب إلى تشجيع فئة مفتشى البنوك فى الجهات الرقابية على البوح والكتابة والمشاركة، وإلى العمل فى مؤسساتهم على تخطى الكثير من العوائق اللاتحيه التى تقف دون ذلك (مثل ممنوع على الموظف العام الحديث إلى الصحف) إلخ.. طبعاً لا ندعو إلى التخلص من "حمام" النظام القديم هكذا بطريقة النسف.. لكننا أيضاً نأمل أن يرتفع سقف إتاحة فرصة التعبير ولو بالكتابة فى المجالات الإقتصادية المتخصصة، أمام هؤلاء على الأقل بدلاً عن أن تجئ هذه المجالات مليئة بالبحوث الميتة والتقارير الباهتة (انظر المجالات التى تصدرها البنوك بل والتى يصدرها جهاز الحاسبات) لقد أسننا خلال إعداد

الكتاب كيف أن حالة دمدمة تسود بين مراقبي البنوك في عدة جهات، وظهر لنا أن كثيرين حانقين بسبب إهمال تقاريرهم، وعدم إعطاء أجهزتهم حق الإحالة إلى النيابات في الحالات التي تتطلب ذلك، ويسبب استهتار الجهات التي يراقبونها - غير المعلن - بتقاريرهم، فهي في النهاية يمكن أن يتم الرد عليها بطريقة: سيراى ذلك مستقبلاً، أو: تم اتخاذ اللازم.

إن الذين تحدثوا إلينا من وراء ستار - بسبب وظائفهم - عن رفضهم القاطع لنظام التسويات في المليونيات المتعثرة، الذي تضعف بسببه مئات الملايين على بنوك الدولة، وعن مطالبتهم الدائمة بالعودة إلى النظام الطبيعي وهو إعادة الجدولة للعميل المتوقف أو المازوم.. هؤلاء سيرون في كتابنا هذا تنقيساً عن بخار مكتوم، كان يجب أن يتم إطلاقه من محبسه من زمان.

سادساً، حاول الكتاب من خلال التقارير التي عرضها (ولبها مسائل القروض بدون ضمانات) أن ينير بعض جوانب الصورة بالنسبة لعلاقة رجل الأعمال «البرزس مان» في القطاع العام أو الخاص، بالبنوك العامة، وأن ينير الخلفية السياسية الإقتصادية التي تحكم وتوجه هذه العلاقة، وتستفيد منها أيضاً!

ومن هنا ذكرنا بعض الأسماء عشوائياً كما وردت في التقارير وكان في مخيلتنا أن السرية كإجراء سليم تعنى عدم البوح بأسرار العميل السليم. أما أولئك الذين ستتحمل البنوك - أي المودعين في النهاية - ثمن التعتيم على أوضاعهم، أو ثمن تصحيح اختلالاتهم أو تعثراتهم، فليس من حقهم أن يطالبوا بإخفاء معاملاتهم. الخلاصة أن السرية لا ينبغي أن تكون على حساب المودعين أصحاب الأموال الحقيقيين أو على حساب الوطن. إن مقدمى المعونة (الأميركيين مثلاً) يشترطون أن يراقبوا الكثير من دواخل الهيئات الممنوحة فلماذا لا يكون من حق المودعين الذين يقدمون "المعونة" للمتعتر أن يعرفوا دواخله ليحكموا على قرار البنك بالجدولة أو التسوية له. وإذا كان الأميركيون هم المثال عند حكائنا فإن أكثر من دائرة من الدوائر الأميركية إحتجت على نظم سرية الحسابات في مصر وإذا فرضنا أنهم يقولون ذلك لأنهم لا يريدون مصالحنا فإن نظم الرقابة في الولايات المتحدة ذاتها ومستوى الإتاحة المعلوماتية هناك ينفي ذلك إلى حد كبير.

يبقى بعد هذا أن للكتاب أهدافاً فرعية لن نخفي، وقد يرى فيه القارئ أهدافاً لا ندركها

نحن، أو يرى أنه لم يحقق الأهداف التي ذكرناها. وفي كل الحالات نحن نرحب باستضافة أية ردود معلوماتية أو إضافات "في الخط" في الطباعات التالية إذا قدر للكتاب أن يطبع في أكثر من طبعة وقد.

نحن لا نقول كلمة في الضلمة ونمضى.. لا نقذف الزجاج بطوية ونهرب. بالعكس نحن راغبين في أثبات أننا نود المشاركة وتحمل المسؤولية والمواجهة، لقد قدمنا دليلاً على ذلك في الكتاب نفسه حين عرضنا الأسئلة الأساسية عن جهازنا المصرفي على رئيس كل من إتحاد المصارف العربية وبنوك مصر والأهلي وسوستيه جنرال» نقصد السيد/ محمود عبد العزيز ليرد عليها، وأثبتنا رده هنا. كما سعيينا إلى أصدقاء في البنوك العامة وطلبنا منهم أن يردوا على ما نعتزم نشره.. أن يقولوا لنا الجانب الآخر من الصورة، أي هموم المصرفي ومتاعبه حيال ومع التسهيلات والقروض.

(ب)

كثيرة هي العناوين التي تشير إلى الاختلالات وأشكال الفساد والانحراف ونواحي القصور في العمل المصرفي، وقد لا يتخيل هذا المصرفي أو ذاك، ضخامة الملف، وهو يؤكد في حسن نية أن بنوكنا عال العال وأن ما يحدث بها أقل بكثير مما يحدث في بنوك العالم.

كما أنه لا يتخيل وقع حبيته هذا على الصحفيين والموظفين العاملين بأقسام المعلومات (الأرشيف) بالصحف والمستولين بصفة خاصة عن ملفات البنوك.

صحيح أن ليس كل ما بالملفات متعلق بمخالفات أو إنحرافات لكن، وبالذمة والأمانة، فإن الأوراق الخاصة بفساد البنوك هي الأكثر عدداً في ظل أي تصنيف معلوماتي (عادة تقسم الصحف ملفات البنوك إلى: عام - المركزي - فساد بنوك - البنوك الخاصة والمشاركة). على أية حال فإننا إذ نقدم هنا بعض العناوين، فنحن لا نريد فقط أثبات ما تقدم، بل وأيضاً أثبات أن ما تقدمه في هذا الكتاب المعلوماتي، هو شئ مختلف ولم يسبق أن دخل مثله إلى أرشيف الصحف من قبل، أو حتى إلى عناوين الكتب أو الدراسات.

تمثلت الملفات بالعناوين المثيرة والعبارات والكلمات ذات الوقع الكايبى الأسود، وهي في النهاية بصرف النظر عن مدى تدخل "الصناعة الصحفية" وبصرف النظر عن مآل الحالات

التي عرضتها الصحافة ولما لم يكن القضاء قد أصدر حكمه فيها بعد؛ هي في النهاية تعطى صورة من المقاس الكبير للوضع المصرفي، وتسمح لمحترفي إصدار كتاب كل ثلاث ساعة بإنتاج عدة كتب، كما تسمح لمن يريد بذل جهد علمي رصين على طريق تقويم وعصرنة الأداء المصرفي المصري، بالكثير.

كان من أهم ما صادفته في الملفات التي تأظفناها ما يلي:

الفساد وجرائم البنوك

- الشرق الأوسط ٨٣/٦/٢٥، البنوك الأجنبية في مصر تقاوم محاولات فرض إشراف البنك المركزي عليها.

- النهار اللبنانية ٨٥/٢/١٣، المصارف الأجنبية بمصر مشلولة بسبب إستحالة فتح الإعتمادات.

- أحرار ٨٥/٩/٢، تقرير للرقابة الإدارية عن مدير بنك إستثماري تساهم فيه مصر من خلال البنك المركزي بـ ٤٩٪ يتاجر بأموال البنك لحسابه الخاص ويقرر لنفسه سنوياً مرتب مليون دولار.

- أخبار ٨٩/١٠/١٥، إحالة ٥ أشخاص إلى القيم إستولوا على ٢٢ مليون من بنك مصر.

- أهرام ٨٩/١٠/٢٢، قضية شركة تركي للرخام، ١٦ متهما سهلوا الإستيلاء على ١٨ مليون جنيه.

- الأهرام ٩٠/٤/١١، محكمة أمن الدولة بطنطا تنظر قضية ٦ من بنك فيصل بالتواطؤ مع عملاء وإضاعة ٣٣ مليون جنيه.

- الجمهورية ٩٠/٥/٦، القيم تصادر أموال سامي على حسن وترفع الحراسة عن الجمل.

- أهرام ٩٠/٥/١٥، برائة جميع المتهمين في قضية مجوهرات بنك مصر. المحكمة تطالب بفتح ملف مجوهرات أسرة محمد على ليعرف الشعب المستول عن ضياعها.

سعيد العشماوي: دعوى بغير إدعاء.. معاملات مبدئية صورت في صورة جنائية اصطناعاً من المباحث واقتعلاً من الشرطة.

- آخر ساعة ٩٠/٥/٣٣، ما المطلوب: حرية الحسابات أم الحسابات السرية.

- أخبار ٩٠/١١/١٦، نيابة الأموال العامة العليا تحقق مع مدير المصرف الإسلامي الدولي

- بالعريش لتقديم تسهيلات لـ ٣٢ عميل بـ ٦٥ مليون جنيه بضمانات وهمية ولم يسددوا.
- أهرام ٩٠/١١/٢٢، التحفظ على أموال تاجر وزوجته بالمنصورة استولوا على ٥ ملايين وتوقفوا عن السداد.
- أخبار ٩٠/١٢/١٩، أجنب يستولون على ٦ ملايين جنيه بالتواطؤ مع عاملين بالتجارة الدولية (عن طريق الشيكات المصرفية القابلة للدفع).
- أهرام ٩٠/١٢/٣١، موظفان فى بنك بوسط القاهرة يشتركان مع آخرين فى صرف ٢٠ ألف دولار من وديعة بالتزوير.
- أخبار ٩٠/١٢/٣١، موظف البنك و٢ عاطلين إستولوا على ٢٠ ألف دولار من حساب العميلة!
- جمهورية ٩١/٢/١٣، إحالة رئيس بنك التنمية بالنقلهية للقيم. سهل لإبنته وزوجها الاستيلاء على ربع رأس مال البنك.
- أخبار ٩١/٢/٢٠، أمر المدعى الإشتراكي بإحالة رجل أعمال وأشقائه العشرة إلى محكمة القيم لإستيلانهم على ٣ مليون جنيه من بنك التنمية بالشرقية.
- الأخبار ٩١/٣/١، حكمت جرح قصر النيل بحبس رئيس بنك الإسكندرية السابق و٤ من مجلس الإدارة لأنهم أضاعوا ٢٦ مليون دولار على البنك.
- الأخبار ٩١/٤/١٨، مع بداية عمل أول نيابة لسرية الحسابات ٨٠ ألفا طلب من مصلحة الضرائب تنتظر الإتن من النائب العام أو محكمة الإستئناف.
- وفد ٩١/٦/١٧، نيابة عابدين تحقق مع ٤ موظفين ببنك قطاع عام لتزوير محركات رسمية.
- أخبار ٩١/٧/١١، إنذار البنك للتعيل بسداد ديونه لا يعتبر إفشاء لسرية الحسابات.
- أهرام ٩١/٧/١٤، صاحب شركة نقل يستولى على ٤ ملايين جنيه بشيكات بدون رصيد... بلاغ من مباحث الأموال وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع وهرب من المصرى الخليجى.
- الأهرام المسائي ٩١/٧/١٥، إقترض مدير البنك نصف مليون جنيه فى كرم حمامة (بنك قرية) وحفظت النيابة التحقيق لأن مشروع الثروة الحيوانية الذى إقترض من أجله خسر.
- الحقيقة ٩١/٨/٢٤، التحقيق مع مسئول كبير بالأملى أقت الرقابة الإدارية القبض عليه

وهو يأخذ مليون جنيه لتسهيل حصول ٢ من المقاولين على خمسة ملايين دون ضمانات. المحقق سامى بلابل رئيس نيابة أمن الدولة العليا. فى نفس الوقت أمر المحامى العام الاول لنيابة الأموال العامة إحالة مسئول الأهلى عن فرع الخلفاوى إلى محكمة أمن الدولة للاستيلاء على ٤٢٠ ألف دولار بقرض إيصال السحب.

- وهذا ٩١/٩/٤، تحقيق فى بنك ناصر بالسويس لتضييع ٦٠ ألف جنيه.

- وهذا ٩١/٩/٤، هل تعدم البنوك ٥.٥ مليار جنيه - ٢٨٠ عميل متوقفون عن السداد.

- أخيرا ٩١/١١/١٥: نيابة بندر المنيا تتهم مدير الإصلاح الزراعى ومدير بنك ناصر بالإضرار بالمال العام وتسهيل إختلاس ٤٠٢ ألف جنيه مع آخرين.

- الأهالى ٩١/١١/٢٠، جهاز المحاسبات رفض ميزانية بنك التنمية بالشرقية.

- أهرام ٩١/١٢/٩، براة مدير بنك الأهرام ونائبة من تهمة إستيلاء الريان على أموال البنك.

- وهذا ٩٢/١/٢٨، إحالة ١٧١ مسئولاً ببنك التنمية للنيابة بتهمة الإختلاس (من الفيوم - قرار ليوسف والى).

- أخيرا ٩٢/٣/٣، هروب مليونير الأخشاب بالاسكندرية إستولى على ٤٠ مليون جنيه من البنوك (محمود هيمى صاحب هيمى فيلم).

- وهذا ٩٢/٧/٢١، الحكم فى قضية بنك الدلتا بالسويس (جنايات) السجن لمدير البنك السابق ونائبه وثلاثة آخرين.

- الجمهورية ٩٢/٨/٤ شاهدان فى قضية بنك التجاريين، ٥٤ مليون دولار خسائر و ٣٧ مليون ودائع دون ملفات.

محكمة الجنايات تواصل نظرا لقضية.. رئيس البنك والعضو المنتخب ومدير الإدارة الخارجية متواطئون.

بالمناسبة د. عبد العزيز حجازى تولى قيادة البنك من ٨٠ - ٨٨ ونفى علم إدارة البنك بآية خسائر.

- السيسى ٩٢/٨/١٦، النائب العام له سلطة الكشف عن حسابات المتطرفين بالخارج!

- أهرام ٩٢/٥/١٥، رجل أعمال مصرى كندى وزوجته يستوليان على مليون جنيه من بنك اجنبى ببطاقات إعتقاد وهمية.

- أهرام ٩٢/٩/٩٣، المدعى العام الإشتراكي يتحفظ على أموال تاجر من بورسعيد حصل على ١٤ مليون دولار من بنك قناة السويس ولم يسدها.
- أخبار ٩٢/١٠/٢٦، التحفظ على ١١ متهماً بينك الإئتمان حصلوا على قروض وهمية بلغت ٣ مليون.
- بنك التجاريون، تكررت فى الجرائد مشاكل وقد بلغت خسائره فى الأيام الأخيرة من أكتوبر ٨٧ فقط ٥ مليون دولار...
- أهرام ٩٣/١/٥، الأشغال ٥ سنوات لتاجر و ١٠ لـ ١٥ متهماً من موظفى السكك الحديدية وبنك ناصر بشيرا للتواطؤ فى تسهيلات.
- المساء ٩٣/٨/٢٢، إختلاسات بنوك التنمية يسدها المزارعون.
- أهرام ٩٤/٢/١٣، حبس مديرين بنك الإئتمان وصاحب شركة لإضرارهم بأموال البنك.
- التحقيق مع مدير البنك الوطنى بالإسماعيلية قدم تسهيلات لبعض العملاء للإستيلاء على المال العام.
- أهرام ٩٤/٦/٥، ضبط عصابة نيجيرية حاولت الإستيلاء على نصف مليون جنيه من البنوك ببطاقات بنكية مسروقة من الخارج.
- الشعب ٩٤/٦/١٠، بالوثائق هيئات النصب على البنوك. يازرجى وزوجته إختلسا ٥٨ مليون دولار وهربوها ويستعدان للخروج من مصر.
- أهرام ٩٤/٦/١٢، بعد هروب جورج حكيم بملايينه الخمسين: صناعة قرار الإئتمان فى الميزان.
- الأخبار ٩٤/٧/٢٧، بنوكنا تستثمر ٢٥ مليار دولار فى الخارج.
- وفد ٩٤/٨/٧، يستولى على بضائع بمليونى جنيه من الأهلى بشيكات مزورة.
- أهرام ٩٥/٦/٣، حبس تاجر سيارات والتحقيق مع مراقب إئتمان فى بنك لإتهامهما بالتواطؤ للإستيلاء على ٦.٥ مليون جنيه.
- أهرام ٩٥/١/١، محافظ البنك المركزى: لم تلق طلبات بإنشاء بنك مصرى/إسرائيلى.
- أهرام ٩٥/٤/١٦، محمود ابن نبيل إبراهيم يعمل فى فرع ميريل لينش بباريس قال بنوكنا ذات سمعة عالمية. الخفض المفاجئ للعملة يؤدى للقوضى.
- أهرام ٩٤/٨/١٧، ثلاثة فروع لبنوك أجنبية فى مصر أعلنت إيقاف نشاطها. وضع

الأهرام ذلك تحت عنوان "التنافس لصالح المستهلك".

- أحرار ٩١/١٢/٢٣، فروع البنوك الأجنبية في مصر تهدد بتصفية أعمالها والرجيل وتتهم المركزي بالغباء، والمركزي يتهمها بتهريب ١٤ مليار دولار!!!

- تفجر قضية للبنك العربي الأفريقي الدولي في ديسمبر ١٩٨٦ وفيه أولاد صحفيين كبار ووزراء (إبراهيم الإبراهيمي).

- الوحد ٩٠/١٠/١٤، توقع إستثناء فروع البنوك الأجنبية من نظام تطبيق قانون سرية الحسابات.

- الأهرام في ١٩٩٥/٦/١١، تنويع النشاط ليس كافياً لتلافي المخاطر . نبيل إبراهيم.

- وهد ٩٥/٩/١، إعادة ٧٥٠ ألف جنيه لأحد البنوك الوطنية سرقها مسنول في البنك بتزوير حسابات العملاء.

- أهرام ٩٥/٩/١٠، حبس مراجع شهادات حسابات بنك بكفر الشيخ و ٣ موظفين لإتهامهم بالإستيلاء على أموال العملاء بالتزوير.

- السياسي المصري في ٩٦/٣/٢٤، البنك المركزي يتدخل لمواجهة حالات النصب على البنوك.

- الأحرار ٩٦/٥/٢٣، السماح للأجانب بالسيطرة على البنوك.. في خطوة خطيرة ربما تعصف بمستقبل الإقتصاد المصري قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع قانون يتيح السيطرة الأجنبية على البنوك المشتركة في مصر.

ملف البنوك الأجنبية والمشاركة

- الوحد ٩٦/٦/٩، بنك فرنسي يضرب الإستثمار في مصر. بنك كريدي ليونين يزور العقود والشيكات لعملائه ويخبرهم بين السداد أو السحب.

- المصري ٩٦/٦/١٧، الإقتصاد المصري يدخل حزام الزلازل المالية. بعد بيع الحكومة لاحقاً في البنوك المشتركة للأجانب. عودة ظاهرة رأس المال الطائر.

- هي تحقيق للأهرام ٩٦/٨/١، لا مبرر للخوف من مشاركة رجال الأعمال في الملكية طالما أن المصرفيين يتولون الإدارة؟

- الإهرام ٩٦/٩/٤، بعد أن دخلت الشركة دائرة الخصخصة الخبراء يطالبون بالتدرج فى عمليات البيع وتعديل قواعد تقديم الإئتمان للمساهمين.
- المصور ٩٦/٩/١٣، البنوك الأجنبية تتمسك بمشاركة ق.ع وقيادته (بعد بيع جزء كبير من حصصها فى المشترك)؟
- السياسة الكويتية، البنوك الأجنبية العاملة فى مصر تصاب بالشلل لاستحالة قيامها بفتح الإعتمادات.
- الوطن الكويتية، بسبب نقص العملات البنوك الأجنبية بمصر تواجه ظروفاً عصيبة.



وطبيعة الأمر لم يكن كل ما ورد بالصحف عن البنوك مرتبطاً بالفساد، فهناك المناقشات التى تكررت حول وجوب تخصيص دوائر قضائية خاصة لحاكمه رجال قضايا البنوك، والمناقشات عن غسيل الأموال ودور المصرف العربى الدولى بالذات [الوحيد الذى لا يخضع لرقابة البنك المركزى] فيها. والتحقيقات حول إستثمارات البنوك المصرية فى الخارج والمضاربة على العملات الأجنبية فى الأسواق العالمية وقد تساطلت صحيفة الأحرار فى ٩٥/٦/٢٣ عما إذا كان ذلك مخطط لخراب البنوك المصرية؟ إهتمت الصحف المصرية بقضية الشيك وقانونه الذى لم ير النور بعد، وسلطت الأضواء على مشروع قانون الرهن العقارى الذى لم ير النور أيضاً وتريد البنوك من خلاله - أو بالأق من خلال تعديل لقانون البنوك ييسر تسجيل الرهون - الانطلاق فى منح الإئتمان العقارى أو الإئتمان بضممان الرهونات العقارية. ناقشت الصحف الحاجة إلى تشريع مصرفى عربى موحد [ولعل كتابنا هذا يفيد من يدرسون هذا التشريع] وكيفية تسوية المدفوعات البيئية العربية. وظهرت أخبار وتحقيقات وآراء حول تخفيض سعر الجنيه وهناديق الإستثمار التى تنشئها البنوك وبيع بنك عام المتفق عليه مع صندوق النقد وإن كان من الواضح أنه لن يتم حتى فى الأجل القريب، والتأمين على الودائع وقد أقيم صندوق بقانون لهذا الغرض بالفعل وكانت الفكرة قد تلججت بعد حدوث كارثة بنك الإعتماد والتجارة. وتكرر فى الصحف المصرية إجراء نقاش حول ضمانات القروض فى بنوكنا وتضاربت الآراء وتشعبت ولا يزال الملف مفتوحاً وكتابنا نفسه إحدى حلقاته، بل أن ما يعرف باسم قضية نواب القروض التى أصدر النائب العام قراره بإحالة المتهمين فيها إلى محكمة الجنايات،

ومن بينهم نواب البرلمان ومسؤولين فى بنوك النيل والدقهلية التجارى وبينك الإسكان وبنك قناة السويس، هذه القضية تفجرت خلال تجهيز الكتاب للنشر وقد أفردنا لأسرارها التى لم تنشر ولافاذاها وبروسها، مكاناً.

وكان البعد الدينى فى العمل المصرفى حاضراً فدارت نقاشات حول فوائد البنوك وفتوى المفتى بشأنها وإن كان من الملاحظ أن نوبة الهجوم على المفتى والفتوى انحسرت بعد ضرب الإخوان المسلمين وشركات توظيف الأموال ومريديها!! وكثيراً ما وصفت تصريحات رسمية الحملات التى تنثار عن مخالفات البنوك بأنها تهدف إلى زعزعة الثقة فى بنوكنا لصالح المترصين بها من ديناصورات العمل البنكى فى العالم.. الشطار والمتقدمين فى مثل هذه الخدمات. بالطبع قد يكون فى كلام المسؤولين بعض الصحة وبالذات عندما تنشر الحملات المفرضة صحف بعينها، لكن من نافلة القول أن نؤكد أن مثل هذه الردود عقيمة فلا هى تمنع المفروض ولا هى تؤكد الثقة لغير المفروض وبإلتنا نتعود على النقاش الحر فى النور دون اتهامات. ناقشت الصحف القضايا التى أثرت أيام قضية البنوك الشهيرة فى محكمة القيم ودور تجار العملة الكبار فى نزح أموال البنوك والمضاربة بها ودور وزارة الإقتصاد.. وسلطاتها حيال البنوك وفى بداية الإصلاح الإقتصادى طفت قضية السقوف الإئتمانية على كل النقاشات، والآن أنتهت السقوف وبخلنا مرحلة التنافس المحموم على جذب العملاء، كما بخلنا مرحلة طلب تقييم الآخرين بعد أن كنا نخضع للتقييم "بالعافية" على يد صندوق النقد ومن يفوضهم مثل "جولدن ساك وموديز" وبالمنااسبة فإن الجدارة المصرفية لبنوكنا أنتقلت من الترتيب AB3 إلى AB2 وفقاً لترتيب شركة موديز بما يعنى أننا انتقلنا من المرتبة الخامسة عشرة إلى الرابعة عشرة وقد اعتبر د. يوسف بطرس غالى وزير التعاون الدولى ذلك فتحاً عظيماً لكن بأمانة لا يستطيع المؤلفان أن يحددوا مدى أهمية ذلك كل ما فى الأمر أننا نلاحظ أن عدد الدول التى كانت تقع بعدنا قليل حتى بعد تعديل تقييمنا.

نسبنا أن نقول أنه عقب كل فضيحة مصرفية تخرج عدة تحقيقات عن "الأيدي المرتعشة" فى بنوكنا. وعن سيادة الخوف فى أوساط العاملين المصرفيين ثم سرعان ما يبس الجميع حتى تأتى لطمة أخرى، لكن بعد أن يكون المصرفيون قد كسبوا نصف نقطة فى خانة الإصلاح على إحاطة التحقيق مع المصرفيين بضمانات خاصة منها ألا يتم

نلك قبل الرجوع إلى البنك المركزى.

أخر القضايا التي شغلت ولازالت تشغل البنوك المصرية هي وجود كتلة كبيرة من الأموال تبحث عن توظيفات وطفنا أن تلك المشكلة تراجعت وستزداد تراجعاً بعد نشاط سوق المال ونشاط الدورة الاقتصادية في جوانب منها لكن تقديرنا أن ذلك لن ينعكس على حاجة المواطنين العاديين وعلى الأولويات الوطنية للنمو بالكثير.. فتوظيفات البنوك كما هو ملاحظ تذهب - ويتزايد - باتجاه الأوراق المالية وأذن الخزانة والسندات والمشروعات الخفيفة التي تحدث "إنتعاشاً" يمكن أن نقول أنه ظاهرى أو عابر وليست له صفة الاستدامة أو طابع العمق التنموى.



هذه هي الخلفية. فماذا عن محتويات كتابنا؟ إنه يضم بين دفتيه تحقيقاً نشر بالأهالى من واقع تقرير جهاز المحاسبات ومراقبى الحسابات وبعض ملاحظات البنك المركزى عن البنك الأهلى المصرى. يشار هنا إلى أن الأهالى حذفت إسم البنك الأهلى تأكيداً منا على أن الهدف ليس أبداً التشهير أو التقليل من مكانة نعرفها قبل غيرنا للبنك، وحتى يكون الموضوع هو البطل، ومع ذلك، وفى المساء الذى صدرت فيه الأهالى وقبل أن تطرح للجمهور الواسع صباح الأربعاء، دارت إتصالات وجرت معاتبات، وأرسل المصرفى القدير الأستاذ/ محمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلى (ورئيس اتحاد بنوك مصر واتحاد المصارف العربية) ردأ نشرناه مع الحلقة الثانية من الموضوع ولم نحذف منه كلمة مع أن فيه عبارات غليظة.. لكن رئيس التحرير والمحرم (مصباح قطب) قدراً أهمية أن نكون واسعى الصدر ولبيراليين بالمعنى الحقيقى وندع للآخرين أن يعبروا بكامل حريتهم مثلاً كتبنا نحن بكامل الأمانة والشجاعة! المهم الملف معروض على القارئ هنا، وهناك إستخلاصات منه عرضها (علاء أبو زيد) ضمن مقترحات وضعها وناقشناها لضبط وتطوير مرونة وفعالية نور الوسيط المالى. (بنهاية الكتاب).

يلى ذلك عرض تحليلي للملاحظات أجهزة الرقابة المشار إليها عن إحدى ميزانيات بنك مصر، وعن ميزانيتين لبنك الاسكندرية، وملاحظات عن بنك القاهرة الشرق الأقصى (بنك مشترك) مصحوبة بنشر النص الكامل لتقرير إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى، عن أرصدة القروض والسلفيات فى البنك، ويتكون من جزأين، وأيضاً عرض تحليلي

لأعمال بنك الإسكان والتعمير - كبنك متخصص - وكل ما تقم لم يسبق نشره في "الأهالي" إلى ذلك فصل عن قضية نواب القروض ونختتم الكتاب بحوار طويل ومثير وشامل مع محمود عبد العزيز، كانت خطوطه العريضة - أى الحوار - قد نشرت بالأهالي وهنا النص الكامل وقد حافظنا على لغته الخام ليتيح للقارئ أوسع فرصة لقراءة ذهنية ونفسية المتحدث والمحاور. وأخيراً هناك التوصيات كما قلنا، ومعها قائمة طلبات البنوك لمنع قرض والتعليق عليها وتوضيح لبعض المصطلحات المصرفية.

أما مؤلفا الكتاب فأحدهما غريباوى (من الغربية بلد السيد البدوي) وهو مصباح قطب رئيس القسم الإقتصادي والمحرر العسكري بالأهالي، والآخر هو علاء أبو زيد المحاسب «الشرقاوى»! الذى عمل من قبل فى عدة بنوك واستقر به المقام - حتى الآن - فى أحد البنوك الإستثمارية المشتركة وقد نتج عن إشتراكنا فى هذا العمل - وهى المرة الأولى لعلاء والثالثة لى فى تجربة الكتب - أن إكتشفنا معا قيمة العمل المشترك على نحو واقعى وخالق وأهم منه إكتشافنا أننا أرضينا ضميرينا حيال أمانة عمل كتاب للقارئ وذلك بتضفير خبرة الصحفي وقدرته على الكشف المعلوماتى بخبرة البنكيير - علاء - وهو سياسى فى نفس الوقت يشغل موقعاً قيادياً فى حزب التجمع الذى تصدر عنه الأهالي - والمحاسب الذى يستطيع أن يكتشف ويلتقط وينقب ويوضح.

أملنا كبير أن يحوز هذا الكتاب رضاء الرب والعبد.

وكل عام وأنتم بخير

مصباح قطب - علاء أبو زيد

« القروض بدون ضمانات وفروعاها. الديون المشكوك في تعصيلها والرديئة وملابساتها. الشركات الفاضلة التي يقف وراءها البنك وجوانياتها. شركات الأمن الغذائية التي أهملت الملايين من أموال المودعين من دار مايو الوطنية إلى « المقاولون العرب »، ومن الدنماركية ملابس السيدات إلى الشرقية للأقطان، من هانم الدريب إلى الشرق الأوسط للزجاج. حجة المشروعات القومية وخلفياتها. العمولات والرسوم والفوائد... »
حالا.. سيدخل أكبر وأعرق البنوك المصرية، تحت « ضرس » التحقيق الصحفي، ربما لأول مرة سوف يزاح الستار عن الكثير من أسرار البنك وأسرار عملائه، التي من حق الرأي العام أن يعرفها.

« ١ »

أسرار أكبر بنوك مصر

(أ) (*)

لا نتحدث عن « خبطة صحفية » مع أن الأمر كذلك بكل معايير « الملامة » الصحفية إذا استعرنا مفردة المصرفيين الشهيرة. الأهم من ذلك أننا نتطلع من خلال عمل كهذا إلى رفع سقف الإتاحة المعلوماتية للناس، وعندما نفعل ذلك في قطاع البنوك، الذي يوصف دائما بالحساسية ويحرص على « تخفية » ما عنده، فإن الأمر سيكون أسهل منا في قطاعات أخرى.

لدينا تقرير مراقب الحسابات، وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، ومعلومات من لدن البنك المركزي، عن الذي ليس بنكا فحسب.. إنه مكانة ودور وتاريخ.

هنا حصيلة من المعلومات يمكن أن يتكى عليها أي « جرنان » إثاري ليخرج بعشرة مانشيتات من عينة: ماфия البنوك والقطاع الخاص تنهب مصر، أو: فساد حكومي وأهلى في البنك كذا، أو: إنهم يقرضون المليارات بلا ضمانات ولا عزاء لطالبي الملايين.. إلخ، لكن أخلاقنا وخلقتنا وطريقتنا في المهنة والسياسة، كل ذلك لايسمح لنا بالتورط في مثل هذا

العجيج غير المسئول.

لذلك، ففي كامل التحقيق، نعد بالترفع عن الصفائر، وعن المخالفات أو الملاحظات ذات الطابع الشخصى أو البسيط أو التى لا يظهر فيها حسن النية، أو حتى تحتل تأويلات واجتهادات. لا تشهير ولا تصفير. فقط معلومات حقيقية ذات دلالة للناس، ورسالة للبنك المركزى للعمل على عصرة ضوابط العمل المصرفى فى مصر.

♦ وقفة مع ١٩٩٤

البعد النسبى عن الأحوال فى الميزانية المنتهية ١٩٩٤/٦/٣٠، يتيح فرصة أفضل لنقاش أهدأ، نأمل معه أن نقدم فى مرة قادمة تقارير المراقبة عن ميزانية ١٩٩٥/٦/٣٠، وعن ميزانية ١٩٩٦، التى لاتزال تحت التشطيط الآن.

لدينا ثلاثة محاور أساسية

♦ ملاحظات عامة

♦ الشركات التى يسهم فيها البنك وأوضاعها

♦ القروض دون ضمانات والممتدة على المسافة من غير منتظم الى ردى.

أولاً، نبدأ بالعام، حيث يلاحظ من قراءة الأوراق، ومن متابعات أخرى، أن المسافة هائلة بين ودائع القطاع العائلى، التى تشكل نحو ٦٠٪ من الودائع، وبين نصيبه من القروض والسلفيات الذى يقل عن ٧٪، على العكس من القطاع الخاص، الذى لايزيد نصيبه من الودائع على ١١,٥٪ ويصل نصيبه الظاهر من القروض والسلفيات الى ٢٥٪ عدا نصيبه الذى اعتاد البنك أن يدمجه مع قطاعات أخرى وتحت مسميات مختلفة مثل: وسطاء ماليون (فيهم عام وخاص) ويند «وأخرى»، فضلاً عن حشر جزء من القطاع الخاص فى قطاع الأعمال كما يبين من الكتيب الدعائى عن ميزانية ١٩٩٤.

وخلافاً للتصنيف الواضح الذى أوصى به البنك المركزى، ويأخذ ذلك كله فى الاعتبار، فإن نصيب القطاع الخاص يزيد على ٤٠٪ مما يؤكد القاعدة الذهبية السائدة: خذ من مدخرات الطبقة المتوسطة.. وضخ الى رجال الأعمال.

أيضاً فإن أحد الأرقام المنهلة هنا هو أن عدد المقترضين. مع استبعاد القروض الصغيرة طبقاً للمعرف واللوائح. نحو عشرة آلاف مقترض، حصلوا حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ على ١٨,٢ مليار جنيه. عدد صغير مع بنك له ٣١٢ فرعاً بالبلاد، وفى وطن به (٦١) مليون

نسمة وان للعدد ٦٨٣٧ عام ٩٣ حصلوا على ١٦ مليار جنيه. أضف الى ذلك أن البنوك المصرية لم تكشف أبدا عن فئات أعلى السلم، وفئات أدنى السلم والمبالغ التي تحصل عليها كل فئة، مما كان سيوضح الصورة أكثر. والأمر هنا يستدعى ملاحظة قالها لى خبير اقتصادى بولى أثناء تفجير أزمة القروض دون ضمانات عبر شركة النصر للتصدير والاستيراد، قال: فى الولايات المتحدة يوجد ما يسمى «بالردالينج» الذى يعمل البنك بمقتضاه على توسيع التوزيع الجغرافى لقروضه (لا يعطى الزمالك ويحرم بولاقي). والتوزيع المهنى (هل أعطى الأطباء أكثر من التشكيليين؟). والتوزيع طبقا للنشاط (هل أعطى للخدمات أكثر من الإنتاج الصناعى؟).

فهل لنا أن نأخذ بمعيار كهذا فى الرقابة الداخلية؟ وهل أن لجهاز المحاسبات أن يفحص ليس فحسب القرار الإيجابى بمنع قرض ولكن أيضا القرار السلبي بالامتناع عن الإقراض؟ كم عميلا تقدم ويأخذ ضمانات ورفض البنك إقراضهم، ومقارنة ذلك بعملاء نوى ظروف مشابهة حصلوا على قروض وتسهيلات. إن ما يزيد من أهمية هذا الأمر أن مراقب حسابات البنك (.....) والمراقبين من جهاز المحاسبات، حنروا طوال تقاريرهم من اعتماد فروع كثيرة على عدد محدود من العملاء المقترضين، ومن قيام فروع بتقديم قروض بدون ضمانات وصلت فى فروع الى ٩٨٪ من مجموع ما قدمه، ومن قيام البنك (....) بتقديم ائتمان بها والمقررة طبقا لقواعد البنك المركزى، وكل ذلك سترد تفاصيله.

يعنى: «من ليس معه يؤخذ منه ومن معه يعطى ويزاد»... فلا بد من وقفة؛

♦ الأهداف القومية دائما

ثانيا: لازال البنك «.....» يسرف فى استخدام عبارة إنه فعل كذا - أى قدم قروضا ومساهمات أو تسهيلات - خدمة لأهداف قومية. وفى تقديرنا، وبالجوع إلى الأوراق، فإنه ليس من حق البنك أن يعتبر أن ما قدمه لبنك التجارىين أو المصرف الإسلامى، أو لشركة «المقاولون العرب» أو لدار مايو الوطنية للنشر (بغض النظر عن صغر حجم مساهمته هنا) هو خدمة للقومى، ويجب أن تسمى الأمور بمسمياتها: إنها خدمات لفئات - الشركات - ذات ثقل سياسى أو نفوذ أو تأثير اقتصادى وتشريعى ومنافعى قبل أى شىء آخر - إن الخدمة الحقيقية التى يقدمها البنك للوطن هى ضمان أموال المودعين وإدارة عملياته بكفاءة وسلامة، تحويل بعض ديون الشركات العامة بعد دراسة أمنية الى (مساهمات أسوة بما

فعله مع بعض الشركات الخاصة)، وأن يترك كل ما هو غير كفء، لكى يسقط مفلسا، إذا كان البنك يؤمن حقا بآليات السوق ويعامل الجدارة يجب أن توقع عقوبة الإفلاس على غير الكفاء حتى ولو كان «المقاولون العرب» ومن العيب أن يكشف جهاز المحاسبات موافقة مجلس إدارة البنك «...» على زيادة الحد المصرح به للسحب على المكشوف للشركة لتقتين التجاوزات. وأن يطالب الجهاز باعتبار ديون الشركة للبنك (١٦٩ مليون جنيه) ديونا رديئة، فيرد البنك بالإشادة بنشاطها فى بناء قرى السيول والمدارس وكان مصر لن تبني إذا غابت «المقاولون».

ثالثا، يبين من الاجتماع الذى عقد بالبنك المركزى يوم ٢٠/١٢/١٩٩٤ وحضرته قيادات البنك (...)، ومراقبا الحسابات، وممثلوا جهاز المحاسبات أنه ظهرت ضرورة إحداث تعديلات كثيرة فى الميزانية، منها ما هو إجرائى شكلى، كالنقل من بند إلى بند، وهذه مسائل محتملة، لكن منها ما هو لافى، ويدل على «خلل ما» فى بنك فيه أعلى كفاءات مصرفية فى مصر. مثلا اتفق على إنقاص الفائض القابل للتوزيع بمقدار ٢٠,٠٢ مليون جنيه، فهل كان الأصل مجرد خطأ أم أن البنك كان قد تعمد رفع الرقم لتعظيم إنجازاته؟ مثل آخر، وإن كان بسيطا، فقد اتفق على زيادة بند الإيجار مقدار ٥٤ ألف جنيه (هل هذه متاهة محاسبية حتى يخطئ فيها البنك؟). وفى حساب العمليات الجارية ثم الاتفاق على إنقاص الفوائد على القروض بمبلغ ٤١٦ ألف جنيه (لماذا كانت الزيادة؟)، وبينما يبالغ البنك فى مخصص تقلبات أسعار العملة فيصل به إلى ٤٨,٢ مليون جنيه، فإنه رأى فى اجتماع البنك المركزى الاكتفاء بـ ٢٥ مليون جنيه، ونقل الباقي لتدعيم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، (المحرر: المخصص هو مبلغ يجنب محاسبيا من الفائض لمقابلة خطر قائم أو محتمل وكلما زاد الرقم كلما حُرِمَ المالك (أو المساهمون)، وهو هنا الحكومة من أموال كانت ستعود عليه كحقوق له). يبين من الاجتماع أيضا أن عام ١٩٩٤ شهد قفزة فى حسابات النسبة الإضافية من التسهيلات الائتمانية الجيدة، التى تجنب كمخصص لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها. فقد كانت ١,٧٩٪ فى الميزانية المنتهية فى ٣٠/٦/١٩٩٣، أصبحت ٢,١ عام ١٩٩٤، ويعد التعديلات وإنفاذ توصيات اجتماع البنك المركزى، حيث كان البنك (...) قد جعلها ٢,٥٧٪، وعموما ستصل النسبة فى ١٩٩٥ إلى ٢,٦٩٪.

والمؤسف أن قيادات مصرفية كبيرة تستخدم النسبة الإضافية وهي تدور حول ٢٪ من الديون الجيدة، في خطابها للرأى العام، للتدليل على صفر حجم مخاطر الإقراض عندنا، ومدى الأمان الائتماني الذي ترفل فيه البنوك المصرية، مع أن النسبة الإضافية ليست هي الأصل من اسمها، فهناك أولا مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والذي بلغ في حالتنا ١٨٦٩,٢ مليون جنيه بالعملة المحلية والأجنبية، منها ٨,٨ مليون تدعيمات من أرباح ١٩٩٤ وحدها (كانت ٧,٤ مليون ثم أوصى اجتماع المركزى برفعها)، بينما بلغ مخصص النسبة الإضافية بعد التعديل أيضا ٢,٤٧٥ مليون جنيه، وهنا مخصصات أخرى تخص نشاط البنك نفسه مثل مخطط هبوط الأوراق المالية التي يستثمر فيها البنك، ووصل رصيده إلى ١,١٥٠ مليون جنيه ومخصص هبوط قيمة مساهمات (البنك في شركات بأكثر من ٢٥٪ أو بها) ووصل رصيده إلى ٦٧,٦ مليون جنيه. ووضع البنك (....) هنا غير مريح كما سنرى. ويتبقى مخصصان لا يعنياننا وهما لمواجهة المطالبات المحتملة، وتقلبات أسعار العملات، ورقماهما صغيران عموما.

وقبل أن ننهي هنا نشير إلى أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، يتم احتسابه على ديون وتسهيلات بعينها، وليس على كل الديون والتسهيلات المتعثرة أو حتى الرديئة، فهو يستبعد مثلا، كقاعدة مسموح بها، قيمة القروض لهيئات مضمونة من الحكومة مهما كان موقفها. وفي ٣٠/٦/١٩٩٥ وصل للمخصصان (الأصلي + النسبة الإضافية) للديون المشكوك في تحصيلها بالبنك (.....) إلى ٢,٢ مليار جنيه، وهو رقم كبير، بصرف النظر عن قوة المركز المالي للبنك وكبر الفائض الذي يحققه.

♦ بنك هائل... أولا

يبقى من الملاحظات العامة القول بأن حديث قيادات البنك «.....» الدائم أنهم بصدد التحول إلى بنك شامل، هو حديث لا تجد له صدى في الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وحساب العمليات الجارية، اللهم إلا في بند العمولات والرسوم، والذي وصل الفائض به إلى قرابة ٤٦٠ مليون جنيه، وهو رقم كبير لأن هذا ليس عمل البنك التجاري الأساسي، فضلا عن أننا نكتشف داخل التقارير أن البنك كثيرا ما احتسب عمولات بأزيد من التعريف المقررة من البنك المركزى، إن ما نريده - طبقا لخبير اقتصادى مصرفى بارز - هو بنك تجارى عاقل، لا بنك شامل، وخاصة أن «الشمولية» تهمه يبرأ منها حال البنوك

والمال والبنزنس. ثم إنه يُخشى أن يتحول البنك «.....» تحت ستار «شامل» إلى بنك استثماري، تارة يقرض لأجال طويلة، وإلى بنك عقاري تارة أخرى، ويدخل في متاهات الرهونات والحيازات والقضايا، وإلى مائة شغلانة وشغلانة وينسى عمله الأصلي.. إن المواطن في الولايات المتحدة يستطيع أن يفتح حسابا ولو بدولار.. وهنا لازلنا نضع حدودا وقيودا وأضفنا إليها عمولة الفتح، فأولى بالبنك «.....» أن يزيل مثل هذه القيود أولا. أيضا فإنه يلاحظ أن عددا كبيرا جدا في الشركات الخاصة التي أقرضها البنك (....) قروضا كبيرة ووردت أسمائها في التقرير شركات غير معروف نشاطها ولم يسبق أن ضبطنا إحداها مرة ولو في إعلان - ورجال البنزنس عندنا يحبون البهرجة ومناسبات التفرجة، كما أنه توجد أسماء حصلت على قروض كبيرة بضمان شخصي ومن فروع في مناطق فقيرة، ويخشى أن تكون ستارا لرجال داخل البنك نفسه.

♦ دون ضمانات!!

ليس كل إقراض دون ضمانات مخالفة هذا معلوم تماما. لكن عندما يتفق مراقب الحسابات - الذي يتقاضى من البنك أتعابا بالآلاف - ومراقبوا جهاز المحاسبات، على لفت نظر البنك «.....» إلى خطأ مسلكه في حالات بعينها تم رصدتها، فإن الأمر يستحق التوقف، ليس عند الحالات فحسب، بل وعند ردود البنك التي جاءت شكلية في كثير من الحالات، ومعاملة وغير مريحة وذات رائحة في بعضها. هذا مع مراعاة أن مراقب الحسابات يركز على العوامل الفنية المحاسبية، حيث يتحدث عن موقف كل عميل أو فرع في نطاق محدد، بينما يتوسع جهاز المحاسبات ليتناول - بمقدار - السياسة الائتمانية للبنك.. ومع ذلك فما هما يتفقان مضمونا على «قيام البنك بمنح الكثير من العملاء المتعاملين معه قروضا وسلفيات بدون ضمان، ومما يؤثر في قدرة البنك على استرداد حقوقه، بالرغم من توصياتنا في الأعوام السابقة بالحد من هذا النوع من التسهيلات، والعبارة بالنص لمراقب الحسابات الذي يكفي بإيراد الأمثلة ببيان فيه اسم الفرع ونسبة العملاء بدون ضمان، بينما سيقدم جهاز المحاسبات حالات لشركات محددة. من بيان مراقب الحسابات نجد أن الفرع الرئيسي بلغت فيه نسبة العملاء بدون ضمان ٦٢٪، وفي مصر الجديدة ٩١٪، وفي حلوان ٩٨٪، وروض الفرج ٦٣٪، والعجوزة ٩٣٪، وكوم حمادة ٩٤٪، ومغاغة ٩٢٪ والخليفة المؤمن ٩٢٪، وأسيوط ٩٥٪، والعاشر من رمضان ٨٣٪،

واسبورتنج ٩٢٪، ويورسعيد ٨٨٪، وقصر العينى ٢٥٪.

وعموما فإن من بين ٧١ فرعاً أوردتها المراقب، لا تقل النسبة عن ٥٠٪ إلا فى ستة فروع، ويضيف المراقب: «يلاحظ ارتفاع نسبة ما تتضمنه تلك القروض من ديون غير منتظمة لدى بعض الفروع، مما أدى الى وجود إيرادات عن فوائد وعمولات لعملاء متعثرين فى السداد أدرجت ضمن الإيرادات». ويوصى المراقب بدراسة أوضاع العملاء قبل الموافقة على منحهم هذا النوع من القروض والسلفيات، والحد من التوسع فى هذه النوعية، ومتابعة تنفيذ الشروط الائتمانية التى منحت على أساسها.

إزاء التوصية، وإزاء الأرقام المفزعة، لا يرد البنك «.....» سوى بالقول بأنه يعطى الأهمية الأساسية لدراسة المقومات الائتمانية للعملاء وأنشطتهم وسلامة مراكزهم المالية وقدرتهم على السداد من واقع تدفقات إيرادات النشاط.. وفى تقدير المحرر، ومن واقع متابعة الحياة البنكية، أن البنوك تلجأ للرطانة الحداثية، التى من نوع: إن سلامة المشروع هى الضمان الفعلى، وأن عصر الضمانات المالية الكلاسيكية قد انتهى.. إلخ، حين تريد، وحسب المزاج «الظروف» ولكنها سرعان ما تكشف عن واقعها الكلاسيكى فى تعاملها مع آخرين فضلاً عن أن طريقة العمل نفسها رغم أجهزة الكمبيوتر التى تملأ الفروع، لازالت عقيمة ومملة ومختلفة.

♦ ديون رديئة

أما جهاز المحاسبات فيقدم لنا قائمة بالديون التى اعتبرها البنك جيدة، وظهر من الفحص ضرورة تصنيفها ضمن فئة الديون غير المنتظمة أو الرديئة، ومن هذه القائمة الطويلة تكتشف أن عدة شركات حصلت على قروض كبيرة دون ضمانات، وهى: شركات زاس للطيران التى حصلت على ثلاثة قروض مشكوك فى تحصيلها جميعها، أولها وهو ٦,٦ مليون دولار بدون ضمان (بضمان شخصى أى للشخص المعنوى الذى هو الشركة) إضافة الى آخر استثمارى بـ ٢٨,٧ مليون دولار، وثالث قرض حد خاص، أى تم به تجاوز الحد المسموح بـ ١٠,٨ مليون دولار، والكل ردىء طبقاً لمبررات قدمها الجهاز. طلب الجهاز عمل مخصص بـ ١٠٠٪ من قيمة القروض» ورد البنك بأن لديه ما يجعله يكفى بـ ٧٥٪، أيضاً حصلت «الشركة المتحدة للتجارة والتوكيلات» على عدة قروض، منها قرض بـ ٢,٠٩ مليون دولار بدون ضمان ولكل قروض الشركة فإن البنك جعل لمخصص ٥٠٪ من

قيمة الدين، بينما طالب الجهاز بـ ١٠٠٪ (أربعة قروض كلها رديئة). وأحب هنا أن أنقل حيثيات الجهاز التي ترى أن اعتبار الديون رديئة جاء لتراكم الفوائد والعمولات وضعف الإيداعات النقدية وتحقيق خسائر ٥,٦ مليون جنيه في آخر ميزانية معتمدة بالشركة، واعتماد الشركة على مواردها الذاتية بنسبة ١١٪ فقط، والباقي من موارد خارجية، جاءت أساساً من البنوك حيث حصلت منها على ٥٢,٦ مليون جنيه، وتمتع الشركة بنسبة تداول ضعيفة ونسبة سيولة ضعيفة مما يدل على عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها الجارية والعاجلة.

فبماذا رد البنك على هذه الملاحظة قال بالحرف: رضى الاكتفاء بجعل المخصص، ٥٠٪ في ضوء كبر حجم ممتلكات الشركة والتي قدرت بحوالى ١١١ مليون جنيه، فضلاً عن وجود حركة دائنة في التسهيلات بلغت حوالى ١,٣ مليون جنيه، و٢٠٢ ألف دولار خلال العامين الأخيرين. أى أن البنك نسى هنا كلامه الحداثى الذى أسلفناه عن «المهم سلامة المشروع وقدرته على السداد من خلال التدفقات الجارية وإيرادات النشاط» إلخ، وتقدم لنا برقم ضخّم عن كبر حجم الممتلكات وكأنها كلها مثلاً مرهونة له، أو كان المرهون، إذا وجد، منها، يمكن تحويله الى سيولة بين يوم وليلة.

فى القائمة كذلك حصلت الجمعية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية بالعزيرية (جمعيات تخدم عادة كبار الملاك والمربين من أعضاء الحزب الحاكم فى الريف) على قرض ٨٠٠ ألف جنيه بدون ضمان. الطريف أن البنك صنف المديونية «دون المستوى» فى حين أن الجهاز المركزى للمحاسبات يعتبرها رديئة لحيثيات منها رفض العملاء بعد عدم التزامهم بتسوية متفق عليها، التوقيع على شيكات بقيمة المديونية خوفاً من اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم!

♦ تجاوز الحدود

نتنقل الى ظاهرة أخرى، حيث يلاحظ مراقب الحسابات تجاوز الأرصدة المدينة لبعض العملاء فى ١٩٩٤/٦/٢٠ الحدود المصرح بها، ويورد أمثلة، سنختار منها ما يعد رد البنك عليه غير مقنع: الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى، والحد المصرح به خمسة عشر مليون جنيه، والتجاوز بلغ نحو ٢,٢ مليون جنيه، ورد البنك بأن العميل مدرج بالديون غير المنتظمة ومكون له مخصص (يعنى جدارته الائتمانية ضعيفة، فكيف سمح له؟) شركة رشدى للمقاولات والتجارة - فرع الزقازيق - والحد المصرح به ١٧,٧٥ مليون جنيه،

والتجاوز ٤١٢,٨ ألف جنيه. وقد رد البنك بأنه تمت زيادة الحد المصرح به إلى ٢٦ مليون جنيه. وولفت النظر إلى أن هذه الشركة كان قد ورد اسمها في ملاحظة أخرى لمراقب الحسابات حول قيام البنك بإدراج قوائد وعمولات لعملاء متعثرين أو متوقفين عن السداد، ضمن الإيرادات، ومنهم شركة رشدي، وذكر المراقب أن ما يخصها من فوائد كان يجب أن تجنب بلغ ٢,٨٤ مليون جنيه، ومفاد ذلك أن موقف الشركة يطرح علامة استفهام حول قرار رفع الحد المسموح لها به، ولماذا قام البنك بوضعها عند الرد على الملاحظة الأخيرة لفئة: «التسهيلات منتظمة».

ثم تعود إلى العملاء المتجاوزين لنجد العميلة: هانم سعد إبراهيم الدريب - فرغ عزية البرج - حيث يقول المراقب إن المسموح لها به مليوني جنيه، وأن التجاوز بلغ ٢١٥,٩ ألف جنيه، وقد رد البنك بأنه «جار العمل على سداد التجاوز» (هكذا دون توضيح للملابسات، بل وببساطة شديدة). نفس الأمر تكرر مع مقترضين متجاوزين صفار هم: سيف الإسلام خميس (باكوس)، ومحمد عبد العال محمد سليمان (العاشر من رمضان)، ومحمد على رضوان (جرجا)، ومجمع خان الخليلى السياحى، واللجنة الرياضية للعاملين بالتموين الطبى، ومؤسسة شوقى إبراهيم وجمال حبيب دهب الله وشركة كونكرت للإنشاءات، والجمعية التعاونية الاستهلاكية، وفوزى حسن العشماوى. وقد كتب البنك أمام هؤلاء جميعاً «تم سداد التجاوز» كما دون أمام غيرهم ردوداً من نوع: «جار اتخاذ اللازم للسداد» ردود تساوى فى الحكومة: «تم تشكيل لجنة» أو «انتظم العمل فى سداد الأقساط»، لكن يبقى ما هو لافت، فشركة «أنا مجدوليننا للتنمية السياحية» (فرع الطور) كان مسموحاً لها بـ ٥٠٠ ألف جنيه، وبلغ التجاوز ٢٨٨,٦ ألف جنيه!! وقد رد البنك بأن الحد هو ٥ ملايين وليس نصف مليون وشركة متولى للمقاولات الحد ٤٧,٤ ألف جنيه والتجاوز ٤٧٩,٥ ألف جنيه..

المقاول والسياسى والبنكير

(ب)

ثم نواصل فتح خزانة اسرار اكبر بنوك مصر، فنعرض الانعكاس السياسى الحكومى على العمل البنكى، كما نتعرض للشركات التى يسهم فيها البنك وخسائرها وظروف المساهمة فيها وايضاً أثر السياسة فى ذلك.

إن الذى يبرز مأزق تداخل السياسى التنفيذى بالمصرفى بالفعل هو نموذج شركة «المقاولون العرب» التى اشتهرت بأنها الشركة التى تبني القصور للكبار، والفيلات والشاليهات بأسعار خاصة للمسائدين والمسنودين.. وتقدم الخدمات الخاصة والمنافع للعثمانيين وحلفائهم، فيلاحظ جهاز المحاسبات أن مديونية الشركة بلغت ١٦٩ مليون جنيه بدون ضمان حتى ١٩٩٤/٦/٣٠، كحد قائم لتمويل النشاط الجارى ويرصد الجهاز ضعف حركة إيداعات الشركة. وموافقة مجلس الإدارة (البنك) على زيادة الحد المصرح به للشركة للسحب على المكشوف عدة مرات، لتقنين التجاوزات الظاهرة هنا، وأن البيان المجمع للشركة فى مارس ١٩٩٤ يبين «تمتعها» بتسهيلات من الجهاز المصرفى بلغ المستخدم منها ٢٧٩١ مليون جنيه، وأن نسبة القروض إلى حقوق الملكية بلغت ٣٧٠٪ (يعنى لا تقفل من نقن الآخرين فحسب بل وايضا ليس لها نقن!).

ويطالب الجهاز بتصنيف الدين ضمن الديون الرديئة ويتهبه إلى أنه أشار إلى مديونية

هذه الشركة فى سنوات سابقة، لكن لماذا رد البنك على ذلك؟

قال: تمت الموافقة على زيادة الحد المصرح به للشركة للسحب على المكشوف فى ضوء أن الشركة من كبرى شركات التشييد بمصر، ولها إنجازات ضخمة فى تنفيذ العديد من المشروعات القومية الحيوية العاجلة التى تشملها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بمعدلات قياسية فى الوقت والجودة وفقاً لأحدث النظم والأساليب العلمية والعملية (وهل البنك مكتب استشارى مهندسى لتقييم واستلام المشروعات؟)، وإن أزمة السيولة النقدية التى تعاني منها الشركة خارجة عن إرادتها وانجامة أساساً عن عدم تحصيل مستحقات طرف جهات الموازنة وقطاع الأعمال تبلغ ١,٥ مليار جنيه (وكان البنك هو

حكومة الحكومة التي عليها أن تتحمل مثل هذه الأعباء). وقد أفاد المسئولون بالشركة، هكذا يواصل البنك، بموافقة لجنة الإنتاج بمجلس الوزراء على سداد الواحد والنصف مليار جنيه للشركة وتوجيه قدر كاف منها لمصرفنا (لم نسمع عن أن لجنة الإنتاج هذه انعقدت من سنين وسنين، ثم هل يكفي أن «يفيد» مجلس الإدارة هنا؟).

ويذكر البنك رقم أعمال الشركة في عام ٩٢، وحجم تعاقداتها المرتقبة في ٩٥/٩٤ وسابقة نشاط حركة تعاملاتها مع البنك، كدلائل تؤيد وجهة نظره، ثم يضيف أن زيادة التسهيلات كانت لمواجهة بناء كذا مدرسة وكذا قرية بالصعيد بعد كارثة الزلزال. ونسى البنك أن مديونية شركة المقاولون قديمة، كما كان قد نسي في المبررات السابقة عن الجودة والخارج عن إرادة الشركة مآسى عمليات مثل نفق أحمد حمدي وعمليات «حيوية»، ظلت قيد التنفيذ لمد وصلت نحو عشرين عاما مثل مصانع ومستشفيات كبيرة معروفة.

الخلاصة أن البنك يحمل نفسه عنتا بالدخاع عن موقف الشركة، فهو ليس ملزما بذلك أولا، وثانيا من أين له أن يعرف حقيقة ما يدور فيها وقد حارت في ذلك كل أجهزة الدولة على مدار سنوات طويلة؟

لكن السياسة لا تلعب دورا فيما يختص بالقطاع العام فقط، الذي تركزت عليه النخبة الحاكمة لتحقيق تطلعاتها المشروعة والممنوعة، لكن أثرها في نشاط البنك (...) يظهر في حالات إقراض أخرى، وإن كان الأثر يختفى خلف السطور والملايين المقرضة. مثال ذلك دار مايو الوطنية للنشر التي سنحّل علاقة البنك بها لدى الحديث عن الشركات التي يسهم فيها، وشركة أخرى ذات وضع شديد الغموض وهي الشركة المصرية (الدنماركية) لأزياء السيدات (دانكس)، فقد رصد الجهاز أن مديونياتها بلغت حتى ١٩٩٤/٧/٣٠ مبلغ ٣٧ مليون جنيه، وهي مديونية ضخمة، بتعبير الجهاز، وخاصة أن معاملات الشركة مازالت غير منتظمة برغم سبق منحها إعفاءات وتيسيرات، ثم طلبها فيما بعد تأجيل الاقساط والفوائد عن عام ٩٣ و١٩٩٤، لما تمت جدولته من ديونها.

ويلاحظ الجهاز، دون تعليق منه، أن البنك دخل مساهما في رأسمال الشركة بحصة قدرها ١,٨ مليون جنيه، وأنه كون عنها مخصصا بنسبة ١٠٠٪ (يعنى أنها مديونية ربيّة فضلا عن عدم تحقيق أية عوائد منها.. لماذا أسهم ومتى؟). وطبعاً يرى الجهاز أن ديون هذه الشركة «ربيّة» وبالتالي لابد من عمل مخصص

حيالها بنسبة ١٠٠٪، لكن البنك يرد بحرارة مؤكداً أن الشركة تتزايد الأموال المستثمرة في نشاطها من عام لآخر وتتزايد مبيعاتها حتى بلغت ٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٢، وتوقع تحقيق تدفقات من التصدير واحتفاظها بمعدل مناسب من النشاط والتوظيف والتشغيل.. ثم يتحدث البنك عن أنه تمت جدولة المديونيات في ضوء استمرار الرهن التجاري على المقومات المادية والمعنوية وزيادة الرهن العقاري على الأرض والمباني والإنشاءات.

محور آخر في هذه المكاشفة، خاص بمحفظة الأوراق المالية للبنك، وهي تشمل مساهماته في بنوك وشركات تابعة له، وأخرى ذات مصلحة مشتركة، واستثمارات البنك في أوراق مالية (كل المساهمات في الشركات التي تقل عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع)، فالمفترض أن قرار البنك في تلك الحالات هو تعبير عن قمة الرشاد بالنسبة إلى قراراته الأخرى المرتبطة بالانتماء وسائر العمليات المصرفية، فالدنيا واسعة أمامه هذه المرة، ولديه خبراؤه في فحص دراسات الجدوى وفي البحث والتقييم، ولديه مستشاروه وأيضا عنده المعلومات التي يفتقدها المساهم العادي ولو كان كبيرا، وفي ضوء كل ذلك فإن ما يختار البنك طائعا أن يسهم فيه يجب أن يكون مجالا (مشروعا) مضمونا ذا عائد مرتفع، وإذا ما جاء الأمر على خلاف ذلك فالمعلوم قبل أي طرف آخر، وقبل ظروف السوق والتقلبات والعوامل الخارجية، هو البنك نفسه، لذلك فإن مراقب الحسابات كان أشد في لهجة ملاحظاته حول محفظة البنك، حتى من جهاز المحاسبات ذاته، وكان لسان حاله يقول: في المجالات الأخرى أنا أعرف ما تتعرضون له من مصاعب وضغوط وظروف خارجية وأقدر ذلك لكن في هذا المجال: لا.

ويذكر المراقب بالنص ما يلي: «يسهم البنك بنسبة أقل من ٢٥٪ أو ٢٥٪ فأكثر في رؤوس أموال شركات الأمن الغذائي بحصص إجمالية ٦٣,٥ مليون جنيه، منها ما يعادل ٢,٦٣ مليون جنيه بالنقد الأجنبي، لم يتحقق للبنك أي عائد عنها منذ اقتنائها وحتى ٩٤/٦/٩٠، لتوالي خسائرها التي يستنفد مجموعها جزءا كبيرا من رؤوس أموالها، بل ويتجاوز في بعض الشركات، فضلا عما تعانيه من اختلال في الهيكل التمويلي ونقص السيولة ومشاكل إنتاجية وتسويقية ومالية رغم الإجراءات التي اتخذت لإقالتها من عثرتها، كما يلاحظ انخفاض نسبة العائد المحقق عن مساهمات البنك في شركات بعض القطاعات الأخرى.. هنا يتحمس البنك لرد مطول لكنه يفيد من زاوية ما يكشفه من معلومات.

«فالبنك يسهم في ٧ مشروعات - فقط - أمن غذائي بحصة مدفوعة ٧٤,٣٥ مليون جنيه، وذلك من إجمالي ٩٢ مشروعاً يسهم فيها بمساهمات مدفوعة تبلغ ٩٢٦ مليون جنيه. * إحدى الشركات تمت تصفيتها - أخيراً!! - كما يرد، وهي شركة الإسماعيلية لمزارع الأسماك والبط.

* هناك شركتان لم تتضح نتائج أعمالهما خلال العامين الماضيين وهما الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي، وشركة الشرق الأوسط الدقهلية (الحرر: شرق أوسط عادة يعني شركة عثمانية نسبة إلى المهندس عثمان أحمد عثمان).

من النماذج الأخرى الدالة، والتي نجدها هذه المرة في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، شركة دار مايو الوطنية للنشر والتي بلغت قيمة مساهمة البنك في رأسمالها ٢٥٠ ألف جنيه حتى ١٩٩٤/٦/٣٠. رصد الجهاز عدم قيام الشركة بصرف أرباح للمساهمين منذ عام ١٩٩٠، ووجود مبالغ مستحقة عليها للضرائب والجمارك تبلغ ١,٢ مليون جنيه، وانخفاض قيمة السهم الفعلية إلى ٤,٤ جنيه، عن القيمة الاسمية وهي ١٠ جنيهات.

ويرد البنك بإيراد مؤشرات على تحسن موقف الشركة مقدراً أن قيمة السهم الفعلية تبلغ ٦,٨٤ جنيه وفقاً لصافي حقوق المساهمين، ويأنه جنى أرباحاً بلغت كذا منذ أسهم، لكن السؤال: لماذا يسهم البنك في شركة كنتك معروف أنها تقف وراء صحيفة مايو.. صحيفة الحزب الوطني، التي كان السادات متحمساً لها، والمروحم عبد الله عبد الباري متحمساً للتجارة بها ومن خلالها؟ لماذا يسهم البنك هنا وعلى أي أساس اتخذ قراره ولماذا يستمر؟ هل يدعم بذلك، من - الباب الخلفي - مؤسسة يجب ألا يدعمها سوى المستفيد منها، وصاحبها: الحزب الوطني؟ وهل لو طلبت أية صحيفة حزبية محترمة مساهمة البنك... سيوافق؟

وتبقى شركة أخيرة تحدث عنها جهاز المحاسبات أيضاً هي المسماة «شركة العالم العربي للتجارة» ويسهم فيها البنك بما يعادل ٧,٨ مليون جنيه يطلب جهاز المحاسبات تدعيم البنك لمساهمته ليصل إلى ١٠٠٪ نظراً للصعوبات التي تواجه الشركة والمشاكل وانعدام العوائد، فضلاً عن مديونية المشروع الوحيد الذي تسهم فيه الشركة وهو (فندق) ملوك لشركة اسميت «العالم العربي - مصر للطيران» بمبلغ ٤٧ مليون جنيه، ويصر البنك

على إبقاء مخصص المساهمات عند حدود ١٠,٨ مقدما صورة ودية للشركة لتحسن النشاط السياحي، الذى انعكس على الفندق بالأرباح والعوائد، وللأنشطة الجديدة التى تعتمد الشركة القيام بها مثل الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية.. إلخ. لكن اللافت بشدة هو أنه بينما يشير الجهاز إلى قيام البنك برسملة مبلغ ٢,٢٣٥ ألف دولار من مديونية الشركة طرفه (إى الدخول مساهما بهذا المبلغ من الدين) وإعفائها من مبلغ ٦١٨ ألف دولار، وذلك تصحيحا لهيكلها، فإن البنك يرد بأنه أسهم فى الشركة المذكورة منذ ١٩٩٢/٦/٣٠ برسملة جزء من المديونية المستحقة على الشركة لهونك فى إطار سياسة البنك بالمشاركة فى علاج أوضاع الشركات المتعثرة وإقالتها عن عثرها عن طريق تصحيح هيكلها التمويلية.

والسؤال، مادام هذه السياسة قائمة من بدارى الوقت هكذا - على حد تعبير د. ميلاد حنا المحيب - فلماذا لم تشمل برعايتها شركات القطاع العام أيضا؟ ونقصد الشركات التى تحتاج فقط إلى مجرد تصحيح الهيكل الذى اضطرب لظروف القاهرة فعلا.. لتنتقل؟

رد من البنك

نحترم سرية المعاملات وخصوصيات العملاء

نذكرنا آنفاً أن الجزء السابق كان قد نشر بجريدة الأهرام في ١٩٩٦/٩/٤، وللأمانة العلمية والمهنية رأى الكلاّب اشرف عامر (صاحب دار النشر) أن نقوم بنشر الرد الذي تلقته «الأهرام» من محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، والذي جاء نصه كالآتي :

طالعنا التحقيق المنشور بالصفحة الثالثة من جريدتكم الصادرة يوم الأربعاء ٤ سبتمبر ١٩٩٦ تحت عنوان «أسرار أكبر بنوك مصر» وحيث يتضمن العنوان والديباجة السابقة للتحقيق إشارة واضحة إلى البنك الأهلي المصري فقد رأينا استخدام حقنا في الرد والتعقيب، توضيحاً لأمر تهم القارئ عن الجهاز المصرفي الذي يعتمد على ثقة المتعاملين معه. في البداية نؤكد أن البنك هو فعلاً كما المحتم إليه في الديباجة «أكبر وأعرق البنوك المصرية» ولعل الأرقام تؤكد ذلك فقد زاد مجموع الميزانية على ٤٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٩٥، كما زادت الإيرادات المحققة عن العام الأخير على ٤ مليارات جنيه، كما أنه بحق أعرق البنوك المصرية فسنحتفل بعد عامين بالعيد المئوي للبنك، وإن كنا نتجاوز عما تضمنته بقية عبارات الديباجة من إحياءات مثيرة إلا أننا لم ننقم ما تحمله تلك العبارات من لهجة السخرية والتشفي دون مبرر.

وإذا انتقلنا إلى مضمون التحقيق ذاته نجد فقرات منقولة من بعض أوراق المسودات المبدئية لتقارير بعض الجهات الرقابية والمفترض أن تكون سرية بطبيعتها ويحكم القانون، مع تعليق كاتب التحقيق على بعض ما جاء بها، وأود أن أورد الإيضاحات التالية:

١- هذه المسودات تعد في المراحل الأولى للفحص ويتم تبادلها وتدارسها بين المختصين بالجهات الرقابية والمختصين بالبنك وينتهي الأمر غالباً إلى الاتفاق على عدم أهمية معظم ما تتضمنه المسودات من ملاحظات، وقد تختلف وجهات النظر في قدر محدود من تلك الملاحظات فيتم عرضها على مستويات أعلى، وفي النهاية يعرض الأمر على صاحب القرار وهو أعلى سلطة مصرفية في مصر متمثلة في الجمعية العمومية للبنك والتي أشادت دوماً بأداء البنك وتميزه وريادته للسوق المصرفية بمصر.

٢- يؤسفنا أننا لا نستطيع - بل لا نملك - الخوض علناً في تبرير أو الرد على ما نشر

بما يعس أسماء عملاء بذاتها أو معاملاتهم أو حتى تصحيح ما ورد بالتحقيق من أخطاء بشأنهم، ويمنعنا من ذلك احترامنا لسرية المعاملات المصرفية التي يفرضها القانون، وقيل أن يفرضها القانون تفرضها حرمة خصوصيات العملاء، وهو ما لم يقدره كاتب التحقيق. وإن كان من حق الرأى العام الاطمئنان الى أكبر وأعرق بنك فى مصر، فيكون ذلك من خلال إطلاعنا على المركز المالى للبنك ونتائج أعماله ومؤشرات نشاطه ومدى توافقها مع المعايير العالمية - وكل ذلك ينشر على الملأ أولا بأول - ومن هنا فلم نتفهم المقصود بكلمة «تخبية» التى وردت عرضا بالتحقيق، وهل المقصود بها هو ما نلتزم به من الحفاظ على سرية معاملات العملاء فلا نتيحها إلا للجهات الرقابية.

وكنا نأمل - ونحن مع حرية الصحافة وحققها فى تكوين الرأى العام - أن يكون الكاتب أكثر احتراما لميثاق الشرف الصحفى وقانون المهنة لاسيما وكل العبارات المنشورة بالتحقيق لا تهدف إلى كشف انحراف أو إبراز فساد، وإن كان التحقيق قد ألح بصياغة غير مفهومة الى احتمالات وجود الغرض، فهنا يكون دور التحقيق الصحفى فى كشف الغرض أو ملامحه أو إبلاغ أجهزة التحرى الألى أو أجهزة التحقيق.

٢- يدور أغلب المنشور حول تجاوز رصيد الائتمان على قيمة المصرح به أصلا بما يسمى عرفا بتجاوز الحساب ويمنع هذا التجاوز لمواجهة احتياجات تمويلية طارئة للعميل استجبت بعد منحه التسهيل الائتمانى، ويخضع قبل منحه لدراسة دقيقة وافية لهذه الاحتياجات وظروفها وبعد التأكد من إمكانية سدادها، كما أن منحه يكون من سلطات مختصة محددة من حيث القيمة والمدة. والخلاصة أن لفظ التجاوز يعنى «ما يجاوز» أى «ما يزيد» على قيمة التسهيل الأصلى، إلا أنه بسبب اللبس اللغوى فى تفسير لفظ التجاوز فقد عدلنا هذه التسمية منذ عام ١٩٩٥ الى مسمى «الزيادة المؤقتة فى الائتمان» وهو أسلوب معتاد بسياسات البنوك.

بل توج ذلك مؤخرا تعديل قانون البنوك ليعطى البنك المركزى الحق فى فرض عدم توزيع أرباح - قانونا وليس عرفا - قبل تحسين جودة الأصول لحماية مصالح المودعين. ولعل كاتب التحقيق - ولديه وسائله فى الاطلاع على تقارير الجهات الرقابية - يكون قد أطلع على تقارير تلك الجهات التى أكدت فيها كفاية مخصصات البنك، وتوافق مؤشرات مع المعدلات الدولية، فإن البنك الأهلى، ليس فقط أكبر بنك فى مصر، ولكن الأهم أنه أعلى

مستوى جودة الأصول المصرفية على مستوى البنوك العامة.

٤- يمنح الائتمان أساسا لتمويل أنشطة إنتاجية ويستند منحه الى معايير تدور حول سلامة اقتصاديات النشاط وتحقيقه للإيرادات التي تمثل مصدر السداد والتي تعتبر الضمان الأمثل للائتمان الممنوح، وذلك فضلا عن إجراء دراسة وافية مستنقة من مصادر متعددة عن سمعة العميل وخبرته ومركزه المالي وملاءمته وقدرته على الوفاء بالتزاماته. ويخضع تقدير قيمة الائتمان الممنوح لقياسات رقمية للاحتياجات التمويلية للنشاط مع وضع الضوابط التي تكفل إنفاق الائتمان في الغرض المخصص من أجله، كما تستمر أجهزة البنك المختصة في المتابعة اللاحقة للصرف والتي تشمل متابعة حركة حساب الائتمان الممنوح بالإضافة الى متابعة تطورات نشاط العميل ومركزه المالي.

ومع الأخذ بكل ما ذكرناه من دراسات وضوابط فإن الائتمان بطبيعته يتضمن درجة من المخاطر المتعارف عليها عالميا، وتهدف دراسات البنك وجهوده الى قياس الخطر الائتماني وتحجيمه وتخفيضه الى أدنى حد يمكن قبوله، وذلك لا يحول دون احتمالات حدوث الخطر وإنما يقلل من احتمالاته، وتؤكد المعدلات المستخرجة من الأرقام الفعلية للبنك أن نسبة الديون الرديئة تقل كثيرا عن المعدلات العالمية، فضلا عما سبق ذكره من كفاية المخصصات لمواجهة أية احتمالات متعلقة بتلك الديون.

٥- على العكس مما هو مألوف من تفضيل البنوك للتعامل مع الأغنياء فقط فإن البنك الأملي قد خصص من موارده ما يجاوز ٣٥٠ مليون جنيه للقروض الصغيرة التي توجه لتمويلهم، والشباب الذين تحجم البنوك عادة عن تمويلهم لاقتطاعهم الضمانات التقليدية، ويتم منح هذه القروض وفقا لضوابط وبرامج سداد وأعباء فائدة ميسرة تقل عن سعر الخصم بنحو ٥٪ ويشجع البنك صغار العملاء وينهض بهم ويدريهم نحو النمو التدريجي والإسهام الفعال بدور ملموس في الإنتاج القومي، فضلا عما يساعد عليه ذلك من زيادة فرص العمل وحل مشكلة البطالة.

٦- لعل استقراء أرقام عام ١٩٩٤ لم تكن تظهر جيدا نشاط البنك كبنك شامل حيث كان ذلك الاتجاه مازال في بدايته، ويمكن حاليا التعرف على إنجازات البنك في هذا الاتجاه ومن ذلك تأسيسه لأول صندوق استثمار في مصر ومن خلاله أمكن المساهمة في تنشيط سوق الأوراق المالية، إنشاء سوق العقارات ومن خلالها يقدم خدمات غير تقليدية

تهدف لحماية المشتري والبائع واستقرار الأسعار في هذا المجال، اقتحام أسواق المال العالمية بطرح أسهم مصرية لأول مرة في تلك الأسواق بجهد غير مسبوق، وكان نجاح تلك العملية شهادة تقدير للاقتصاد المصري.

ويستكمل البنك أداء دوره كبنك شامل من خلال الشركات التي يؤسسها لمزاولة بعض الأنشطة التي لا يتسنى له مزاومتها بشكل مباشر مثل التأجير التمويلي وبعض أنشطة الأوراق المالية كشركات السمسرة، وبضمان الاكتتاب، وضع السوق، وتقييم الأوراق المالية... إلخ ويصفة عامة فإن البنك يسهم في تأسيس الشركات الجديدة في مختلف المجالات الإنتاجية لتشجيع المستثمرين المتخصصين على إنشائها ودعوة الجمهور للاكتتاب فيها ويظل مساندا لها لحين استقرارها ونجاحها فيبدأ في عرض مساهمته فيها للبيع لجمهور المخبرين بما يزيد من فرص الاستثمار ويشجع على تنشيط سوق المال، فضلا عما يتيح هذه الشركات من زيادة في فرص العمل.

٧- أشار كاتب التحقيق بأن المسافة هائلة بين ودائع القطاع العائلي التي تشكل نحو ٦٠٪ من الودائع وبين نصيبه من القروض الذي يقل عن ٧٪ على العكس من القطاع الخاص الذي لا يزيد نصيبه من الودائع على ١١,٥ ويصل نصيبه الظاهر من القروض الى ٢٥٪.. إلخ ولعله من المعروف أن القطاع العائلي قطاع مدخر ومستهلك. ومن الطبيعي أن تصل مدخراته إلى البنوك كودائع، أما ما يحصل عليه من قروض فهي قروض استهلاكية، والطبيعي أن تكون قروض البنك الاستهلاكية في هذه الحدود حيث إن زيادتها تعنى تقليل فرصة استثمار الودائع في قروض إنتاجية واستثمارية وبما يؤدي إلى الحد من قدرة البنك على الإسهام في تنمية الاقتصاد القومي وإن كنا نتجه الآن إلى توسيع قاعدة الائتمان الاستهلاكي لمزيد من الانتعاش والنمو الإنتاجي وفي النهاية نود أن نضيف أن هذا البنك ليست له انتماءات حزبية فهو بنك مصري كبير يخدم كافة الجماهير على مختلف انتماءاتهم، ويهدف للعمل لما فيه صالح هذا البلد واقتصاده القومي الذي بدأ لأول مرة منذ عشرات السنين في مصاف أوائل الدول النامية بمؤشرات إيجابية من بينها سياسات نقدية وائتمانية على أعلى مستوى من التقدم من خلال جهاز مصرفي تزايد قوته يوما بعد يوم، ويتعامل بصمت وبجرأة في أخطار القرار المصرفي ومسئوليته ثقة في التطلع لنمو الاقتصاد الى نحو ٨٪ قبل نهاية هذا القرن.. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الأهلى.. «ثانى مرة»!

نعود إلى البنك الأهلى مرة أخرى ولكن لتحدث عن الميزانية حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ وملاحظات جهاز المحاسبات عليها، ولأن مقتتح هذا الكتاب شمل استعراضاً للانتقادات الأساسية إلى الأداء الائتماني للبنك، لمناسبة عرضنا للملاحظات والجهاز ومراقبى الحسابات ومراقبى البنك المركزى على ميزانية الأهلى حتى ٩٤/٦/٣٠ نقول نظراً لذلك فليس هناك ما يدعو إلى إعادة تكرار مثل هذه الانتقادات أو الأطر السجالية.

ليس ذلك فحسب بل إننا لن نعيد مرة أخرى الحديث عن الشركات العامة المعروفة التى حصل كل منها على قروض وتسهيلات تتجاوز فى مجموعها ٢٥٪ من رأسمال واحتياطيات البنك، مخالفة بذلك لقانون الائتمان والبنوك. والسبب أن الموقف لم يتغير فى جوهره كثيراً فى شركات من هذا النوع مثل النصر للسيارات و«سيماف» وهيتة كهرباء مصر، عما كان عليه الحال فى ١٩٩٤.

وسندع جانباً ملاحظات جهاز المحاسبات حول الإملاكات وأخطائها، وملاحظته المتكررة حول تجاوز الحد الأعلى للأجور بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لأننا نعتقد أن الأجور الرسمية كلها فى مصر «تعبانة» [بإستثناء ما تحصل عليه قيادات قليلة فى القطاعات المختلفة]. ومن ثم لا يجب أن يزايد أحد على المصرفيين بملاحظة كذلك، لكن ما هى أهم ملاحظات الجهاز إذن؟ (من البديهي أنه توجد ردود للبنك على الأقل على كثير من الملاحظات لكن ما نورده هنا له هدف محدد هو تسليط الضوء على ما لا يُهْتَم به).

❖ الأصول

لوحظ عدم الانتهاء من تسجيل بعض الأصول العقارية ملك البنك والمشتراة منذ عدة سنوات مما ترتب عليه عدم التحقق من خلوها من التصرفات وأوصى الجهاز بالعمل على سرعة إنهاء إجراءات تسجيل هذه الأصول العقارية حفاظاً على حقوق البنك مما يعنى احتمال أن شراء هذه الأصول لم يتم فيه مراعاة الإجراءات والقواعد السليمة وأن منطق المصلحة الشخصية.. وه المجاملة و«شيلنى وأشيلك» كان وارداً بشكل كبير وإذا كان الأمر غير ذلك فلماذا لم يتمكن البنك من تسجيل بعض أصوله التى مضى على شرائها عدة

سنوات حتى الآن؟ وماذا سيكون موقفه مع العقارات المقدمة اليه كضمانات لقروض تعثر أصحابها؟.

♦ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

أ - قام البنك بتصنيف ديون بعض العملاء ضمن فئة «ديون المستوى» مع تكوين المخصص بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ الى ٣٧,٢٪ بمبلغ ٢٢٧ مليون جم في حين يتعين تصنيفها ضمن فئة «الردئ» بنسبة ١٠٠٪ وبمبلغ ٧١٩ مليون جنيه أى بنقص قدره (٤٩٢) مليون جم.

ب - قام البنك بتصنيف بعض الديون ضمن فئة «المشكوك في تحصيلها» وتكوين المخصص بنسبة ٥٠٪ بمبلغ ١٦٢ مليون جم في حين يتعين تصنيفها ضمن فئة «الردئ» بنسبة ١٠٠٪ وبمبلغ ٣٠٥ مليون جم أى بنقص قدره (١٤٣) مليون جم.

لذا ينبغي زيادة المخصص بمبلغ ٦٢٥ مليون جم.

وتتابع مخصص د.م. في تحصيلها

ج - قام البنك بتصنيف بعض الديون باعتبارها ديون جيدة وقد تبين من الفحص ضرورة تصنيفها ضمن فئة الديون غير المنتظمة وأوصى الجهاز بزيادة المخصص بمبلغ ١٥٦ مليون جنيه.

د - قام البنك باستبعاد بعض العملاء المكون لهم مخصص في العام المالى ١٩٩٤/٩٣ فى حين أسفرت الدراسة عن عدم تحسين المركز المالى لهؤلاء العملاء وأوصى الجهاز بزيادة المخصص بمبلغ ٤٨ مليون جم.

لذا ينبغي زيادة المخصص بإجمالى مبلغ ٨٢٩ مليون جم.

تعليق: هذا يعنى أن رقم صافى ربح البنك ينبغي أن يخصم منه مبلغ ٨٢٩ مليون جنيه فى قيمة المخصص المذكور لأنه ربح ليس حقيقياً.

♦ مخصص هبوط أوراق مالية:

تبيين من فحص الجهاز ما يلى:

١- شركة العالم العربى للتجارة:

سبق أن أوصى الجهاز بتقريره عن ميزانية البنك فى ١٩٩٤/١/٣٠ بزيادة المخصص المكون للشركة المذكورة إلا أن ذلك لم يحدث رغم انخفاض قيمة السهم فى السوق للشركة

المذكورة وقيام بعض مساهمي الشركة بعرض حصصهم في رأسمال الشركة للبيع نتيجة توقعهم عدم تحسن أوضاع الشركة مستقبلاً بالقدر الذي يرغبون أو يتوقعونه لذا فإن الأمر يقتضى ضرورة زيادة المخصص بمبلغ ٦,٩٦٧,٦٥٣ جم خصماً على حساب العمليات الجارية.

❖ ملاحظات عامة:

قام البنك بإصدار منشور بتطوير أساليب البنك من خلال تعظيم الإيرادات وتخفيض المصروفات وجاء تحت بند (أولاً) «تعظيم الإيرادات» زيادة بعض المصروفات واستحداث للبعض الآخر والتي يتم تحصيلها من العملاء مقابل أداء بعض الخدمات المصرفية لهم، من ذلك على سبيل المثال:

تحصيل مبلغ ٢ جنيه شهرياً عن تحويل المرتب للبنك.

تحصيل مبلغ ١ جنيه شهرياً عن الموافقة على تحويل المعاش (رغم أن الضرب في الميت حرام)

تحصيل مبلغ ٥ جنيه عن تقسيم موجودات التركة لدى البنك.

تحصيل ٥ جنيه مصاريف بريد عن تحصيل كل كمبالة.

وحيث تقضى المادة الثانية من القواعد العامة بتعريف أسعار الخدمات المصرفية بأنه لا يجوز تحصيل أية عمولات لم ينص عليها في تعريف أسعار الخدمات المصرفية (باستثناء العمولات عن العمليات المحددة وليس من بينها هذه الخدمات).

لذا فإن الأمر يقتضى حصر المبالغ المحصلة بالزيادة نتيجة تطبيق المنشور المذكور واستبعادها من الإيرادات مقابل إضافتها لحسابات العملاء مع الالتزام بالتعاريف المصرفية.

❖ الفوائد المحصلة

١ - قام البنك بإضافة مبلغ ٢٤,٢ مليون جنيه إلى إيرادات النشاط الجارى بحساب العمليات الجارية خلال العام المالى ١٩٩٥/٩٤ تمثل فوائد عن موسمى ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣ عن مديونية الشركة الشرقية للأقطان المصنفة ضمن المديونيات المشكوك فى تحصيلها والمكونة لها مخصص خلال العام المالى محل الفحص (١٩٩٥) ولدى مناقشة ميزانية البنك فى ١٩٩٤/١/٣٠ تم التوصية بأنه عندما تصنف مديونية غير منتظمة يجب

تجنب الفوائد والعمولات المستحقة بالأرصدة الدائنة الأخرى أو حسابها هامشياً بحسب الحالة وفقاً لما تقتضيه أسس التصنيف.

لذا فإن الأمر يقتضى استبعاد مبلغ ٢٤,٢ مليون جنيه من الإيرادات (مع حصر جميع الحالات المماثلة) وتعليق الحسابات الدائنة بهذه المبالغ لأن الإبقاء على هذا الوضع يعد تضخيماً وإظهاراً للإيرادات بقيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية بمبلغ ٢٤,٢ مليون جنيه بالإضافة إلى الحالات المماثلة الأخرى.

ب - تضمنت إيرادات البنك كامل قيمة الفوائد عن بعض المديونيات المصنفة ضمن الديون المشكوك فى تحصيلها والتي ينبغي تجنبها وقد بلغ ما أمكن حصره منها - أى هناك حالات أخرى - مبلغ ١٤٢,٧٨٠,٣ أجم ينبغي تعليق الحسابات الدائنة الأخرى بهذه المبالغ وما شابهها.

- أيضاً فمن بين ملاحظات جهاز المحاسبات عن ميزانية البنك الأهلى حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ أن البنك قام بوضع ٤٥ مليون جنيه فى الأرصدة المدينة بحساب وزارة المالية تمثل قيمة الضرائب المستحقة على البنك والمخصومة من أصل مديونية إحدى الهيئات (نذكرها) مقابل إلغاء الالتزامات القائمة بالأرصدة الدائنة بنفس المبالغ حيث أنه لا يمثل التزاماً مستحقاً للغير فضلاً عن خصمه على حساب مصروفات سنوات سابقة فى الميزانية المنتهية ١٩٩٤/٦/٣٠، يقول جهاز المحاسبات: ولدى متابعة الموقف حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ تبين استمرار تضمين الأرصدة المدينة بنفس المبلغ مقابل إدراجها بالالتزامات القائمة بالأرصدة الدائنة الأخرى. ويرى الجهاز أنه يجب استبعاد المبلغ من الأرصدة الدائنة والمدينة معاً تلافياً لتضخيم الميزانية بلا مبرر مع إدراجه فى الحسابات النظامية وتسويته.

لقد عرضنا هذه الملاحظة لنشير فقط إلى أن «شهوة» تكبير الميزانية تفرض نفسها على مسئولى وموظفى البنوك فى حالات كثيرة، منها ما ظهر فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب وكان مرتبطاً بـ «بالاقتناع الوهمى»، يعنى: ليس كل ائتمان غير منضبط هو نتيجة لفساد أو انحراف أو تقصير فقد يحكمه عامل مثل تكبير الميزانية قبل أى شئ آخر، وعموماً فإن الملاحظات تفيد أن جهازنا المركزى المحاسبى «يقدم» فعلاً.

- من ملاحظات جهاز المحاسبات المثيرة أنه لاحظ أن البنك أضاف ٤,٥ مليون جنيه

إلى الإيرادات كعمولة مقابل استثمار أموال هيئة البترول من حصيلة صادرات البترول، الأموال سريعة الحركة - بتعبير الجهاز ولسنا ندرى هل هو من عنده أم منقول عن البنك - وما يتم ربطه منها كودائع ثابتة بواقع ٤, ٠٪ ولم يتبين فى الفحص السند الذى يتم بمقتضاه تحصيل هذه العمولة كما انها غير واردة فى تعريف أسعار الخدمات المصرفية والتي تم فيها النص على العمولات الواجبة التحصيل من الهيئة لذا يوصى الجهاز باستبعاد المبلغ من الإيرادات وإضافته لحساب الهيئة. طبعاً لن نعرف هل نفذ البنك ذلك أم لا؟! لكن هدفنا من إيرادات الملاحظة هو بيان أن بعض المسائل البنكية يكتنفها غموض غير مريح كالحالة التى ذكرناها والتي لا ندرى هل يطبق البنك الاهلى قاعدتها على غيرها من أموال «سريعة الحركة» وما يتم ربطه منها كودائع» أم أن البنك يأخذ العمولة مقابل خدمة خاصة يؤديها لهيئة البترول ولا نعلمها ولم يتم النص عليها فى تعريف الخدمات؟. على كل إن الملاحظة تبين أن البنك «يجور» فى التعريفات أحياناً على القطاع الرسمى مثلما يجور على القطاع الخاص لأن الجميع سواسية.. طبعاً!

المراقب وأكبر يتوكلنا في ١٩٩٥

لكن كيف رأى مراقب الحسابات الصورة؟

من المعلوم أولاً أنه يفترض أن مراقبة جهاز المحاسبات أشد، وهي معنية أساساً بالحرص على المال العام، أما المراقب فهو الشخص الذي تختاره الجمعية العمومية للبنك لمراقبة النشاط بشكل عام مقابل أتعاب يتم الاتفاق عليها، وهو أحد عيون الجمعية العمومية على أداء مجلس الإدارة. طبعاً قد يقول قائل: وهل في مصر جمعيات عمومية (بجد) في أي مؤسسة، وهل فيها مجالس إدارة بجد؟. نرد: هذا موضوع آخر، لكن من الأمانة أن نذكر أن ملاحظات المراقب - من المكاتب المشهورة بالتحديد - لهي من الدقة والقوة بحيث ترى أحياناً ما لا يراه جهاز المحاسبات نفسه، كما أن المراقب يركز على ما هو جوهري لأن اهتمامه ينصب على العمليات الفنية، بينما جهاز المحاسبات مشغول طوال الوقت كما قلنا بالحرص على كل قرش من المال العام مما يجعله يتوه أحياناً في الدورب المتشعبة.

أيضاً لا ننسى أن مراقب الحسابات يتوخى الدقة لسبب إضافي هو أنه يخضع للمسألة أمام الجمعية العمومية التي تملك تغييره، أما الجهاز المركزي للمحاسبات فلا يخضع لهذا النوع من المسألة إن تمتع بآليات أخرى للمسألة الداخلية.



علمياً، وهي حدود الميزانية المنتهية في ١٩٩٥/٦/٢٠ لاحظ مراقب الحسابات ما يلي،

في بند الإيرادات

قام البنك بإدراج فوائد وعمولات لعملاء متعثرين أو متوقفين عن السداد ضمن الإيرادات، وذلك بالمخالفة للمنشور رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩١ الصادر من البنك المركزي المصري بالرغم من توصيات مراقب الحسابات سابقاً (في أعوام ماضية) بضرورة استبعاد مثل هذه الفوائد والعمولات من الإيرادات لكي لا تكون الإيرادات مضللة ولا تعبر تعبيراً صادقاً وحقيقياً عن الإيرادات الفعلية.

وفي هذا الصدد ذكر مراقب الحسابات بيانات تفصيلية عن عدد ٢٦ شركة بلغت جملة الفوائد عليها، والتي أدرجت ضمن الإيرادات وكان ينبغي عدم إدراجها، حوالي ١١٤ مليون جنيه «إيرادات كاذبة»

٢,٤ مليون دولار أمريكي [إيرادات كاذبة]

وهي بتد المخصصات

١- مخصص الديون غير المنتظمة،

ذكر تقرير مراقب الحسابات أن هناك نقصا شديدا في مبلغ المخصصات لمقابلة الديون غير المنتظمة يبلغ ٩٨٢, ٩٢٩, ٠٧٧, ١ أى مليار جنيه وسبعة وسبعون مليوناً وست وتسعة وعشرون ألف وتسعمائة وأثنى وثمانون جنيهاً.

وبالدولار الأمريكي بلغ عجز المخصصات ٢٧٢.٩١٤٥ سبعة وثلاثون ومليوناً ومائتان وتسعة آلاف ومائة خمسة وأربعون دولار أمريكى.

بالإضافة الى ما ينبغي استنزاه من الإيرادات من العائد الذى تم احتسابه على مديونيات هؤلاء العملاء.

وهي بتد القروض والسلفيات

تبين لمراقب الحسابات قيام البنك بمنح ائتمان لشركة العربى للتجارة والتوكيلات (عمل الفرع الرئيسى) بضمان بضائع مخزنة بمخازن بنك أبو ظبى الوطنى بالمنطقة الحرة ببورسعيد بمبلغ ٣,١ مليون جنيه كضمان لحين موافاة البنك ببضائع جديدة بدلا منها وذلك فى موعد أقصاه ٦ أشهر اعتبارا من ١٩٩٣/١١/٢٤ وتم مد المدة التخزينية لفترة أخرى تنتهى فى ١٩٩٤/١١/٢٤ ومازالت هذه البضائع مخزنة بمخازن بنك أبو ظبى الوطنى بالمنطقة الحرة ببورسعيد حتى تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨ (تاريخ الفحص) ويعد ذلك إهدارا لحوق البنك وينبغى الحصول على بضائع جديدة نظراً لتعرض البضائع القائمة (المخزنة) للتلف بمضى المدة كما أن هذه البضائع نظرا لكونها فى المنطقة الحرة فهى غير خالصة الضرائب والرسوم الجمركية ويصعب تطبيق شروط الرهن الحيازى عليها.

كما تضمن رقم القروض والسلفيات بضمان بضائع لدى بعض الفروع مديونيات لعملاء تتجاوز بضائعهم فترة التخزين المقررة لها ومن قبيل ذلك ستة عملاء للمركز الرئيسى بلغت جملة مديونياتهم فى ١٩٩٥/٦/٣٠ مبلغ ٦,٤٤٠,٠٠٠ ستة ملايين وأربعمائة وأربعون ألف جنيه تقريبا.

وهناك عمل واحد لفرع شرق القاهرة بلغت جملة مديونياته ٢٣٩٢٩٤ جم.

كما تضمن الرقم أيضا مديونيات بعض العملاء للوجوبه بضائعهم بمخازن مفتوحة

عدد ٢ عميل (الفرع الرئيسي) جملة مديونياتهم ١,٥ مليون جنيه تقريبا واثنان من (فرع مصر الجديدة) والمديونيات ٦,٩٢ مليون جنيه.

والواجب والذي يتفق مع القواعد المصرفية وتعليمات البنك المركزي إدراج تلك المديونيات ضمن القروض والسلفيات بدون ضمان إظهارا للحقيقة وضرورة سحب البضائع المنتهية فترة تخزينها وإيداع بدلا منها والتخزين بمخازن مغلقة أو سداد المديونيات غير المغطاة بضمان حفاظا على حقوق البنك.

♦ التركيز على عميل واحد،

يعنى ببساطة أن هذا العميل الواحد يقوم بدور أشبه بدور يمكن أن نسميه «وكيل البنك» حيث أنه يتولى نيابة عن البنك تشغيل أمواله واستثمارها لصالحه وبيع مبالغ زهيدة (تمثل الفائدة على الائتمان) للبنك. هذا بالإضافة الى المخاطر العالية الناجمة عن إمكان تعرض هذا العميل الواحد للإفلاس أو العثر المالى على أحسن الفروض ثم يجد البنك نفسه فى النهاية مضطراً لتكوين مخصص لمواجهة هذا الموقف مما يؤكد حتمية ضياع حقوق البنك فى هذه الحالة، ثم أن ذلك يطرح تساؤلا : ما هى مصلحة المسؤولين فى البنك فى إعطاء تسهيل تبلغ قيمته أكثر من ٨٠٪ من جملة تسهيلات البنك لعميل واحد مما يعد إهداراً صارخا لقاعدة استثمارية أساسية وهى عدم وضع البيض كله فى سلة واحدة.

وبالتالى فإن هذه المواقف والمخالفات المصرفية تفتح الباب للتلاعب والكسب الشخصى.

وهى هذا المقام نورد مثالين - وهما بالقسط ليسا على سبيل الحصر:

- فرع الحلمية الجديدة، يعطى تسهيلات ائتمانية لشركة جبرى للصناعات الغذائية تبلغ ٨٢٪ من إجمالى التسهيلات (القروض والسلفيات) التى يمنحها الفرع.
- فرع الإسماعيلية، يعطى تسهيلات ائتمانية للمقاولون العرب يبلغ ٨٦٪ من إجمالى التسهيلات.

تابع القروض والسلفيات بدون ضمان،

- بلغت نسبة العملاء الذين حصلوا على قروض وسلفيات بدون ضمان (٩٥٪) فى فرع أبو حمص، (٩٤٪) فى فرع كفر صقر، (٩٢٪) فى فرع الحلمية الجديدة، (٩٢٪) فى فرع

السواح، (٩١٪) في فرع الجيزة و (٩٠٪) في فرع بلقاس وفي فروع أخرى تراوحت بين ٨٩٪ وحتى (٥٢٪) في فرع ديروط (يعنى الصعايدة مظالم حتى في القروض بدون ضمان) وبلغت (٩٩٪) في فرع حلوان.

يعنى هذا ببساطة أن أموال البنك الأهلى أخرجت بدون أية ضمانات تذكر في بعض الحالات.

يحدث هذا والأعجب منه والمثير للتساؤل بالطبع، إذا كانت كل هذه الأموال يجرى إقراضها بدون ضمان - فبالله عليكم كيف تكون حالة الشاب المتعطل عن العمل ولا نقول العاطل عن العمل إذ أنه عاطل رغم أنه ويسبب سياسات حكومتنا الرشيدة - كيف تكون حالته - إذا ما ذهب إلى أحد فروع البنك العام وطلب - يا ولداه - مبلغ (لا يؤدى ولا يجيب) وليكن ٥٠٠٠ جم ألا يفاجئ الشاب بقائمة عريضة من المطالب والضمانات والحيازات والعمارات والموظفين الحكوميين المطلوب تحويل رواتبهم إلى الفرع ضماناً للـ (٥٠٠٠ جم) فلا يجد سوى أن يسلم أمره لله حيث الطلبات فوق طاقته وقدرته على الوفاء بها فينسحب على الفور من أمام مسئول الائتمان أو حتى مدير الفرع ويرجع إلى حيث أتى!!

ولكن .. لماذا يحدث هذا؟

هل يحدث هذا لأن هناك مصلحة بين منح عميل معين قرض أو سلفة بدون ضمان وبين المسئول في البنك عن منح هذا القرض؟! وإذا كانت المسألة ليست كذلك .. فما هو السبب إذن؟! وبالتالي فإن فتح الباب على مصراعيه للشباب للحصول على القروض البسيطة وربما «التافهة» سوف يؤثر تأثيراً سلبياً وعكسياً على مصالح «مُنِيحة» القروض والسلفيات بدون ضمان!! طبعاً ملاحظتنا السابقة لا تنسحب على البنك الأهلى بقدر ما نقصد منها انسحابها على كل البنوك وعلى رأسها الخاصة والمشاركة...

وتحضر في هذه النقطة حكاية رواها لنا أحد الأصدقاء حيث أنه اقترض مبلغ ١٠٠٠٠ جم من بنك قطاع عام بمنطقة مصر الجديدة ويسدد شهرياً مبلغاً يقل قليلاً عن الألف جم وبعد مرور شهرين على حصوله على القرض وأثناء قيام إدارة التفتيش الداخلى للبنك بالتفتيش على هذا الفرع وكان في البنك لسداد القسط الثالث فإذا بموظفة في البنك تخبره بأنه مطلوب منه ١٠٠ حاجات عشان القرض بتاعه» فقال لها بفضب شديد - كما

روى : «الموضوع ده عند مين؟ قالت له : «عند الأستاذ فلان...» فذهب وسحب من حسابه الجارى بنفس الفرع مبلغ القرض كله (المتبقى منه) وسدده بفوائده عند هذا التاريخ، ثم دخل على لجنة التفتيش وقال لهم «انتو اللجنة؟.. قالوا له: «ايوه» فقال لهم: «طلبات إيه اللي انتم عايزينها مني؟» قالوا له: «إجراءات يا حاج ومعلش...» قال لهم : «ولا إجراءات ولا يحزنون انتم عشان أنا ملتزم وباسدد فى المواعيد بالضبط فانتوا مش عاوزينى، انتم عاوزين واحد يأخذ قرض ويلايط .يعنى ما يسدش عشان تتفاهموا معاه.. «سلاموا عليكم...».

إنتهت رواية صديقنا ولكن علينا أن نشير هنا إلى حقيقة لاشك فيها، وهى أنه كما أن هناك ما يمكن أن نسميهم «مُثَيِّحَة» قروض فإن هناك أيضا مسئولون فى البنوك على درجة عالية من النزاهة والكفاءة والشرف وحريصون على المال العام (من ضمنه مال البنوك) حرصهم على أموالهم وممتلكاتهم الشخصية ويراعون الإجراءات والضمانات المطلوبة بدقة تبعدهم عن البيروقراطية و تبعدهم - أيضا - عن التفريط فى حقوق البنك وتعريض أمواله للضياع.

وكقاعدة أساسية وحاكمة اتفق عليها خبراء الإدارة المالية والاستثمارية والتمويل وهى أنه لا يجوز لأى شركة أن تستدين (تقترض) بأكثر من قيمة حقوق الملكية الخاصة بها، ولقد أغفل التقرير هذه النقطة تماما حيث ينبغي حينما نتقدم شركة ما أيا كان نوع القطاع الذى تعمل فيه أو النشاط الذى تمارسه أن يتعرف البنك المانح للقرض على قيمة حقوق الملكية فى هذه الشركة (طالبه القروض أو التسهيلات) وأن يتعرف أيضا على وجه الدقة واليقين على قيمة القروض التى يمكن أن تكون الشركة قد حصلت عليها من بنوك أخرى بحيث يتحتم على هذا البنك ألا يعطى الشركة قرضا تتجاوز قيمته الحد الأقصى للاستدانة (وهو حقوق الملكية فى الشركة) أى ينبغي على البنك المانح للقرض - فى حالة حصولها على قروض من بنوك أخرى - ألا يعطيها إلا الحد الذى يتم قيمة حقوق الملكية فى هذه الشركة لأنه إذا تجاوزت قيمة القروض والتسهيلات للمنوحة للشركة قيمة حقوق الملكية تكون الشركة قد اقتترضت بأكثر من قيمة حقوق ملكيتها، مما يعرضها لمشاكل عديدة فى قدرتها على سداد القروض إذا ما دخلت فى دائرة «العسر المالى» الذى يخلق بها إلى حالة «الفشل المالى».

وإذا كانت الشركة لا تراعى ذلك المبدأ الهام والمحورى فى علم الإدارة المالية رغبة منها فى الحصول على أكبر قدر ممكن من القروض والتسهيلات إلا أن مراعاة ذلك ينبغى أن تكون شاغلاً هاماً وعنصراً حاكماً للبنك المانح للقروض حتى لا يدخل البنك فى «حسبة برما» حينما تقع الكارثة وتدخل الشركة فى دائرة «العسر» ثم «الفشل» المالى، إذ أن أموال البنك يجب أن تكون دائماً - وتحت كل الظروف - فى مأمن ويعيداً عن زواجر وأعاصير ذلك الفشل.

شيثاً من ذلك لم يتعرض له التقرير من قريب أو بعيد رغم أنه فى غاية الأهمية ويتوقف عليه قرار منح القرض للشركة الطالبة أو منعه أو التوصية بقيمة معينة تراعى ذلك الاعتبار الهام!!

من طلعت حرب إلى المركزى للمحاسبات!

سنعرض فيما يلى بعض الملاحظات والمخالفات التى أوردتها تقرير مراقب الحسابات عن بنك مصر بفروعه المختلفة وكذا تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن بنود عديدة ارتكبت فيها مخالفات تتعارض مع ما هو متعارف عليه مصرفياً وخاصة فيما يتعلق بالقروض والسلفيات ومنح التسهيلات بشكل عام وهى متقاربة إلى حد ما مع الملاحظات التى وردت بشأن البنك الأهلى المصرى؛ وربما كان الفارق الأساسى أن البنك الأهلى المصرى - الفرع الرئيسى - تتركز فيه أعمال كبيرة وعليها ملاحظات كثيرة.. وهذا طبيعى، أما بنك مصر فلهذه أربعة فروع رئيسية وليس فرعاً واحداً، وبالتالي فإن كثافة الأعمال وكثافة الملاحظات أقل.

والظاهرة المثيرة للانتباه أنك لا تعثر على أسماء عملاء كبار من القطاع الخاص - كثيراً - من بين الكبار الذين يتعاملون مع بنك مصر، مع أنه البنك الذى أنشأته الرأسمالية الوطنية ووضع عليه طلعت حرب علامة الجودة لبداية كانت تبشر بانطلاق مصرى الطابع والأولويات.. لكن يا خسارة.

على أية حال هذه هى بعض الملاحظات على فروع بنك مصر وهى تتحدث عن نفسها.

♦ فرع الزقازيق.

أسفر فحص ملف الشركة الشرقية للفرزل والنسيج، وتتبع حركة الحساب عن الملاحظات التالية:

- بلغ التجاوز عن الحدود المصرح بها فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ مبلغ ٣,٠٨٢ مليون جنيه ويتتبع حركة حسابات الشركة حتى تاريخ المراجعة لوحظ ارتفاع التجاوز ليصل إلى ٣,٧٢٨ مليون جنيه.

- كما لوحظ قيام الفرع بتحويل مبالغ من الحسابات غير المتجاوزة إلى الحسابات المتجاوزة لتغطيتها بالرغم من عدم صدور تعليمات صريحة من الشركة. وقد ورد بخطاب الشركة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٤ اعتراض على ذلك وقد تضمن الخطاب تعليمات للفرع

بعدم تحويل أية مبالغ من حساب إلى حساب آخر دون أخذ موافقة كتابية من الشركة. كما ورد أيضا بتقرير الجهات المركزي للمحاسبة.

- إن الشركة تعاني من خلل في هيكلها التمويلي وعجز في السيولة النقدية مما أدى إلى تحملها فوائد بلغت ٢٨ مليون جنيه تقريبا من السحب على المكشوف من البنوك والذي بلغ ١٢١ مليون جنيه في ٢٠ يونيو ١٩٩٤ وينك الاستثمار القومي البالغ رصيده ٧٠ مليون جنيه. مما يتطلب سرعة العمل على تصويب الهيكل التمويلي للتخفيف من تلك الأعباء.

- أسفرت نتائج الأعمال هذا العام (عام ١٩٩٥) عن عجز قدره ٢٧,٧٩٧ مليون جنيه وبإضافة هذا العجز إلى المرحل من السنوات السابقة يصبح مجموع العجز حوالي ٦٢,٨٢٨ مليون جنيه طبقا لما هو وارد بأصول الميزانية وقد استغرق هذا العجز رأس المال والاحتياطيات وجزء من المخصصات مما يلزم العرض على الجمعية العمومية غير العادية تطبيقا لأحكام المادة ٣٨ من قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١.

- ورغم كل ما تقدم فقد تم تصنيف الدين ضمن طائفة «الدين الجيدة» بينما يرى الجهاز تصنيفه ضمن «الدين دون المستوى» وزيادة المخصص إلى ٢٠٪ طبقا لتعليمات الكتاب الدوري رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩١. طبعاً فإن عذرك مصر هو أن الشركة عامة ودعمها واجب قومي، لكن السؤال هنا وفي أي شركة عامة لها وضعية مشابهة ليس من الوارد أن يكون هناك ثمة فساد - ولو صغير - في عمليات الائتمان الممنوح لشركات عامة؟ إننا فقط نتساءل: هل ثمة «واجب» أو «كوة» يتعمل من طرف لطرف، إما دورياً أو في المناسبات الخاصة مثل قرب مواعيد السداد؟! والموضوع بحاجة إلى دراسة ومعلومات.

♦ فرع مصطفى كامل

من عملاء هذا الفرع التقط الجهاز الحالات التي تقدم بعضها هنا،

إيهاب، صفوت أ. ع «مس كاتي»

* بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٩٣ قام العميل بالتنازل عن مستحقاته طرف شركة الأبناء الحديثة (بنزيون - عدس - ريفولي) لصالح البنك وقد تم قبول الشركة التنازل عن طريق حوالة حق ٥ سبتمبر، ٥ أكتوبر ١٩٩٣.

- نتيجة لتوقف العميل عن السداد قام الفرع بتحرير خطاب في ١٧/٤/١٩٩٤ بحث فيه

شركة الأزياء الحديثة بموافقة البنك بقيمة الفواتير التي تم توريدها وقبولها من الشركة إلا أنه بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٦ أفادت شركة الأزياء الحديثة البنك بأنه لم يتم تحديد موعد معين للسداد حيث أن السداد مرتبط تماما بما يتم بيعه من البضائع بفروع الشركة. وحتى تاريخ المراجعة توجد ماطلة من العميل وشركة الأزياء الحديثة في سداد المديونية.

- بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٥ تم تحويل العميل الى الإدارة القانونية لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضده نتيجة لماطلة العميل وشركة الأزياء الحديثة للتهرب من سداد المديونية. وقد أوصى الجهاز بتصنيف الدين «دين مشكوك في تحصيلها» وليس «دين جيد» كراى البنك!! وطبعا هنا سؤال تقليدى على أى أساس تم تصنيف الدين من قبل البنك على أنه «جيد»؟ طالب الجهاز بتكوين مخصص بنسبة ٥٠٪ على الأقل أى بمبلغ ٦٤ ألف جنيه وذلك بعد استبعاد قيمة فوائد وعمولات العام والبالغة ٢٠ ألف جنيه تقريبا. وفي فرع الجيزة التقم جهاز المحاسبات ما يلى:

❖ سلف بالضمان الشخصى

حصل العميلان سيد جودة هـ ، عادل جودة هـ حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ على ١٠٠٤٤ جنيه ٢٣٦٠٩ جنيه قروضا.

- تم التصريح للعميلين من الفرع بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٩٥ بمنح كلا منهما اعتماد شخصى بمبلغ عشرة آلاف جنيه للعميل سيد جودة، وعشرين ألف جنيه للعميل عادل جودة لمدة عام يستحق فى ١٧ ابريل ١٩٩٦ بفائدة ١٨٪ وقسط شهرى ٣٠٠ جنيه للعميل سيد جودة و ٦٠٠ جنيه للعميل عادل جودة.

- لم يلتزم العميلان بسداد الأقساط طبقا لشروط التسهيل رغم خطابات الفرع المتكررة.

- فى ١٥/٥/١٩٩٥ أرسلت الإدارة القانونية للفرع تحظه انه تم توجيه انذارين للعميلين للإفادة عن موقفهما بعد توجيه الإنذارات، وقد أوصى الجهاز بسرعة تحويل العميلين للإدارة القانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل دين البنك حيث أن المهلتين قد استحققتا فى ١٨/٤/٩٥ ولم يتم التجديد فى تاريخ المراجعة.

تعليق، بمناسبة طلب الجهاز المركزى للمحاسبات تحويل العميلين لإدارة الشؤون

القانونية نود أن نقول أن مجرد تحويل العميل - بشكل عام - الى الشئون القانونية هو بمثابة إعلان بسقوطه والدخول معه في منازعات قضائية تمتد لسنوات عديدة وربما في نهايتها لا يتمكن البنك من استيفاء حقوقه، حيث يلجأ العميل في هذه الحالة غالبا الى التحايل والمماطلة لذا نطالب بالآلا يكتفى الجهاز بطلبه (ضرورة تحويل العميل للإدارة القانونية) وكأنه (عمل اللئى عليه)!! إن الأمر فى حاجة الى متابعة جادة من الجهاز للعملاء المحولين للإدارة القانونية فى المراحل التالية من العملية.

وفى فرع المعاملات الدولية الرئيسى أشار الجهاز إلى الحالات الآتية:

• شركة التصنيع لصناعة السيارات

بلغ إجمالى التسهيلات الممنوحة للعميل طبقا لآخر مركز مجمع من البنك المركزى فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ مبلغ ١٠٤٨٨٣٧ ألف جنيه يخص بنك مصر ٧٣,٥٣٥ مليون جنيه.

- يشير التحليل المالى لميزانية العميل فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ إلى أن الهيكل التمويلى للشركة يعانى خللاً شديدا نتيجة لتراكم الخسائر عاماً بعد آخر حيث بلغت ٦٦,٢٠٩ مليون جنيه كادت أن تقضى على الموارد الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) البالغة ٧٣,١٥٨ مليون جنيه فى تاريخ الميزانية.

وبتنفيذ ما جاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٤١٧ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته تصبح حقيقة العجز المرحل نحو ٣٥٣ مليون جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤.

- أسفر حساب أرباح وخسائر العميل عن عجز جارى قدره ٨,٩١١ مليون جنيه مقابل عجز قدره ١٤,٣٥٧ مليون جنيه فى العام السابق وبإضافة عجز العام الى العجز المرحل من أعوام سابقة يصبح رصيد العجز الإجمالى الظاهر بميزانية العميل فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ مبلغ ٦٦,٢٠٩ مليون جنيه بنسبة ١٤٥٪ من رأس المال المدفوع.

- تقدمت الشركة بخطاب إلى الفرع بشأن مشروع تسوية المديونية طبقا للارصدة فى ٣٠/٤/١٩٩٥ تهدف فى النهاية إلى أن يتنازل الفرع عن مبلغ ١٩,٧٦٣ مليون جنيه يمثل ٢٥٪ من الفوائد الهامشية المجنبة بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للعميل بالإضافة لتخفيض الشروط الأخرى الخاصة بتخفيض سعر الفائدة وضم التسهيلات فى حساب واحد وزيادة الحد إلى ٦٠ مليون جنيه وذلك مقابل سداد مبلغ ٤٥,٤٦٨ مليون جنيه فور اعتماد وتنفيذ التسوية، علما بأن هناك شق للتسوية بنفس الأسلوب تقريبا يخص فرع الموسيقى.

- وقد قام المختصون بالبنك بتصنيف الدين على اسم «نوع المستوى» وتكوين مخصص بنسبة ٢٠٪ أى مبلغ ٩,٥٢٥ مليون جنيه، بينما يرى جهاز المحاسبات وبناء على ما سبق تصنيف الدين ضمن طائفة «الديون المشكوك فيها» وتكوين مخصص بنسبة ٥٠٪ أى بزيادة عن المخصص المكون بمعرفة البنك بمبلغ ١٤,٢٨٨ مليون جنيه.

تعليق: طبعاً قد يقول قائل: هذا هو القطاع العام الذى تدافعون عنه أيها اليساريون!! بيد أن الأمر ليس كذلك لأن شركة النصر للسيارات هى فى النهاية مؤسسة ذات أصول وقدرات لا وجود لها فى أى مصنع خاص لتجميع السيارات، لكن المشكلة حقيقة هى: لماذا لم يتم البنوك بدورها كاستثمار ائتماني واستثمارى مع مثل هذه الشركات؟ إننا نعتقد أنه كان يمكن الضغط من خلال البنوك - العامة غالباً - على الشركات العامة المقترضة لتحسين أدائها لكن ذلك لم يحدث.

❖ وفى بنك مصر (فرع طنطا)

يبدو أن المسئولين عن منح الائتمان فى هذا الفرع لم يلتزموا بالقواعد المصرفية والائتمانية المتعارف عليها فى الأعراف المصرفية، ربما اعتماداً على «بركات السيد البدوى» واعتقادهم بقدرته على تحويل الديون التى أعطوها لبعض العملاء من «الرديئة والمشكوك فيها» إلى «جيدة» فقاموا بالتصرف فى أموال البنك والمودعين وكأنها أموال «صندوق التذوق» الخاص «بالسيد» فماذا فعلوا؟! ذلك ما سوف تراه حالاً.

(١) قروض بضمان شخصى:

لنلاحظ أن هناك بعض الأرصدة الخاصة بالقروض والسلفيات التى تجاوزت الحدود المصرح بها وكذلك انتهى تاريخ استحقاقها ولم تجد حتى تاريخ المراجعة، نذكر منها ما يلى:

اسم العميل	الحد المصرح به جنيه مصرى	الرصيد فى ٩٥/٦/٣٠ جنيه مصرى	التجاوزات جنيه مصرى	تاريخ الاستحقاق جنيه مصرى
شركة طنطا للكتان والزيتون	١١٠٠٠٠٠	١٥٧٠٧٠٦٩	٤٧٠٧٠٦٩	١٩٩٦/٤/٢١
شركة المقاولون العرب (عثمان احمد عثمان وشركاه)	٤٦٧٠٠٠٠	٥١٦٥٤٩٣٠	٤٩٥٤٩٣٠	١٩٩٥/٦/٢١

ويوضح بعض الملفات تبين لنا ما يلي،

♦ شركة منطعا للكتان والزيتون، بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٥ طلبت الشركة من الفرع تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها لمدة سنة أخرى حق ٢١/٤/١٩٩٦ وفقا للاتى:

- ١- رفع حد السحب على المكشوف الى ١٥ مليون جنيه.
- ٢- الإبقاء على الحد الخاص بإصدار خطابات الضمان وقدره ٢٥.٠٠٠ جنيه مصرى.
- ٣- سعر الفائدة المطبق على السحب على المكشوف هو ١٣٪ جارى وتصدير.
- بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٥ وافق مجلس إدارة البنك على تجديد التسهيلات الممنوحة للشركة لمدة سنة أخرى حق ٢١ ابريل ١٩٩٦ بنفس الحدود السابقة ١١ مليون جنيه حساب جارى مدين (سحب على المكشوف)

ورد بملزمة التحليل المالي عن ميزانية الشركة فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ ما يلي،

١- الهيكل التمويلي للشركة منعدم تماما وذلك نتيجة لوجود عجز مرحل بلغ رصيده ٤٤٧, ٢٠ مليون جنيه.

٢- تعتمد الشركة على التمويل الخارجى اعتماداً كلياً ساهمت فيه القروض طويلة الأجل برصيد ٢٣٥, ٥٥ مليون جنيه هذا بجانب القروض قصيرة الأجل (سحب على المكشوف) برصيد قدره ٤٢٥, ٤٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤١٥, ١٣ مليون جنيه عن العام السابق.

- بلغ المعيار النقدي (١) ١,٣٪ مقابل ١,٢٪ فى العام السابق وهو معيار ضعيف جداً، والمعدلات السابقة تشير إلى عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وخاصة العاجلة منها.

كما ورد بتقرير مراقب الحسابات على ميزانية الشركة ما يلي،

بلغ إجمالى العجز المرحل فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ مبلغ ٤٤٧, ٢٠ مليون جنيه فى حين أن رأس مال الشركة المصدر يبلغ ٢٦٦, ٣ مليون جنيه أى أن العجز يبلغ ١٢٦٪ من قيمة رأس مال الشركة.

وبالرغم من ذلك فإن الفرع قام بتصنيف تلك المديونية ضمن الديون الجيدة!! كيف تصنف المديونية على أنها جيدة وقد بلغت الخسائر المحققة نسبة ١٢٦٪ من رأس مال الشركة؟!

وإذا كانت الشركة تحقق خسائر على هذه الدرجة المخيفة ثم تصنف ديونها على أنها جيدة فمتى إذن يتم تصنيفها على أنها مشكوك فيها أو رديئة؟

وفى بنك مصر فرع شريف رصد الجهاز المركزى للمحاسبات لبعض المخالفات والملاحظات على هذا الفرع ولاحظ غياب الدور «الناصح» الذى ينبغى أن يضطلع به البنك تجاه العميل حفاظاً على حقوق (البنك) وأيضاً كناصح استثمارى للعميل لكى لا يدخل فى دائرة العسر المالى ثم الفشل المالى مما يؤدى إلى ضياع أموال البنك. إذ أن البنك ترك العميل حتى توقف عن السداد، أى أن دور المتابعة المستمرة للعميل الذى يجب على البنك القيام به غائب تماماً حيث يتعامل البنك - وتلك ظاهرة عامة لا ينفرد بها بنك مصر فقط - على اعتبار أن مهمته تنحصر فقط فى منحه التسهيلات ثم بعد ذلك يتحمل العميل بمفرده عبء تشغيل هذه الأموال وفى ظل محدودية معلومات العميل تحدث الكوارث ويتأكد الفشل.

❖ القروض والسلفيات:

لوحظ أن هناك بعض أرصدة القروض والسلفيات التى تجاوزت الحدود المصرح بها وكذلك انتهت تاريخ استحقاقها ولم تجد حتى تاريخ المراجعة نذكر منها على سبيل المثال. شركة كروكوبيل (سحب على المكشوف) بضمان رهن تجارى حيث الحد المصرح به ٧٥٠٠٠ جم والرصيد فى ١٩٩٥/٦/٣٠ بلغ ٨٢٠٦٧١ جم، بتجاوز قيمته ٧٠٦٧١ جم يستحق فى ١٩٩٢/١/١.

والعميل (كروكوبيل للسياحة النيلية) متوقف عن السداد منذ اغسطس ١٩٩٣ حيث أن آخر سداد تم فى هذا التاريخ بمبلغ ٥٠٠٠ جم (خمسون ألف جنيه).

- بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٩٤ طلب الفرع من الإدارة تحويل العميل للقضايا لتعثره عن السداد.

- وحتى تاريخ المراجعة ٣٠ اغسطس ١٩٩٥ لم يتقدم العميل بآية حلول جزئية لسداد المديونية.

- كما لوحظ أن الفرع لم يقم بتجنيب الفوائد من تاريخ توقف العميل عن السداد لحين تحويله للقضاء وذلك طبقاً للمتشور.

البنك المركزى رقم ٣٢١ الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٩١ بند ثالثاً لذا يوصى الجهاز

بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل لاسترداد حقوق البنك وتجنب الفوائد من تاريخ التوقف وتكوين مخصص بكامل قيمة المديونية.

تعليق، هذه الحالة من الحالات القليلة التي رصدناها وطلب فيها البنك المركزي من البنك سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل، ونظراً لأن البنك لا يحيل العميل إلى الإدارة القانونية إلا في النفس الأخير الذي غالباً ما يسبق «تشييع جثمان العميل» فإن البنك المركزي عليه أن يتدخل ويطلب إحالة العميل للإدارة القانونية في التوقيات المناسب الذي يمكن فيه للبنك الخروج من المازق بقلل الخسائر الممكنة وقبل فوات الأوان.

بنك مصر - فرع بيلا

♦ سلف يدون ضمان، بلغ رصيد هذا البند في ٣٠ يونيو ١٩٩٥ مبلغ ٣٠٢٤٨٣٣ جنيه والذي يمثل قرض باسم شركة مضارب كفر الشيخ، وقد تبين من كشف الجرد أن الحد المصرح به ٦ مليون جنيه وأن تاريخ الاستحقاق ١١ نوفمبر ١٩٩٥. وقد لوحظ ما يلي:

- لم تتمكن من الاطلاع على ملف هذه الشركة حيث أفاد السيد مدير الفرع بأن هذا الحساب عبارة عن جزء من عقد مشترك بين فروع كفر الشيخ وديسوق ويسيون وبيلا وأن كافة العقود والمستندات المتعلقة بهذا القرض طرف فرع كفر الشيخ.

وقد لوحظ من خلال الاطلاع على تقرير الدورة التفتيشية على أعمال الفرع عن المدة من ٢٦ أبريل ١٩٩٥ حتى ٢٤ مايو ١٩٩٥ بأنه قد تم فحص ملف الشركة المذكور.

لذا نوصي بضرورة الاحتفاظ بنسخة من ملف هذه الشركة حيث أنها عميل الفرع ويمثل رصيدها حوالي ٥٨٪ من إجمالي القروض والسلفيات بالفرع.

بنك مصر - فرع المعادي للمعاملات الإسلامية

♦ المراجعات، بدراسة هيئة بعض ملفات المراجعات لاحظ خبراء الجهاز ما يلي:

- ١- لا يتم التأمين على البضائع موضوع المراجعة طبقاً لنظم العمل في منح المراجعات.
- ٢- تمنح المراجعة على أقساط أكثر من سنة ويصدر التصريح للعميل بمدة سنة بأقل من قيمة المراجعة وفي السنوات التالية يمنح له تسهيل بالرصيد المتبقى.
- ونرى أن يصدر التصريح بإجمالي قيمة المراجعة والفترة التي يسد عنها بالكامل.
- ٣- العميل «مطبعة طيبة» «رياض أحمد فهمي على» بضمان رهن تجاري: الرصيد في ٣٠ يونيو ١٩٩٥ يبلغ ٥٠٢٠٦ جم تم إحالة العميل للإدارة القانونية بتاريخ ٨ مايو ١٩٩٤.

وتم تحويل الدين للإدارة القانونية بملغ ٧٩٧٥٧ جم وعوض تأخير في ٣١ مارس ١٩٩٤ بمبلغ ٩٥٧٢ جم.

- بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٤ ورد للفرع ما يفيد توقيع الحجز الإداري على المطبعة بمعرفة الإدارة القانونية وتحدد لها جلسة ١٦ يونيو ١٩٩٤، ولا يوجد بالملف ما يفيد ما تم بخصوص تلك الجلسة حتى تاريخ المراجعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٥.

تعليق: واضح مما سبق ومن خلفيات أخرى أنه لا فرق بين البنوك التجارية غير الإسلامية والبنوك الإسلامية من حيث انعدام الرقابة والمتابعة مع العميل للموقوف على أحواله أولاً بأول وتدارك الأخطاء والانحرافات في حينها قبل استفحال الأمور والدخول في المتاعبات القانونية التي غالباً ما لا تؤدي إلى استثناء البنك لحقوقه.

فرع طلعت حرب،

♦ القروض والسلفيات، جاء في تقرير الجهاز ما يلي:

مثال للتجاوز شركة المقاولون العرب «عثمان أحمد عثمان وشركاه».

حيث أن الحد المصرح به للشركة ٥٣,٨٠٠,٠٠٠ جم، والرصيد في ١٩٩٥/٦/٣٠ - ١٤١,١٢٤,٤٩٢ جم أي أن التجاوز بلغ ٨٧,٣٢٤,٤٩٣ جم تستحق في ١٩٩٥/٥/١٢ ويفحص ملف الشركة المذكورة لوحظ ما يلي:

- ورد بمذكرة للعرض على الإدارة بتاريخ ٩ أبريل ١٩٩٥ بأن إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركة على مستوى فروع البنك بلغت ٤٥٥,٣٥٠ مليون جنيه والرصيد المدين في ٥ أبريل ١٩٩٥ بلغ ١,٠٩٦,١٨٥,٠٥٤ أي تجاوز قدره ب ٦٤٠,٨٣٥,٠٥٤ جم.

- بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٥ تم تخفيض الحد المصرح به للشركة طرف البنك إلى ٥٣,٨٠٠,٠٠٠ جم بدلا من ٦٨,٨٠٠,٠٠٠ جم وذلك بناء على طلب الشركة بنقل جزء من حد التسهيل إلى فرع قصر النيل.

- ورد بمذكرة التحليل المالي عن ميزانية الشركة في ٣٠ يونيو ١٩٩٤ ما يلي:

١- يعاني الهيكل التمويلي للشركة خللاً شديداً نتيجة لتضاؤل الموارد الذاتية عاماً بعد آخر بالإضافة إلى عدم قدرة الموارد طويلة الأجل في مجموعها على تغطية الاستخدامات الثابتة والاستثمارية للشركة.

٢- اعتمدت الشركة على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة تصل إلى ٨٣,٩٪ من مجموع

الوارد المتاحة وقد تمثلت أهم تلك المصادر فى أرصدة البنوك الدائنة.

٣- ثبت معدل التداول (١) عند ٩,٠ مرة فى كلا العامين وهو معدل ضعيف.

٤- بلغ معيار السيولة ٧٩,٦٪ وهو معيار ضعيف مقابل ٧٨,١٪ بالعام السابق ومن الواضح أن جميع معدلات السيولة السابقة ضعيفة مما قد لا يساعد الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، خاصة العاجلة منها.

- ورد بتقرير مجلس إدارة الشركة ما يلى،

- بلغ إجمالى العجز فى الهيكل التمويلي هذا العام ١٩٩٥ - ١٩٩٤ مليون جنيه مقابل عجز ٧٤٩,٩٠٧ مليون جنيه ويزيادة فى العجز قدرها ٥٦١, ١٤٤ مليون جنيه ويمثل عجز التمويل هذا العام أكثر من خمسة أمثال رأس المال المدفوع فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤.

- كماورد ضرورة معالجة هذا الخلل المتزايد بصورة غير طبيعية ويؤكد المجلس على استمرار حدة المشكلة التمويلية بحيث أصبحت هذه المشكلة تهدد هذه الشركة العملاقة بخطر الانهيار مما يعرض تنفيذ المشروعات القومية الحيوية للتوقف ويرجع السبب الرئيسى فى الخلل بالهيكل التمويلي إلى تأخر العملاء من جهات الموازنة وشركات قطاع الأعمال العام فى سداد مستحقات الشركة منذ سنوات، حتى بلغت ١,٣٩٧ مليار جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ وبالرغم من المؤشرات السابقة إلا أن الفرع قام بتصنيف الدين «دون المستوى» وبتطبيق ما ورد بمفشور البنك المركزى رقم ٣٢١ الخاص بتصنيف الديون لوحظ ما يلى:

١- تجاوز رصيد المديونية عن الحد المصرح به بنسبة ١٦٢,٣١٪

٢- عدم تغطية الإيداعات للفوائد والعمولات لمدة تزيد عن ستة شهور.

لذا نوصى بضرورة تصنيف الدين «ردئ» وتكوين مخصص للمديونية بنسبة ١٠٠٪.

❖ شركة الدلتا العامة للمقاولات،

أظهرت ميزانية العمل المذكور فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ عجزا بنسبة ١٤٧٪ وتجاوز بمقدار ١,٧٥٣ مليون جنيه بنسبة ٢٨٪ وأن التدفقات الواردة بحسابها تقل عن التدفقات الصادرة بما فيها الفوائد والعمولات.

- أيضا ورد بمذكرة التحليل المالى لميزانية الشركة فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ ما يلى،

١- الهيكل التمويلي للشركة فى حالة انهيار تام حيث بلغ مجمع الخسائر هذا العام

٢٧,٣٤٤ مليون جنيه مقابل ١٩,٨٩٦ مليون جنيه بالعام السابق.

٢- زاد العجز في رأس المال العامل (١) الى ١٩,٩٧٣ مليون جنيه مقابل عجز ١٣,٠٩٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦,٩٦٤ مليون جنيه ويرجع سبب ذلك الى الخسائر التي حققتها الشركة هذا العام.

٣- اعتمدت الشركة اعتمادا كليا على الموارد الخارجية قصيرة الأجل في تمويل جميع استخداماتها الثابتة والجارية.

٤- بلغ معدل التداول ٠,٦ مرة وهو معدل ضعيف جداً وذلك مقابل ٠,٧ مرة بالعام السابق.

٥- بلغ معيار السيولة ٥٩,٢٪ وهو معيار ضعيف جداً مقابل ٦٦,٤٪ بالعام السابق.

٦- كاد المعيار النقدي أن يتلاشى حيث بلغ ٠,١٪ مقابل ٠,٩٪ بالعام السابق.

ومن الواضح أن المعدلات السابقة ضعيفة جداً ولا تساعد الشركة على سداد (الوفاء) بالتزاماتها الجارية خاصة عاجلة منها.

ورده بتقرير مراقب الحسابات ما يلي حول ذات الشركة:

- بلغت أعمال مقاولي الباطن نحو ٢١,١١١ مليون جنيه ونسبة ٦٨٪ من الأعمال المنفذة وقد لوحظ إسناد معظم أعمال الشركة الى مقاولي الباطن كأعمال متكاملة مقابل نسبة ربح مما يتعارض مع الفرض من إنشاء الشركة.

- أسفر حساب العمليات الجارية عن صافى خسائر بلغت ٧,٤٤٩ مليون جنيه خلال العام ليصبح إجمالي الخسائر ٢٧,٣٤٤ مليون جنيه بنسبة ٩١٪ من رأس مال الشركة وهو ٣ مليون جنيه مما يتعين معه إعمال المادة (٣٨) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون شركات قطاع الأعمال العام أى تصفية الشركة.

وبالرغم من المؤشرات السابقة فقد صنف البنك دين الشركة على أنه «دون المستوى»!!! بينما يوصى المراقب بضرورة تصنيفه «ردي» وتكوين مخصص بنسبة ١٠٠٪ من رصيد المديونية [توصية الجهاز المركزي] إذا لم تكن مثل هذه المديونيات ربيئة وربما «سيئة السمعة» فما هو الردي، إذن؟! [نحن نتساءل!].

أيضاً من تقرير مراقب الحسابات

فروع بنك مصر بكل من (القاهرة - فروع متعددة - قصر النيل) أوصى مراقبو

الحسابات بتدعيم المخصصات للديون غير الجيدة بقطاع الأعمال العام بمبلغ ٣٢٤,٢ مليون جنيه، حيث أنها غير منتظمة السداد. وهناك أمثلة كثيرة ومتعددة على تلك «تدعيم المخصصات» في بنك مصر والبنك الأهلي وعلى ما يبدو فالظاهر ان الائتمان كله يرسى على الآخر «مخصصات».

♦ الشركة الوطنية لإسكان النقباء المهنية

يبلغ مقدار النقص في مخصص هبوط أسعار الاستثمارات مبلغ ٦,٦٩٣ مليون جنيه. ويوصى مراقبو الحسابات بزيادة القحوط بالأخذ في الاعتبار نتيجة دراسة ميزانية الشركة والتي أسفرت عن أهمية تدعيم مخصص هبوط أسعار الاستثمارات المالية في هذه الشركة بمبلغ ٦,٦٩٣ مليون جنيه.

هنا الاسكندرية.. وهناك الملاحظات!

بنك الاسكندرية هو أصغر البنوك العامة التجارية الأربعة، وهو مشهور بأن له بعض التقاليد المصرفية المميزة، وقد يكون مما ساعده على استمرار تقاليده المصرفية محدودية حجم النشاط سواء في دوره كوسيط مالى أو في الأدوار الأخرى (كاستثمر مباشر أو غير مباشر مثلاً). وقد لفت نظرنا أن العيارات الاستهلاكية للتقرير الصادر عن إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى (ويشمل فحص ملاحظى جهاز المحاسبات ومراقبى الحسابات) تقول «أن البنك التزم بدرجة كبيرة بتعليمات البنك المركزى حول أسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات»، وهنا أيضا نجد تعريفا دقيقا لم نشاهده في التقارير من قبل، عن ماهية الديون التى تتطلب مخصصات، حيث يقول التقرير: «.... التى يسفر فحصها عن وجود صعوبات تواجه العميل من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو عوائده أو كليهما ولا يوجد تحت يد البنك ضمانات عالية الجودة وقابلة للتسييل فى آجال قصيرة، أما الديون الرديئة فهى التى يكون المنتظر استرداده منها معدوم أو ضئيل القيمة».

وبصفة عامة يقدم التقرير كماً مرضيا من المعلومات يشعرك بالاطمئنان الى نوعية مثل هذا النوع من الرقابة، إننا هنا نجد معلومات عن اسم الشركة - نوع القروض - قيمة التسهيلات - الفوائد المعلقة - الضمانات - المخصص - المخصص بعد استبعاد الضمانات التى ليست ذات ثقل (مثل الرهونات)، الفرق المطلوب التدعيم به - الضمانات التقديرية.

وفى ضوء كل هذه البيانات يصبح حتى المطلع، سواء كان صحفيا أم كاتباً أم رجل بنوك أو أعمال، بغير حاجة الى مزيد لفهم الآليات العمل داخل البنك والآليات المتابعة والرقابة ودرجة جديتها وجودتها، غير أن هناك ما يقال، ففي تقارير للرقابة عن فروع البنك (سواء ميدانية أم مكتبية وسواء قام بها جهاز المحاسبات أو مراقب الحسابات) نجد معلومات كثيرة وملاحظات هامشية للغاية ومنطوية وتكرر كل عام دون أن يقف أحد من الطرفين

ليفكر: هل هناك خلل ما في اللانحة أو القاعدة القائمة أم فينا كمرابين أم في البنك، مثال ذلك ملاحظة «النقدية في الصندوق» أى النقود التى فى خزانة الفرع وكيف أنها متجاوزة الحد المقرر. إن من النادر أن نجد فرعاً فى أى بنك مصرى لا تؤخذ عليه مثل تلك الملاحظة وفى كل مرة يرد بأنه سيراعى ذلك مستقبلاً أو تم التنبيه بعدم التجاوز. إذن رغم أن هناك أخطار من وجود مبالغ كبيرة بالخزينة (سرقة - اقتحام - حريق ... الخ) إلا أنه واضح أن الحدود الموضوعه لنك غير عملية مما يدفع الجميع الى عدم الالتزام بها.

وقس على ما تقدم الملاحظات حول تهميش فوائد الديون المشكوك فيها وضرورة عدم ضمها الى الإيرادات، والملاحظات حول الشيكات المؤجلة، وزيادة الحوافز للإدارة العليا والمرتبات عما حدده قرار رئيس الوزراء وكذلك الملاحظات عن الضرائب المتنازع عليها [ألا يكفى هنا أن يراقب الجهاز مصلحة الضرائب؟] الخ.

أيضاً وهذه ملاحظة تنطبق على تقارير كل البنوك، فإن بنود تقرير الرقابة تكاد تكون هى منى عشرات السنين، على الرغم من التطورات الهامة فى طبيعة العمل المصرفى وفى جوهر فكرة الرقابة ذاتها، إننا مثلاً نتطلع لأن يتضمن تقرير الرقابة على البنوك تقييماً لأداء الأجهزة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالائتمان.

[مع تقرير المحاسبة لا مع تقرير الأداء] مثل إدارة الاستعلام عن العملاء، وأن نرى تقريراً منفصلاً عن حالات التسويات وشطب أو إعدام الديون، ونماذج لفحص بالعينة لبعض القروض ليست السيئة، ولكن الجيدة، لأن من القروض الجيدة ما يتم فيه لعب أيضاً، وهناك حالات يتم فيها الاقتراض بأسماء غير حقيقية لصالح موظفين بالبنوك، ويتم السداد فى المواعيد مع قدر من التماحيك يترقب عليه استفادة مادية لا بأس بها للمواطنين. أيضاً نحن نطمح فى أن يتوسع البنك المركزى أو جهاز المحاسبات فى طلب معلومات عن حالات متعثرة بعينها، وعرضها فى التقرير ليطالها أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة [والرأى العام إن طالها عن طريق أناس «زى حالاتنا»!].

على أية حال سنقدم الآن عينة من القروض والتسهيلات التى قدمها البنك لشركات عامة وخاصة، وفى ذات الإطار الذى يمشى عليه الكتاب، أى إطار إظهار طبيعة العلاقة بين «البنزنس مان والبنيكير» ونشير ابتداءً الى أننا لا ننحاز لوجهة نظر مسبقاً فقد يكون البنك على حق فى دفاعه عن الشركات وقد يكون المراقبون على حق.. وقد يكون الطرفان

غير محقين هذا في «هجومه» وذلك في «دفاعه»، ولا ننسى أن الطبع يطلب التطبع.. فالمرآب الذي اعتاد أن يرى العالم بعين المفتش قد لا يستطيع أن يحافظ على نظرتة الحرة للأمور طوال الوقت، والبنك الذي اعتاد موظفوه الكبار (المختصصون!) الرد على الملاحظات قد يكونوا أذمنوا هم الآخرين اصطناع الحجج والمبررات دون أن تبيحوا لأنفسهم الفسحة الكافية للإفادة من الملاحظات والتي يفترض أنها وضعت لمصلحة البنك مثلما لمصلحة المودعين والمقترضين.

وقبل أن نقدم حالات الاقتراض نشير إلى ورود عدة ملاحظات خطيرة، أو «مذقمة»، لاحظها جهاز المحاسبات، أو رد عليها البنك بنفس «الذقمة» ومن ذلك:

* هناك بنك يبدو أنه تخصص في إصدار ضمانات وهمية ليأخذ بمقتضاها العملاء من بنك آخر ما يريدون وقد لفت جهاز المحاسبات بنك الاسكندرية الى عدة حالات حصلت على ضمانات من هذا البنك وقدمتها إلى بنك الاسكندرية، بينما مانع الضمان نفسه «بنك ليس من الدرجة الأولى» وهو نفسه تعبان «وعايز اللي يشيله» وهذا تعليق من عندنا.

* يظهر أيضا عدة شركات قابضة كفت عن أن تكون ضمانا للشركات التابعة، ويظهر لنا كمؤلفين أن هذا تم ضمن اتجاه عام ويعد أن قامت البنوك العامة المصرية «بتنظيف محافظها» في حركة شاملة منذ ٣ سنوات كما قال لنا السيد محمود عبد العزيز.

* يهتم بنك الاسكندرية شأنه شأن بقية البنوك العامة بالأبعاد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية القومية - كما ذكر بالنص - لاستمرارية عمل شركات القطاع العام الكبيرة المقترضة غير أن المرء هنا، رغم انحيازه السياسي الى البنوك العامة والشركات العامة، لابد أن يدعو الى أن تتم عمليات مساندة الشركات العامة مصرفيا ضمن إطار محدد وموحد وتحت رقابة اجتماعية واسعة كما أنه لا يجوز الإكثار على ذلك للسكوت عن أخطاء أو مخالفات مصرفية كلك التي قفشها الجهاز في تعامل شركة الحديد والصلب مع البنك حيث قام الأخير بتجنيب ٣٥٠ مليون جنيه من المديونية استنزالا من القوائم منها تسدده الشركة على ٥ سنوات بموجب أقساط نصف سنوية من ١٩٩٥/٧/١٢ ثم تم اعتبار هذه المديونية ضمن إحصائية الإيداعات وهي ليست إيداعات حقيقية!!! بل وقد قفش الجهاز «لعبة» أخرى لا يمكن اعتبارها طريقة تتمثل في قيام البنك في ١٩٩٣/١/٣٠ بالخضم على حساب فرع حلوان (الذي تتعامل معه شركة الحديد والصلب حيث يقع بالقرب منها)

بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه بفرض إظهار المديونية بصورة أقل من الحقيقية ثم رد المبلغ الى الفرع فى ١٩٩٣/٧/٤!!

وفى شركة كفر الدوار (تتعامل مع فرع الاسكندرية) رصد الجهاز محاولات البنك المختلفة لتلافى تصنيف الدين كغير منتظم بفتح مديونية مجانية ثم رفع الحد المعتمد بعد أن قل الدين بسبب المجنب منه، وتقديم تسهيلات للشركة بالدولار والمجلس لتقوم بسداد ديونها للبنك ولبنوك أخرى محلية!

وتشير للقارئ الى أن البنوك تحاول تجنب تصنيف أى دين - الكبير بالذات - كرهى لأن هذا - سيضطرها الى عمل مخصص كبير له يتم استنزائه من الفائض مما يقلل أرباح البنك ويضعف صورة أدائه.

* أحيانا عندما يطالع المرء الملاحظات حول مديونيات شركات القطن بالذات (وهى تتعامل مع البنوك العامة كلها) يقول الحمد لله أن المودعين يجدون ما يأخذون منه فوائدهم ، وذلك نتيجة الأعباء الضخمة التى تتحملها البنوك من جراء هذه المديونيات المرفقة وبرود أعصاب الوزارات المعنية كالاقتصاد وقطاع الأعمال حيال مطالب البنوك بحقوقها.

* كان لافتاً للنظر وجود فروع لم يجد مراقب الحسابات ما يلاحظه عليها، مثل فرعى النزهة والمطار على سبيل المثال.

فإن المرء لىأسى لوجود ملاحظات من مصادر عدة عن أخطاء فى حساب فوائد العملاء، أو عدم احتساب الفوائد عن الودائع فى يوم الإيداع، وأخطاء فى حساب الدفعة النسبية، أو عدم الاستدلال على عنوان عميل صدر له خطاب ضمان (شركة بينوس روس وهى إحدى الشركات التى تعاملت مع قناة السويس وقد صوهر خطاب الضمان) وهناك أخطاء جسيمة مثل «ترتيب إيداعات متباعدة بين بنك الاسكندرية وبنوك أخرى فى مصر والخارج وذلك بهدف إظهار حجم الأعمال بشكل أفضل، وقد بلغ إجمالها ١,٧ مليار جنيه، حدث هذا رغم أن جهاز المحاسبات يذكر أن البنك المركزى حذر بشدة فى ١٩٩٢/١٢/١ من قيام أى بنك بانتهاج هذا الأسلوب.

كما أن بعض هذه الترتيبات نتج عنها خسارة تحملها البنك نتيجة فروق سعر الفائدة. وفى الحقيقة فقد رد البنك بنفى وجود مثل هذه الترتيبات ويؤكد أنها معاملات طبيعية!!

* هناك أيضا اختلاف فى الأساليب المحاسبية التى تتبعها الفروع بشأن العملات

المستحقة طرف المراسل بالخارج عن فتح أو مد أجل اعتمادات مستندية للاستيراد عبثاً على المراسل. وكمثال لوحظ أن فرع القاهرة يضيفها الى عائد الخدمات المصرفية خصماً على حساب أرصدة مدينة تحت التسوية في حين يقوم كل من فرع الاسكندرية وشريف بإثباتها كقيود تذكره!! وقد رد البنك على ذلك بأنه سيوجد النهج!!

ثمة ملاحظة بالغة الغرابة فقد لاحظ مراقب الحسابات أن فرع بسوق كان يحتفظ ضمن النقدية بالصندوق بـ ١٢٠٨ دينار عراقي ومقومة بسعر ١٤,٥ قرش للدينار وهو يستفسر أى المراقب عن سر حيازة الفرع لها في ضوء كون الدينار العراقي غير متداول ضمن العملات الحرة، كما أن محضر جرد العملات الأجنبية في ١٩٩٤/٦/٣٠ لم يتضمن هذا المبلغ، والسؤال هل هذا الأمر وارد التكرار ببساطة في فروع البنوك؟

أخيراً لم يرد في الملاحظات ما يشير إلى أنه توجد فروع خاسرة، أو فروع تعتمد على عميل واحد، كما لم تذكر التقارير نسبة القروض بدون ضمانات الى المضمونة. [والآن مع بعض الحالات :

الخصصات

بلغ رصيد المخصص للمخاطر العامة ٨٧٦ مليون جنيه بعد أن تم تدعيمه بمبلغ ١٠١,٣ مليون جنيه خصماً على حساب العمليات الجارية كما قام البنك بتصنيف مديونيات بعض العملاء على أنها ديون منتظمة في حين أنها ديون غير منتظمة، ولقد أوضح البنك أنه يلتزم بدرجة كافية بتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بأسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات، إلا أن البنك المركزي أوضح ما يلي:

«... التي يسفر فحصها عن وجود صعوبات تواجه العميل من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو عوائده أو كليهما ولا يوجد تحت يد البنك ضمانات عالية الجودة وقابلة للتسليم في آجال قصيرة، أما الديون الرتيبة فهي التي ليس من المنتظر استرداد جزء ذو قيمة منها (أي معظمها معوم).

كما أن بعض الملاحظات أشارت إلى أن البنك يعتد بالرهونات العقارية والتجارية وكفالات ليست من الدرجة الأولى عند حساب صافي المديونية بفرض تكوين مخصص. ومن أمثلة ذلك:

♦ شركة أبراج مصر المالية (الأسكندرية - فرع القاهرة)

كانت مديونية الشركة موضع ملاحظة من حيث وجوب تصنيفها (رديئة) وكان تعقيب البنك أن هناك تسوية مع الشركة من المتوقع معها استرداد جزء كبير من المديونية مما اكتفى معه البنك بتصنيف المديونية على (مشكوك في تحصيلها) ولم يتبين من الفحص أن تسوية قد تمت أو أن مركز الشركة قد تحسن منذ تعقيب البنك في هذا الشأن. والظاهر بهذه التسوية هو إجراء العديد من التنازلات من جانب البنك وعدم قيام الشركة بسداد دفعات عاجلة فور توقيعها للتسوية.

وفيما يتعلق بالخسائر المرحلة للشركة في ١٩٩٢/١٢/٣ فقد بلغت ١١,٧٣١ مليون جنيه بخلاف ما أشار إليه مراقب حسابات الشركة من ملاحظة تضمين الأرصدة المدينة بمبالغ محل خلاف مع البنك بما يجعل الخسارة المرحلة المحققة ٤٠,٢٠٣ مليون جنيه. وعند حساب قيمة المخصص لمقابلة مديونية الشركة استبعد البنك ضمانات الرهون العقارية والأقساط التي لم تستحق بعد من قيمة التزامات الشركة!!
مخالفاً بذلك الكتاب الدوري رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩١ وبالطبع فالهدف من ذلك هو محاولة البنك تخفيض قيمة المخصص الذي ينبغي تكوينه لمواجهة مخاطر عدم السداد من قبل الشركة.

♦ شركة سيراميك.ك. (الأسكندرية - فرع الموسكى)

قام البنك بتصنيف مديونية الشركة على أنها (جيدة) في حين أن التصنيف وفقاً للمعايير المقررة (دون المستوى)

بلغت تسديدات الشركة خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ وحتى ١٩٩٤/٦/٣٠ (٣٢١٢٩٩١٢ جنيهياً) في حين بلغت المدهوعات للشركة (٤٠٤٩٠١٣٩ جنيهياً) خلال نفس الفترة زيادة المدهوعات عند التسويات ٨٣٦٠٢٢٧

أي أن ما تم دفعه للشركة أكبر مما قامت بسداده بمبلغ ٨٣٦٠٢٢٧ (ثمانية ملايين ثلاثمائة وستون ألف مائتان سبعة وعشرون جنيهياً) هذا بخلاف الفوائد والعمولات المحتسبة خلال الفترة والتي بلغت ١٩٤٠١٦٥ مليون وتسعمائة وأربعون ألف ومائة جنيه وستون جنيه، يخص الفترة من ٤/١ إلى ١٩٩٤/٦/٣٠ (ثلاثة شهور فقط) مبلغ ٦٥٣ ألف

جنيه ويرى إعادة تصنيف الدين ضمن فئة الديون (دون المستوى) تنفيذًا للخطاب الدورى رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٩١/٩/٩ الصادر من البنك المركزى المصرى.

♦ **شركة حلوان لآلات الورش (الأسكندرية - فرع حلوان)**

إيداعات الشركة ١,٥٣٨ مليون جنيه

المسحوبات والفوائد والعمولات ٣,٧٩٨ مليون جنيه

العجز ٢,٢٦٠ مليون جنيه

حققت الشركة خسارة عن العام محل الفحص (١٩٩٤) وبلغت الخسائر المرحلة ٩,٢٨٥ مليون جنيه.

- قام البنك بتصنيف التزامات الشركة على أنها (جيدة) فى حين أن تصنيفها وفقا للمعايير المقررة بدرجة ب (الفئة الربينة) ولكن نظرا لوجود مستحقات للشركة لدى القوات المسلحة عن تعاقدات قيمتها ٨,٥٩٧ مليون جنيه نرى إدراجها ضمن الفئة (المشكوك فيها).

♦ **شركة حلوان للفزل والنسيج (الأسكندرية - فرع حلوان)**

- الشركة تعاني من خلل كبير فى الهيكل التمويلي وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قبل الفرع.

- بلغت الخسائر المرحلة ٣٤٥,٩٥٨ مليون جنيه واستغرقت رأس المال (٨٥,٠٠٠ ٣٤٥ مليون جنيه) والاحتياطيات (١٨,٩١٤ مليون جنيه) بسنة ٦٥٢٪

- رغم تصنيف الحساب من جانب البنك بالفئة المشكوك فى تحصيلها فقد تم تحقيق عوائد هامشية بمبلغ (١٢,٧٥٩ مليون جنيه) خلافا للتعليمات المقررة فكيف يمكن احتساب عوائد على مديونية هى أصلا مشكوك فى تحصيلها أى أنه يمكن اعتبار العوائد أيضا عوائد مشكوك فى تحصيلها!!!

♦ **شركة النصر للمبوكات (الأسكندرية - فرع سعد زغلول)**

- بلغ رصيد الحساب الجارى المدين فى ١٩٩٤/٦/٣٠ (٣٧٩ مليون جنيه) بزيادة عن الحد المصرح به (وهو ٢٠٠ مليون) ١٧٩ مليون جنيه.

- لم يتم تنفيذ التسويات المتعلقة بإصلاح الهيكل التمويلي للشركة والتي كانت محل دراسة خلال فترة اعتماد ميزانية ١٩٩٢/٦/٣٠ كما أن حجم التسهيلات الممنوحة للشركة

فاقت النسبة المقررة بالقانون رقم ١٦٣ وتعديلاته، ولم يتبين لنا وجود جدولة بهدف الوصول بالرصيد الى النسبة المقررة بالقانون.

وقد أوصى جهاز المحاسبات بتصنيف الدين (دون المستوى) مع تهميش الفوائد لكن البنك صنف الدين على أنه (جيد)!!

♦ شركة الخولاني - الزهر لصناعة المواسير (فرع الاسماعيلية)

- تم منح العميل قرض متوسط الاجل رقم (١) بلغ الحد المصرح له فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغا وقدره ٨٠٠ ألف جنيه يسدد على قسطين الاول حق ١٩٩٣/٧/١٧ والثانى ١٩٩٤/٧/١٧ ولم يتم سداد كلا القسطين حتى تاريخ القرض ١٩٩٤/١٠/٢.

- كما تم منح العميل قرض متوسط الاجل رقم (٢) بمبلغ ٢ مليون جنيه يسدد على أقساط يستحق القسط الاول فى ١٩٩٣/١٠/١٧ والذي لم يتم سداده حتى ١٩٩٤/١٠/٢ (أى عام تقريبا).

- كما لم يتم العميل بسداد الفوائد المحتسبة على القرضين والبالغ قيمتها فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغا وقدره ٢,٠٧٥ مليون جنيه وقام البنك بتعليقها فى حسابات مستقلة تحت مسمى فوائد القرض رقم (١) والقرض رقم (٢).

- هناك عجز فى صافى ضمانات القرض بضمان قدره (٣٤) ألف جنيه. وبينما يرى المحاسب رفع الفوائد المحتسبة على القرضين والخاص بالعام ٩٤/٩٣ من إيرادات الفرع وإدراج الدين ضمن فئة (الديون الرديئة) فإن تصنيف البنك للدين: «جيد»!!

♦ شركة الاسماعيلية الوطنية للملابس الجاهزة (فرع الاسماعيلية)

هناك عجز فى قيمة الضمانات بالنسبة للحد الاول قدره ٢٨ ألف جنيه يرجع تاريخه الى يوليو ١٩٩٣.

- بالنسبة لحد السحب على المكشوف هناك تجاوز قدره (١٨٨) ألف جنيه).
- يرى الجهاز تصنيف الدين على أنه (دون المستوى) مع حصر الفوائد المحتسبة عن الأشهر من ابريل الى يونيو ١٩٩٤ ورفعها من إيرادات الفرع وقد صنف البنك الدين على أنه (جيد)!!

♦ شركة الطوب الرملى (فرع شريف)

- بلغت المدفوعات للشركة خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغ وقدره

١٤,٥٢٥ مليون جنيه في حين بلغت التسديدات عن نفس الفترة مبلغاً وقدره ١٣,٥٤٣ أما العجز قدره ٩٨٢ ألف جنيه، (مليون جنيه تقريباً).

- بلغت الفوائد الهامشية من سبتمبر ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغاً وقدره ٢٠,٤١٦ مليون جنيه.

- الدين مدرج ضمن فئة الديون المشكوك فيها لأكثر من عام.

- يتعين تعديل تصنيف الدين إلى فئة (الدين الرديئة) وفقاً للمعايير المقررة من جانب البنك المركزي.

- بلغت خسائر الشركة في ١٩٩٣/٦/٣٠ مبلغاً وقدره ١٢٤,٤ مليون جنيه.

❖ الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى (فرع التحرير)

الشركة متوقفة تماماً عن السداد والحركة بالحساب منعقدة كما بلغت العوائد والعمولات المهمشة خلال العام (١٩٩٤) ٩,٦٧٩ مليون جنيه ليصبح رصيد العوائد والعمولات المهمشة في ١٩٩٤/٦/٣٠ ١٧,٤٦١ مليون جنيه.

- طلب الفرع والإدارة العامة للانتماء من الإدارة العامة للقضايا باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة !!

[وكان الفرع بذلك قد قام بواجبه]

- بلغت الخسائر المرحلة بميزانية الشركة في (١٩٩٣/٦/٣٠) ٨٨ مليون جنيه بينما رأس المال بلغ ٣٦ مليون جنيه .

❖ بنك الاسكندرية - فرع بنها

تقرير مراقب الحسابات،

❖ القروض والسلفيات

أسفر الفحص عن اختلاف التقييم طبقاً للمعايير المحددة من البنك المركزي حسب المنشور الدورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩١ نذكر منها على سبيل المثال:

اسم العميل	الالتزام	تصنيف البنك	ملاحظات
أحمد محمد عثمان الأخصر	١١٦٧٣	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كرهى
الشركة العربية للإنشاءات	٢٧٤٧٤٤٥	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كرهى
شركة الروضة للمقاولات	١٠٢٨٦٣٤	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كرهى
عاطف عبد الغنى	٦٥٢٢١	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كرهى

اسم العميل	الالتزام	تصنيف البنك	ملاحظات
فاروق عبد الفتاح	٢٨٧٨٠	مشكوك في تحصيله	كان يتعين تقييمه كرهئ
ليلى حسن على دياب	٢٠٢٧٨	مشكوك في تحصيله	كان يتعين تقييمه كرهئ
مؤسسة سانتيا التجارية	٥٨٥١	مشكوك في تحصيله	كان يتعين تقييمه كرهئ

♦ الشركة الاقتصادية للتنمية الغذائية (فرع القاهرة)

يبلغ دينها الشامل بالعملة المحلية وتعويض بالخصم يساوى ٢١,٤ مليون جنيه وعليها فوائد معلقة ٣,٨ مليون جنيه والضمان ٣ مليون جنيه والمرخص ٨,٢ مليون جنيه مطلوب دعمه ليصبح ٩,٢ مليون جنيه.

الظريف أن الجهاز قال تبريراً أن من الضمانات خطاب صادر من بنك التجاريون وهو ليس من بنوك الدرجة الأولى!! أى ليس من البنوك (فايف ستارز).

إذ أن هناك ضمانات صادرة من بنك التجارة والتنمية «التجاريون» لبنك الاسكندرية.

ما هى حكاية هذا البنك...؟! هل تخصص فى إصدار ضمانات «مضروبة»!!؟

وهى ٢٠ مليون فرنك فرنسى تعادل ١٢,٥ مليون جنيه.

ولم يتم الاعتراف سوى بمبلغ ٢ مليون جنيه فقط من قيمتها عند بناء المخصص!!

♦ شركة مصر للكمبيوترات (فرع القاهرة)

الرصيد مدين بـ ٦,٨ مليون دولار

تصنيف البنك لها (جيد) والجهاز المركزى للمحاسبات يقول (ردئ) ويطلب تكوين مخصص بقيمة ٤ مليون جنيه قيمة القسط المستحق لبنك الاستثمار الاوروبى ويعطى ذلك بانسحاب الإيطاليين من الشركة وقيامها بفك (كسر) وبيعان وبوجود خلل فى ميكال التمويل ولم يتم دفع دفعات متعددة من الفوائد التى عليها للبنك وأبلغت (أفادت) فى ١٠/١٩٩٤ بعدم قدرتها على السداد (أقساط القرض) حتى ١٩٩٦!!؟

♦ شركة أميسال (فرع القاهرة)

البنك صنف مديونيتها (جيد)

والجهاز يصنفها (ردئ)

ويطلب تكوين مخصص قدره ٣٥,١ مليون جنيه. وظاهر طبعا أن الفارق رهيب ويقول مراقب الحسابات أن الشركة حاصلة أيضا على قرض مشترك طويل الأجل وآخر طويل تكميلي.

ويبدى الجهاز عددا من ملاحظاته حول الاختلالات ومنها وجود ٢٦ مليون جنيه خسائر، ومراقب الحسابات أفاد بالشك فى قدرة الشركة على الاستمرار!! ورد البنك بأنه جارى استخدام جزء من الزيادة فى رأس المال لسداد القروض المحلية ورسملة القروض وملحقاتها، ويرى الإبقاء على الوضع حتى ١٩٩٥/٦/٣٠.

❖ مطبعة كمباس جرافيك أرانس (فرع الاسكندرية)

- قام البنك بتصنيف مديونية الشركة المذكورة على أنها (جيدة) وطالب الجهاز المركزى بتصنيفها (رديئة) وتكوين مخصص.

أشار التقرير الخاص بالجهاز المركزى أيضا الى:

- تجاوز المسحوبات عن الإيداعات ببلغ ٨١ ألف جنيه للحساب الجارى، ١٧٠ ألف جنيه للحساب بضمان بضائع.

- ارتداد شيكات بمبلغ ٧٥٠٠٦ جنيه بدون دفع من جملة الشيكات البالغة ٨٨٦٠٠ جنيه.

- بلغت خسائر الشركة فى ١٩٩٣/١٢/٣١ ٣٠١١٤ جنيه.

- صدور الحكم رقم ٩٤/٦٠٠ إفلاس الاسكندرية بجلسة ١٩٩٤/٨/٢٧ بإشهار إفلاس الشركة وغلقها.

❖ شركة المهندسين الوطنية للمنتجات الغذائية «شويس» (فرع القاهرة)

أشار التقرير إلى ما يلى:

- لم تقم الشركة بسداد الأقساد المستحقة منذ ١٩٩١ وقد قام البنك بالتنازل عن ٢٠٪ من أصل المديونية وجميع الفوائد والعمولات حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ والبالغة ١٨٦ ألف دولار أمريكى (أكثر من نصف مليون جنيه مصرى) وكذا العوائد والعمولات المهمشة والتي بلغت ٩٤ ألف دولار أمريكى (٣٠٠ ألف جنيه مصرى) كما تم تخفيض المديونية بقيمة الفوائد والعمولات المعلقة من ١٩٨٨/٧/١ وحتى ١٩٩١/٦/٣٠ والتي بلغت ٧٩١ ألف دولار أمريكى (ما يقرب من ٢,٥ مليون جنيه) كما تم تخفيض المديونية أيضا بقيمة زيادة

مساهمة البنك في رأسمال الشركة بمبلغ ٥٩٢ ألف دولار أمريكي (ما يقرب من ٢ مليون جنيه).

- وجود خلل في مركز الشركة المالي كما أنها تعاني العديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية والتي أدت إلى تحملها خسائر بلغت ٨٠ مليون جنيه مصري.

♦ شركة مساهمة البحيرة (فرع طلعت حرب)

المديونية ١٨,٣ مليون جنيه ويقول الجهاز أن إدارة الائتمان بالفرع ذاتها أوصت بتصنيف الدين ضمن «غير المنتظمة» ورد البنك بأن الشركة لها ٣٠٠ مليون جنيه عند جهات الإئساد وطلبت تخفيض الفوائد بعض الشيء لتشغيل الحساب.

♦ شركة الحديد والصلب المصرية

فئة ديون الشركة مصنفة من قبل البنك (جيد) والجهاز يصنفها (ردي) وتكوين مخصص بمبلغ ٩٤٧ مليون جنيه مع تهميش الفوائد والمعاملات البالغة ٩٥,٩ مليون جنيه ولاحظ الجهاز ملاحظات غريبة وشديدة الخطورة منها:

أنه تم تجنيب ٣٥ مليون جنيه من المديونية استنزافاً من القائم منها تسدد على ٥ سنوات بموجب أقساط نصف سنوية من ١٢/٧/١٩٩٥ وتم اعتبار هذه المديونية ضمن إحصائية الإيداعات رغم أنها ليست إيداعات حقيقية!!!

وهناك خطأ في رصيد أول المدة بلغ ١٧٣ مليون جنيه مدين، نظراً لقيام فرع القاهرة في ١٩٩٣/٦/٣٠ الخصم على حساب فرع حلوان بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه بغرض إظهار المديونية بصورة أقل من الحقيقة ثم رد المبلغ إلى الفرع في ١٩٩٣/٧/٤!!!

ورد البنك يفسر موقفه «التضامني» مع الشركة بأنه تقديراً لدورها الاستراتيجي، مشيراً أن وزير قطاع الأعمال عقد اجتماعاً مع المسؤولين بالشركة في ١٩٩٤/٦/١٥ لدراسة خللها!!! وليس لدينا تعليق!!!

♦ شركة النصر للتليفزيون

المديونية بلغت ١٢,٣ مليون دولار + ٣٥,٢ مليون جنيه وتهميش ٨,١ مليون جنيه فوائد.



❖ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية

بلغ رصيد هذا المخصص ١٠٣,٢ مليون جنيه بعد تدعيمه بـ ٧,٣ مليون جنيه، ومن أهم الأمور هنا أن بنك الاسكندرية يساهم في بنك مصر إيران بـ ٥٦,٥ مليون جنيه واطروف بالبنك رأها الجهاز المركزى طلب تدعيم مخصصه، لكن البنك قدم اعدارا أكثر إقناعا - بأمانة - ويكفى أن البنك لم يتعرض لآى هزات وهو مستمر للآن فى ممارسة نشاطه بطريقة عادية.

- أيضا يساهم بنك الاسكندرية فى الشركة الوطنية لاسكان النقابات بـ ١٢,٧ مليون جنيه ومن دراسة المركز المالى للشركة جعلت قيمة المساهمة بتخفيض الى ٨,٧ مليون جنيه ووفقا لتقدير الجهاز فلقد انخفضت قيمة السهم من ١٠ الى ٦,٩ جنيه بينما قدر البنك قيمة السهم بـ ١٠,٢ جنيه!!!

- أيضا يساهم البنك فى بنك الاسكندرية الكويت الدولى بـ ٣٥,٨ مليون جنيه وظهر من ميزانية الأخير فى ١٩٩٣/١٢/٣١ وجود خسائر مرحلة قدرها ٥٩,٣ مليون جنيه استنزفت حقوق المساهمة بالكامل وظهرت بالسالب ١,٣ مليون جنيه. ولذا نرى - أى الجهاز - تدعيم المرخص بملغ ٣١,٤ مليون جنيه وهو يمثل الفرق بين قيمة مساهمة البنك والمخصص الذى كونة (بالنقض) ورد البنك: بأنه يكتفى بذلك الآن لأن زيادة رأسمال اسكندرية الكويت الدولى التى شارك بنك الاسكندرية فيها ستؤتى ثمارها وظهور مستثمر لشراء حصة من مساهمة مصرفنا فى إسكندرية الكويت (وقد حدث هذا بالفعل).

« ٤ »

الأقصى ...

في القاهرة الشرق الأقصى ١٩٩٦

بعد لحظات سننشر النص (*) الحرفى « الكامل » لوثيقة فريدة. انها جزء من تقرير إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى عن القروض والسلفيات التى قدمها بنك القاهرة الشرق الأقصى (بنك مشترك يساهم فيه بنسبة كبيرة بنك القاهرة الذى هو قطاع عام ولازال بنك القاهرة صاحب يد طولى فى الأول رغم اتجاه الدولة لتقليل حصة البنوك العامة فى البنوك المشتركة أو تصفيتها).

انها وثيقة فريدة لأنها،

* تمنح الثقة فى جدية رقابة البنك المركزى المصرى على اعمال البنوك، خاصة المشتركة منها، وخاصة ايضا أن بعض تلك البنوك تمارس اعمالها فى اجواء شبه ماسونية، وهى تقوم غالبا على خدمة مجموعات معينة من رجال الجزنس أو السياسة مرتبطين عائليا أو اقتصاديا.

* يبين من الوثيقة وجود هزل مزرى فى مسألة المعاملات الإسلامية، وكان الأخرى بمن انشأوا فرعاً إسلامياً لهذا البنك أن يحترموا قيم الإسلام وتعاليمه. هذا يكفى أن نشير إلى أن البنك المركزى لاحظ أنهم لم يضعوا قواعد للتعامل منذ ١١ عاماً!!

* ويظهر لنا أيضا كيف أن بنكا لا يزيد رصيد القروض والتسهيلات به عن قيمة قرض واحد كبير قدمه بنك عام لشركة عامة، يرتكب كل هذه المخالفات وبالطبع فإن القارئ نفسه سيسأل: طيب لو حجم تعاملاته كبير كان عمل إيه؟

* المشاهد أيضا أن عملاء البنك كلهم من القطاعين الخاص والاستثمارى.. والأسماء

(*) للتراماً منا بالنص المرفى لم نشأ تحويل أرقام للمليونيات من الآلاف إلى الملايين، تاركين ذلك للقارئ، بحيث أنه إذا وجد ١٩٦٣٦٠٠٠٠ تبينه عبارة « ألف جنيه »، فلن هذا يعنى أن المبلغ مشروباً فى ألفه فيصبح (١٩٦٣٦٠٠٠٠) جنيهاً.

هنا غير معروفة والتعثرات مربكة ويبين أن جملة الديون الرديئة عالية على نحو لا يصنع كما يبين أن حجم المعلومات عن العملاء هزيل وهذا يذكرنا أن نقول أنه لا يمكن أن تكون هناك شفافية حقيقية إلا في ظل نمط ملكية اجتماعية.. هذا ليس كلاما يقوله يساريون، لكنه واقع يلმسه المرء إذا عمل مع شركة خاصة أو تعامل معها، كما نلمسه في تقرير كهذا وفي تقارير أخرى ضريبية وجمركية ومحاسبية، تخيلوا. يوجد هنا عملاء لم يقدموا السجل التجارى عند الاقتراض؛ ولا ما يفيد موقفهم مع الضرائب أو التأمينات، ولا آخر ميزانية وآخر حسابات ختامية إلخ..

* هناك اختلالات في تقديم تسهيلات بضمان بضائع أو أوراق تجارية لا مثيل لها، بصرف النظر عن صغر المبالغ في النهاية، إن المرء ليبراهن أن العملاء لا يلجأون الى مثل هذا النوع من البنوك من فراغ، ومن المؤكد أنهم عينة من البشر التي لا تنفك تهاجم القطاع العام «وعمايله» لا لشيء إلا لأنه يعمل بطريقة رصينة أو قلنقل محترمة إلى حد بعيد.

* تنقسم الوثيقة إلى جزئين الأول عن أرصدة القروض والسلفيات حتى ١٩٩٦/٣/٣١، والثاني عن الارصدة ذاتها حتى ١٩٩٤/٢/٢٨، وبهذا فإن نسيج الرقابة تنطبع عليه صورة حقيقية للبنك إلى حد بعيد ليس بسبب أنه يعطينا قدرة على المقارنة بين عامين فحسب ولكن لأن الخلفيات في كل جزء تمنح القارئ فرصة لتتبع تطور وحدة مصرفية من هذا النوع من بدايتها، كما تمنحه فرصة التقاط الخلل الجوهرى الذى قاد إلى كل هذه الاختلالات. وفي رأينا انه ضعف رأس المال بصفة عامة مما يجعل النشأة مشوهة منذ البداية ويضع سقفا لتطلعات البنك ويحوّله إلى جهاز شبه طفيلى هدفه أن «يخبط ويعدى» ولا يرتبط به سوى الذين يفكرون بالقرب من هذا النحو سواء بحسن أو بسوء طوية.

القروض والسلفيات

بلغ إجمالى أرصدة القروض والسلفيات نحو ١٩٦٢٣٦ ألف جنيه في ٣١ مارس ١٩٩٦ بنسبة ٨,٦% من إجمالى المركز المالى للبنك مقابل ٥٠% لدى مجموعة البنوك التجارية المشتركة والخاصة وقد توزعت على النحو التالى:-

أ- من حيث الفروع

الفرع	(بالآلاف جنيهه)
الجيزة	١٥١٩٢٥
الاسكندرية	٢٣.٦١
الجيزة للمعاملات الإسلامية	٢١٢٥٠
	<u>١٩٦٢٣٦</u>

ب- من حيث الضمانات وأجال الاستحقاق

تستحق الدفع خلال سنة،	(بالآلاف جنيهه)
- بضمانات عينية	٥٩٢٧٦
- بدون ضمان عيني	١٣٦٩٦٠
تستحق الدفع بعد سنة،	-
- بضمانات عينية	-
- بدون ضمان عيني	-
	<u>١٩٦٢٣٦</u>

وقد تبين قيام البنك بمنح قروض لبعض العملاء تزيد مدتها عن سنة بلغت أرصدها المدينة نحو ١٥.٦١ ألف جنيه في ١٩٩٦/٣/٢١ قام البنك بإدراجها ضمن بند قروض وسلفيات تستحق الدفع خلال سنة بالمركز الشهرى.

(مرفق رقم ٣)

ويتطلب الأمر قيام البنك بحصر القروض التى تزيد مدتها عن سنة وإدراجها بالبند المخصص لها بالمركز الشهرى.

وقد تم فحص عينة من أرصدة القروض والسلفيات القائمة بسجلات البنك لعدد ٦٤ عميل بلغ إجمالى أرصدهم المدينة نحو ١٧٦٤٢٥ ألف جنيه بسنة ٨٩,٩٪ من إجمالى القروض والسلفيات فى ١٩٩٦/٣/٢١، كما شمل الفحص عينة من أرصدة الالتزامات العرضية بلغت ما يعادل نحو ٦٨٦١٥ ألف جنيه بسنة ٨٠,٢٪ من إجمالى الالتزامات العرضية لدى البنك (منها نحو ٣٩٤٠٣ ألف جنيه فى نطاق عينة القروض والسلفيات المشار إليها وما يعادل نحو ٢٩٢١٢ ألف جنيه تمثل أرصدة التزامات عرضية ناشئة عن

إصدار خطابات ضمان صادرة بناء على طلب بنوك في الخارج).

وقد أسفر الفحص عن تبويب العينة التي تم فحصها من حيث درجة جودتها على النحو التالي-

(القيمة بالآلاف جنيه)

الفحص المقترح			إجمالي	التزامات عرضية	القروض والسلفيات		تبويب أرصدة القروض والسلفيات والالتزامات العرضية
إجمالي	التزامات عرضية	مديونية			أرصدة مديونية	هذه الأموال	
١.٣٢	٣.٥	٧٢٧	١٤٦٥٩٩	٥٩٦٩٠	٨٦٩.٩	٣٥	١. ديون والتزامات عرضية منتظمة "جيدة"
							٢. ديون والتزامات عرضية غير منتظمة
٤٧.١	١١٢٩	٣٥٧٢	٣١٢٣٨	٧٤٤٦	٢٢٧٩٢	٩	دون المستوى
٢٤٥٤	١١٩	٢٣٣٥	١٢٢.٧	٨٢٢	١١٣٧٥	٤	مشكوك في تحصيلها
٥٣٩٥٩	٢٨٨	٥٣٦٧١	٥٤٩٩٦	٦٤٧	٥٤٣٤٩	١٦	رهينة
٦٢١٤٦	١٨٤١	٦.٣.٥	٢٤٥.٤٠	٦٨٦١٥	١٧٦٤٢٥	٦٤	

ويوضح الجدول المرفق رقم (٤) بيان تبويب أرصدة القروض والسلفيات والالتزامات العرضية التي تم فحصها من حيث درجة جودتها وما انتهى إليه الفحص من التوصية بتكوين مخصص لمقابلة مخاطر تلك الديون والالتزامات العرضية بنحو ٦٢١٤٦ ألف جنيه في ٣١ مارس ١٩٩٦ بينما بلغ رصيد المخصص القائم بسجلات البنك لإجمالي أرصدة القروض والسلفيات نحو ٢٩٩٢٠ ألف جنيه بخلاف فوائد مجانية بنحو ٣٦٥٩ ألف جنيه ومجموع ذلك نحو ٣٣٥٧٩ ألف جنيه، وهو ما يقل عن المخصص المقترح من جانب التفتيش بنحو ٢٨٥٦٧ ألف جنيه.

هذا ونفوه في هذا الشأن بأن البنك يقوم اعتباراً من عام ١٩٩٣ بإضافة الفائض للمخصصات ولا يقوم بإجراء أية توزيعات للأرباح.

كما نفوه إلى أن تقرير السيدين مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ تضمن أن العجز في مخصص القروض والسلفيات يبلغ نحو ١٨,٩ مليون جنيه.

وقد انخفض هذا العجز ليصبح نحو ١٢,٧ مليون جنيه بعد إضافة مبلغ ٦١٧٢ ألف

جنيه لمخصص القروض والسلفيات تنفيذًا لقرار الجمعية العامة للبنك في ١٩٩٦/٦/٢٧ بإضافة فائضة السنة المذكورة إلى المخصصات.

وبذلك فإن العجز في المخصص وفقا لما انتهى إليه التفتيش يزيد بنحو ١٥,٩ مليون جنيه عما انتهى إليه تقرير السيدين مراقبي حسابات البنك ويعزى هذا الفرق أساسا إلى قيام السيدين مراقبي حسابات البنك بأخذ رهون تجارية وعقارية في الاعتبار لدى حساب المخصص بالنسبة للمديونيات الربيطة لبعض العملاء وذلك في حدود مبلغ ١١,٦ مليون جنيه.

ونستعرض فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص التسهيلات الائتمانية:

١- الاستعلامات والمراكز المالية،

- عدم تحديث الاستعلامات المعدة عن بعض العملاء بصفة دورية .
- لا يتوافر لدى البنك ما يفيد مرقف بعض العملاء من مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وكذا الموقف من البروتستو والإفلاس.
- عدم توافر أية ميزانيات وحسابات ختامية أو مراكز مالية لبعض العملاء فضلا عن عدم توافر ميزانيات وحسابات ختامية حديثة لبعض آخر.
- تبين من تحليل الميزانيات والحسابات الختامية لبعض العملاء اعتمادها على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة.

٢- الموافقات الائتمانية ومدى الالتزام بشروطها،

- قيام بعض المسئولين بالبنك بالتجاوز عن الصلاحيات الائتمانية المقررة وذلك بالسماح لبعض العملاء بتجاوز حدود التسهيلات الائتمانية.
- كما تبين أن الموافقة الائتمانية الصادرة من إدارة البنك بزيادة حدود التسهيلات الائتمانية لثلاثة عملاء آخرين بمثابة إقرار للتجاوزات عن الحدود السابق تقريرها لهم.
- ويتصل بما تقدم ما لوحظ من قيام لجنة الائتمان بفرع الاسكندرية بالتجاوز عن صلاحيتها بالموافقة في ١٠/٣/١٩٩٥ على إصدار خطاب ضمان نهائي لأحد العملاء (محمود مصطفى مطاوع) بمبلغ ١٣٢٢ ألف جنيه وقد بلغ الالتزام العرضي الناشئ عنه ٤٩٦ ألف جنيه، كما قامت اللجنة المذكورة بالموافقة بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٥ على إصدار خطاب ضمان رقعة مقدمة لذات العميل بمبلغ ١٩٨٣ ألف جنيه وبلغ الالتزام العرضي

الناشئ عنه ١٢٨٩ ألف جنيه، علما بأن الحد المقرر لهذا العميل من اللجنة العليا للتسهيلات لإصدار خطابات ضمان بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه كان مستخدما بالكامل قبل صدور موافقتي لجنة الائتمان بفرع الاسكندرية محل الملاحظة.

وقد قام الفرع فيما بعد بعرض الأمر على اللجنة العليا للتسهيلات بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٥ حيث وافقت على ذلك، والأمر على هذا النحو يعد بمثابة إقرار لأمر واقع. قام البنك بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٩ فى إطار تعويم أحد العملاء (عبد الحميد سيد الطنانى) بالموافقة على تقديم تمويل للعميل بنسبة ٤٥٪ من قيمة اعتمادات التصدير المفتوحة للعميل على أن يتم استخدام التمويل وفقا لما يلى:

- ٢٥٪ يسمح للعميل بصرفها بالعملة المحلية فور إبلاغ البنك بالاعتماد.

- ٢٠٪ يسمح للعميل بصرفها بعد تصدير أو تجهيز ما يوازي ١٥٪ من قيمة الاعتماد. وقد تبين قيام البنك خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٩٥ بتقديم تمويل قدره ٣٥٠ ألف جنيه بنسبة ٢٥٪ من قيمة عدد ٣ اعتمادات تصدير تخص العميل، وقد تم إلغاء اعتمادين خلال شهر يوليى ١٩٩٥ لانتهاؤ المدة المحددة للشحن، وبالنسبة للاعتماد الثالث فقد قام العميل بشحن البضاعة فى ٢٧ يوليى ١٩٩٥ وصرف باقى نسبة التمويل من البنك وقدرها ٦٦,٥ ألف جنيه (المعادل لنحو ١٩,٦ ألف دولار أمريكى) وقام العميل بإرسال أصل المستندات مباشرة للمستورد فى الخارج وتسليم البنك صيرتها والذى قام بإرسالها للحصول ورفضت من جانب المستورد، ويقوم البنك بمطالبة العميل بسداد المديونية المستحقة عن هذا التمويل ولم يتم العميل بسداد سوى نحو ٧١ ألف جنيه حتى ١٩٩٦/٣/٣١.

والأمر على هذا النحو يشير إلى عدم قيام البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان هذا القدر من التمويل.

- قيام البنك بكشف الحسابات الجارية الدائنة لبعض العملاء بقيمة المبالغ التى استحققت ولم تسدد (متأخرات) ويتطلب الأمر اتخاذ ما يلزم لسداد تلك المتأخرات.

- تأخر تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء لفترات طويلة وصلت فى بعض الحالات لعشرة شهور.

٣- ملاحظات أخرى على بعض أنواع التسهيلات،

١- التسهيلات بضمان بضائع

- تجاوز الأرصدة المدينة لصافي القيمة التسليفية للبضائع محل الضمان.
- وجود بضائع متجاوزة فترة التخزين المقررة في بعض الحالات.
- عدم توافر تقارير معاينة هندسية للمخازن توضح مدى صلاحيتها للتخزين.
- لوحظ أن عمليات السحب والإيداع بالمخازن المغلقة تتم بمعرفة موظفي أقسام البضائع بفروع البنك الذين يتولون في ذات الوقت إجراء القيود بسجلات حركة البضائع، الأمر الذي تنتفي معه الرقابة الثنائية اللازمة في هذا الشأن.
- لا يقوم البنك بتعيين أمناء مخازن بالنسبة للمخازن المفتوحة والتأمين عليهم ضد خيانة الأمانة لصالح البنك.

ب- التسهيلات بضمان أوراق تجارية

- تجاوز الأرصدة المدينة للقيمة التسليفية للكمبيالات القائمة في بعض الحالات.
- بعض الكمبيالات التي يقبلها فرع الاسكندرية كضمان تزيد مدتها عن المدة المحددة بالموافقات الائتمانية الخاصة بأحد العملاء (عباس أ. البنا) وهي ستة شهور، ويتصل بما تقدم ما لوحظ من صدور موافقات ائتمانية لأحد العملاء (م. نصيف وشريكه) تسمح بتقديم كمبيالات مدتها ٢٤ شهراً وهي تزيد بكثير عن المدة المتعارف عليها مصرفياً (سنة شهور).

٤- ملاحظات بشأن النشاط الإسلامي (فرع الجيزة للمعاملات الإسلامية)

- لا يتوافر نظام عمل مكتوب للنشاط الإسلامي للفرع المذكور رغم مضي أحد عشر عاماً على ممارسته هذا النشاط.
- قيام الفرع بإبرام عدد ٣ مرابحات مع أحد العملاء (شركة القاهرة للصناعات الدقيقة) لشراء خامات بلغت قيمتها نحو ٢٥٦٢ ألف جنيه، وقد تبين من الفحص إضافة قيمة بضاعة المرابحات لحساب العميل الجارى على خلاف المتبع في المرابحات الإسلامية بأن يقوم البنك بسداد القيمة للمورد مباشرة.
- قيام الفرع في ٢٠ إبريل ١٩٩٥ بإبرام مرابحة مع أحد العملاء (المركز الفني التجارى) لشراء ورق حاسب الى بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه على أن تكون مدة المرابحة ثلاثة

شهور تنتهى فى ١٩٩٥/٧/٢١ ولم يتبين قيام البنك بسداد قيمة بضاعة المراجعة للمورد، وتبين السماح للعميل بالسحب على حساب المراجعة بمبالغ إجماليتها ١٨٨ ألف جنيه وقام العميل بسداد مبالغ قدرها ١١٧ ألف جنيه خلال مدة المراجعة وهو ما يعنى أن التسهيل المقدم للعميل ليس فى شكل مرابحة وإنما فى شكل حد جارى مدين بفائدة.

- قيام البنك لدى إبرام المضاريات الإسلامية مع العملاء بتحديد العائد بمعدلات تتراوح بين ١٤,٥ ٪، ١٦ ٪ من قيمة التمويل وهو ما لا يتمشى مع طبيعة المضاريات، التى تقوم على أساس اقتسام الربح الناشئ عنها فى نهاية مدة المضاربة بنسبة يتم الاتفاق عليها عند التعاقد.

- عدم قيام البنك بإجراء استعلام عن أسعار البضائع محل المراجعات للوقوف على مدى مناسبة الأسعار الواردة بعروض الأسعار المقدمة من العملاء للأسعار السائدة فى السوق.

- إن معظم البضائع محل المراجعات التى يتم تنفيذها مع العملاء لا يتوافر عنها فواتير شراء نهائية صادرة باسم البنك باعتباره مشتريا للبضائع محل المراجعات.

☆☆☆☆

ويتطلب الأمر قيام البنك باتخاذ ما يلزم لتدارك كافة الملاحظات السابقة.

القاهرة الشرق الأقصى ١٩٩٤

٦- القروض والسلفيات:

بلغت إجمالي أرصدة القروض والسلفيات نحو ١٥٥٤١٤ ألف جنيه في ١٩٩٤/٢/٢٨ بنسبة ٤١,١٪ من إجمالي المركز المالي للبنك مقابل ٢٨,٥٪ لدى مجموعة البنوك التجارية المشتركة والخاصة في ذات التاريخ.

وقد شمل الفحص عينة من تلك الأرصدة لدى فروع البنك المختلفة تمثلت في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعدد ٦٦ عميل بلغت إجمالي أرصدتهم المدينة نحو ١٣٩٩٦٧ ألف جنيه بنسبة ٩٠٪ من إجمالي أرصدة القروض والسلفيات القائمة في ١٩٩٤/٢/٢٨ بالإضافة إلى فحص الالتزامات العرضية المتعلقة بهم والبالغة نحو ٢٣١٧٨ ألف جنيه بنسبة ٤٣,٦٪ من إجمالي الالتزامات العرضية لدى البنك في ذات التاريخ.

وقد استند الفحص إلى ما يلي:-

* الاطلاع على الملفات الائتمانية للعملاء وما تحويه من مستندات ومراكز مالية واستعلامات.

* الاطلاع على الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن العملاء والموافقات الائتمانية الصادرة بشأنها ومدى استيفاء الشروط التي تضمنتها تلك الموافقات.

* تحليل حركة حسابات العملاء خلال عام سابق للوقوف على مدى انتظام معاملاتهم مع البنك.

* التعرف على الضمانات المقدمة من العملاء والمتوفرة تحت يد البنك ومدى كفايتها.

* التحقق من مدى التزام البنك بالتعليمات الواردة بكتاب دورى الرقابة على البنوك رقم ٢٢١ المؤرخ في ١٩٩١/٩/٩ والخاص بأسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية.

وتكوين المخصصات لها.

وقد أسفر الفحص عن الآتي:-

توزعت أرصدة مديونيات عملاء العينة التي تناولها الفحص على النحو التالي:-
لـ من حيث الفروع،

الفرع	عدد الحالات	القيمة (بالآلاف جنيه)
الرئيسي	٥٢	١١٢١٥٩
الاسكندرية	١٠	١٨٣٣٠
الاسلامى	٤	٩٤٧٨
	٦٦	١٣٩٩٦٧

بـ من حيث درجة الجودة،

أسفر الفحص عن تبويب أرصدة القروض والسلفيات التي تم فحصها من حيث درجة جودتها عن الآتى:-
(بالآلاف جنيه)

مقدار التدعيم المطلوب	ما أسفر عنه الفحص					سجلات البنك					درجة الجودة		
	الخصم للقرض	الاصول والتزامات العرضية		عدد الحالات	الخصم والفوائد الممتدة	الاصول والتزامات العرضية		عدد الحالات					
		الإجمالي	مصارف التأمين			الإجمالي	مصارف التأمين						
									الحالة	الحالة			
٢.١	٧١٠	١٠٠٠١٧	٢٢٥٩٩	٧٧٩٢٨	٢٩	٥٠٤	-	٥٠٤	١٠٠٠١٧	٢٢٥٩٩	٧٧٩٢٨	٢٩	١. ديون والتزامات منتظمة
-	-	-	-	-	-	٢٢١٩	١٨٨٩	٢٢٠	٩١٤٦	-	٩١٤٦	١	٢. ديون والتزامات غير منتظمة
-	-	-	-	-	-	١١٢١٢	١٢٠	١١٢١٢	٢٢٠	٢.١	١١٢٠	١٠	أ. دون المستوى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ب. مشكوك في تحصيلها
٢٢١٢٢	٢٢٢١١	١٢٢٨٨	٥٩١	٢٢٠٢٩	٢٧	١٠٢٢٧	٤٠٢٧	٢١٢٥	١٨٨٨٨	٢٢٨	١٠٤٨٠	١٦	ج. رديئة
٢٢٨٢٩	٢٢٢١٦	١٢٢٤٥	١٢٢٨٨	١٢٢٨٨	٦٦	٢٠٨٢	٨٨٨١	٢.٢٠١	١٢٢٤٥	٢٢٢٨٨	١٢٢٩١٧	٦٦	

ويوضح الجدولين السابقين (٤.٢) تفاصيل تبويب أرصدة عينة القروض والسلفيات التي تم فحصها من حيث درجة جودتها موضحاً بها المخصص المقترح من جانب التفتيش

لكل عميل على حدة في ضوء ما ورد بالكتاب الدوري للرقابة على البنوك رقم ٣٢١ الصادر في ١٩٩١/٩/٩ في شأن تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات لها. ويتضح من البيان السابق أن رصيد المخصص الفعلي القائم بسجلات البنك لعملاء العينة يبلغ نحو ٢٠٢٠١ ألف جنيه فضلا عن فوائد مجتبه بنحو ٨٨٨١ ألف جم ومجموع ذلك نحو ٢٩٠٨٢ ألف جم بينما يبلغ المخصص المقترح لعملاء العينة نحو ٦٢٩٢١ ألف جنيه وهو ما يفصح عن القصور الشديد في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها طرف البنك.

ونوه الى ما قرره مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته بتاريخ ١٦ يونيه ١٩٩٤ بإلزام البنك بعدم إجراء أية توزيعات عن السنة المالية ١٩٩٣ مع توجيه الفائض الذي يظهره حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المذكورة لتدعيم المخصصات. هذا وتنوه الى ما يلي:-

- إن جميع الديون والالتزامات العرضية المصنفة من قبل البنك وكذلك من قبل التفتيش كديون غير منتظمة لعملاء متوقفين عن السداد منذ فترات طويلة « ومتخذ ضد معظمهم إجراءات قانونية من قبل البنك، وقد سبق تصنيف معظم مديونيات هؤلاء العملاء ضمن الديون الرديئة من قبل مجموعة التفتيش السابق على البنك على أساس مركزه المالي في ١٩٩١/١٢/٣١ « لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على مديونيات هؤلاء العملاء منذ التفتيش السابق وحتى الآن.

- بالرغم من قيام البنك بتصنيف المديونيات القائمة على عدد ١٦ عميل ضمن الديون الرديئة إلا أنه لوحظ عدم تكوين أية مخصصات لبعض هؤلاء العملاء وتكوين مخصصات جزئية للبعض الآخر بعد استبعاد قيمة الرهون التجارية والعقارية القائمة لصالح البنك منذ فترات طويلة، ولم يستطع التنفيذ عليها حتى تاريخ الانتهاء من التفتيش.

- أنه تم تصنيف المديونيات القائمة على عميلين من عملاء العينة (محمد عبد الرؤوف، عبد الحميد الطناني) ضمن الديون الرديئة، وتمت التوصية بتدعيم المخصصات القائمة لهما بنحو ٢١٦٤٤ ألف جم وبما يمثل ٦٤٪ من إجمالي مقدار التدعيم المطلوب لعينة الفحص، ويتوافر لدى البنك رهون تجارية وعقارية لصالحه مقابل تلك المديونيات تبلغ نحو ١٦,٢ مليون جم وفقا لعقود تلك الرهون وتنوه إلى أن تلك الرهون ترجع لعام ١٩٨١ وتبذل

الإدارة جهوداً مكثفة نحو تسوية هذه الديون.

ويوصى التفتيش بأن يقوم البنك بدراسة شاملة لأوضاع كافة أرصدة القروض والسلفيات والالتزامات العرضية لديه وما يستجد بشأنها من تطورات في ضوء ما تضمنه الكتاب الدوري للرقابة على البنوك رقم (٢٢١) الصادر في ١٩٩١/٩/٩ بشأن أسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات لها وتدعيم المخصصات القائمة لديه بالقدر الكافي مع عدم توزيع أية أرباح لحين استكمال بناء المخصصات اللازمة.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الأوضاع الائتمانية لدى البنك في ضوء العينة التي تم فحصها:-

١- ملاحظات: تضمنها تقرير التفتيش السابق على البنك على أساس مركزه المالي في ١٩٩١/١٢/٣١ وتبين تكرارها أثناء التفتيش الحالي رغم ما تضمنه رد البنك حينئذ من تداركها:

- عدم تضمين الموافقات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء الأغراض الممنوحة من أجلها، وكذا عدم متابعة استخدام التسهيلات الممنوحة لبعض العملاء في الأغراض المخصصة بالمخالفات لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري الصادر بجلاسة ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ بضرورة أن يرتبط قرار منح الائتمان بأغراض محددة وأن يتم متابعة الاستخدام في حدود هذه الأغراض. (شركة دار الصفا للتجارة، شركة سقارة للسياسة، الشركة العربية للخزف، الشركة المتحدة للاستيراد والتصدير، عبد المنعم الشرقاوي).

- عدم استيفاء بعض شروط الموافقات الائتمانية لبعض العملاء.

- السماح لبعض العملاء بتجاوز مديونياتهم للحدود المصرح بها لهم بمبالغ كبيرة وإفترات طويلة (منير غبور - منير نصيف يوسف وشركاه، ش ادمكو للأعمال الهندسية والمقاولات، نظارات المختار صبحي حسين، فارو للبلاستيك).

- السماح لبعض العملاء بالتجاوز عن القيمة التسليفية للضمانات (سقارة للسياسة، لابوسانيت حسن ج. وشركاه، م غبور، عبد القادر خ. عمر، مانقرا، شركة النصر لصناعة الكرتون).

- عدم توافر ميزانيات حديثة لبعض العملاء، وكذا عدم توافر أي ميزانيات للبعض

الأخر.

(شهاب مصر - ادمكوا للأعمال الهندسية والمقاولات، منير غبور، محمد محمد حسن مندور «ريسنت» عبد القار خطاب عمر).

- خلو الملفات الائتمانية لبعض العملاء من أية مستندات حديثة تحدد موقفهم من قبل مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (شركة النيل التجارية، محمد محمد حسن مندور - «ريسنت»).

- خلو ملفات بعض العملاء من صور السجلات التجارية الخاصة بهم (عبد المنعم الشرقاوي، شركة بركة للتجارة)، فضلا عن عدم تجديد السجلات التجارية لبعض الآخر (فاروا للبلاستيك، شركة الصناعات الهندسية والمعمارية «أيكون»).

- تأخر البنك في تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء لفترات تصل إلى تسعة شهور مع السماح لهؤلاء العملاء باستخدام تلك التسهيلات أثناء الفترة ما بين استحقاق التسهيلات وحتى تجديدها (شركة مانترا، شهاب مصر، شركة بيت الحاسبات والالكترونيات).

(ب) ملاحظات أخرى تبين أثناء التفتيش الحالي على البنك:

- على الرغم من عدم تضمين جدول الصلاحيات الائتمانية المعمول به لدى البنك أية سلطات ائتمانية منفردة، إلا أنه لوحظ قيام بعض مسئولى البنك بالموافقة بالتجاوز عن الحدود المصرح بها أو تعديل أحد شروط الموافقة الائتمانية الصادرة لبعض العملاء من قبل اللجان المختصة.

(مطابع المكتب المصرى الحديث، الشركة المتحدة للاستيراد، شركة شهاب مصر، دار الصفا لتجارة وتصنيع الورق).

- لوحظ تكرار السماح بكشف الحسابات الجارية الدائنة لبعض عملاء التسهيلات الائتمانية بمبالغ كبيرة وفترات طويلة بما يخالف طبيعتها.

(شهاب مصر، سفارة للسياسة، منير نصيف وشركاه، شركة دار الصفا، المتحدة للاستيراد والتصدير، منير غبور).

- عدم تضمين الموافقات الائتمانية تواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء.

(شركة بركة للتجارة، شركة النيل التجارية، عيد المنعم الشرقاوى، نجار وشركاه).
- لا يتوافر بالملف الائتمانى للعميل (ع.1. ا. الطنانى) بوالص تأمين على المصنع المملوك له والمرهون عقاريا وتجاريا (من الدرجة الاولى) لصالح البنك منذ فترة طويلة بالإضافة إلى عدم تجديد بوليصة تأمين ضد السطو على المصنع الآخر لذات العميل والمرهون تجاريا (من الدرجة الثانية) لصالح البنك.
- عدم إعداد تقارير استعلام عن العملاء المتوقفين عن السداد بالرغم من استمرار بعضهم فى ممارسة نشاطه، وهو امر يمكن أن يؤثر على إمكانيات البنك فى إبرام تسويات مرضية معهم.
- عدم اشتغال بعض تقارير الاستعلام على بيان بأمالك العملاء وما يفيد الاطلاع عليها. (مؤسسة جنيدي).
- عدم اشتغال بعض الاعتمادات المستندية على مراكز العملاء فى تاريخ فتح هذه الاعتمادات للتأكد من سماح الحدود المصرح بها لفتح هذه الاعتمادات، وهو ما يتنافى مع ألف باء العمل المصرفى ولوائحه !!!
ويوصى التفقيش باتخاذ اللازم نحو تدارك الملاحظات السابقة.

«٥»

«تعميرة، ملاحظات
عن بنك التعمير والإسكان»

المتأمل لسياسة بنك التعمير والإسكان ذلك البنك التابع لوزارة التعمير والإسكان يجد أن هذا البنك يمارس نوعاً من «الضحت على النقون بما فيها المحلقة» وخداع البسطاء في مصر الذين يخاطبهم البنك مروجاً لمشاريح الإسكان «نظام التمليك» في المدن والمجتمعات الجديدة.

وتتجلى سياسة الخداع هذه التي يمارسها البنك تجاه المواطنين في الإعلان الأخير (أكتوبر ١٩٩٦) عن قيام البنك بتلقى طلبات المواطنين الراغبين في تملك وحدة واحدة في «مشروع مبارك» للشباب بالمدن الجديدة حيث طالب البنك الراغبين في تملك وحدة من هذه الوحدات السكنية البالغ مساحتها ٧٠ متر مربع - وفقاً للإعلان - بسداد مبلغ ٢٨٠٠ جنيه مصري «الفان وثمانمائة جنيه مصري» علاوة على ١٠ جنيهات قيمة الاستمارة التي ينبغي أن يقدم عليها طالب الوحدة السكنية طلبه مرفقاً بمستندات أخرى أعلن عنها البنك في حينه، ولقد كان ذلك في أكتوبر ١٩٩٦ وحتى نهاية ١٩ ديسمبر ١٩٩٦ (فترة تلقى الطلبات من المواطنين) والمبلغ إياه.

ثم يتعمد البنك - بالطبع - بالتنسيق مع الجهة الأخرى المسئولة عن هذا المشروع وهي وزارة التعمير تعطيل أموال المواطنين ٢٨٠٠ جنيه لكل شقة $\times ٣٠٠٠٠٠$ استمارة (أعلن أن هذا هو العدد الذي تم طبعه من الاستمارات) وبالتالي فالمبالغ التي سدها المواطنون للاستمارات فقط تساوى مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠، ثلاثة ملايين جنيه، (استمارات فقط) هذه الملايين الثلاثة عائد بيع الاستمارات «حيث أن ثمن الاستمارة هو عشرة جنيهات» هو بصرف النظر عن أن الحظ سيصاف من ويعطى ظهره أن.

ثم ٢٨٠٠ جنيه $\times ٣٠٠٠٠٠$ (استمارة) تساوى ٨٤٠ مليون جنيه نجد أن إجمالي ما حصل عليه بنك التعمير والإسكان من جراء الإعلان عن توسطه وقيامه بمهمة تلقى طلبات الجمهور مبلغ ثمانمائة وأربعين مليون جنيه - يعتمد صحة هذا الرقم على عدد

الاستثمارات المطبوعة - والتي بيعت بالكامل وليس لدينا في هذا الصدد معلومة مؤكدة عن العدد الذي تم طبعه من الاستثمارات بالتحديد إلا أن ذلك لا ينفي الغرض غير الحسن الذي يضره وأعلنه بنك التعمير والإسكان ووزارة التعمير أيضا .

فهذا المبلغ الذي يقارب المليار جنيه والذي دفعه المواطنون أصحاب الدخول المحدودة والذين يسيل لعابهم كلما سمعوا عن فرصة للحصول على مأوى يقوم البنك المذكور باستثماره بالتنسيق مع وزارة التعمير - لا نعرف أين وكيف ويكم يتم استثماره - ؟! لمدة طويلة تمتد من أكتوبر ١٩٩٦ تاريخ تلقى الأموال والطلبات وحتى أجل غير مسمى وغير محدد!!

ثم والمتوقع أنه في مارس ١٩٩٧ على أقل تقدير سيقوم البنك بالإعلان عن «سعداء الحظ» الذين فازوا بالوحدة السكنية في المدن الجديدة ويخطر باقي الجمهور ممن لم يحالفهم الحظ أو لا تنطبق عليهم الشروط بضرورة الحضور لاسترداد أموالهم التي دفعوها - وحرروا منها - ومن عاندها طيلة الشهور الماضية، والتي تقارب أربعة أو خمسة شهور!!! أي أن عائد الحرمان والانتظار الذي ينبغي أن يحصل عليه المظلوم المحروم - وهذا عدل - يذهب إلى (بنك التعمير ووزارة التعمير) - وهذا ظلم !!

فإذا كانت الحكومة ممثلة في إحدى وزاراتها والبنك التابع لها تمارس نوعا من التضييق والخداع يصل إلى هذا الحد المكشوف - الذي لا ينطلي على أحد - على جموع المواطنين فماذا تركوا للأخريين (إياهم) ؟!

ينبغي أن تتغير اللغة ويتغير الأسلوب الذي تتعامل به الحكومة مع رعاياها وأن تحترم عقولهم وأن تحفظ لهم حقوقهم لا أن تعتدي على هذه الحقوق، خاصة وأن معظم هؤلاء من «الناس الغلبة» والذين تجوز على معظمهم الزكاة والصدقات.

«٦»

بنك النيل

وينوك فيصل وقناة السويس والمهندس والدقهلية التجارى القروض قبل الضمانات.. أحيانا

ومن واقع قراءة فى الملف غير المنشور لقضية «نواب القروض»، والتي تحمل أرقام ١٥ لسنة ١٩٩٥ حصر تحقيق، وأمر إحالة جنائية رقم ٣٩٠ لسنة ٩٧ جنائيات الأزبكية، ورقم ١ لسنة ١٩٩٧ كلى شمال المقيدة برقم ١٩٩٧/٢٨ حصر أموال عامة عليا. من واقع القراءة نكتشف - ونخرج - بما يلى:

- صفر السن اللافت للمتهمين الأساسيين، وعلى سبيل المثال فإن المتهم ياسين عبد الفتاح عجلان رئيس شركة الأغذية المصرية (مصرفود) يبلغ من العمر أربعين عاما، والمتهم خالد محمد حامد محمود رئيس الشركة العربية لصناعة مواد البناء «بن لادن» يبلغ ٣٦ عاما.

- لا يمكن حدوث فساد مصرفى كبير دون وجود غطاء سياسى، وفى حالة القضية المنوه عنها، والمتهم فيها قيادات من بنوك: «النيل» و«فيصل الإسلامى» و«الدقهلية التجارى» و«قناة السويس»، نلاحظ أن المتهمين من رجال البزنس دخلوا فى علاقات - أو استفادوا علاقات - مع نواب البرلمان ومنهم من المتهمين توفيق عبده اسماعيل وفؤاد هجرس ومحمود عزام، تماما كما استغل رجال السياسة أنفسهم مواقفهم - كما تشير التحقيقات والاتهامات - ويبدو انه ما كان لأحد الطرفين أن ينجز ما يريد بدون الآخر. وسندع هنا جانباً الإشارة إلى إخلاء الدوائر عمليا أو مباشرة أمام هؤلاء لينجحوا فى الانتخابات البرلمانية بعد رفع الحصانة عنهم قبل فض البرلمان السابق (١٩٩٥)؛ أو وجود قرارات غير مريحة صادرة عن مكتبى النائب العام والمدعى الاشتراكى حيال بعض التصرفات، وعدم رفع الحصانة فى البرلمان الجديد عن محمود عزام رغم الشيكات ورغم تكرار مطالبة وزارة العدل ورئيس مجلس الشعب.

- ظهور أشكال جديدة للعب على البنوك منها: التوكيلات - التعهدات.. اقتراحات

التسوية المراوغة والتي تتكرر حتى بعد المثول أمام النيابة أو المحكمة - استغلال بنوك أخرى غير متورطة في محاولة لرمم الفجوة في اللحظة الأخيرة.

- استخدام أوراق بيضاء ومكاتبات «مضروبة» وشركات وهمية لأول مرة (شركات اليوم الواحد) في النصب على البنوك، والتعامل بأكثر من صفة مع البنك الواحد والرهان على أن المركز المجمع للعميل في البنك المركزي لا يُمكن من معرفة حقيقة الموقف لأن العميل له أكثر من واجهة وأكثر من شركة ظاهراً أو باطناً.

* وجود ضمانات بعقود عرفية وتصرفات عقارية لا يمكن الإمساك بها غير أنه يتم استخدامها للتهوئش بوجود ضمانات وأنه «لولا» كان فيه نيابات وعدم مرونة من البنك كان المشترين اشتروا العقار وكنا سعداء!!

* بداية ظهور فرق لشراء الديون الخاصة في مصر بل أن طالبى الشراء أصلاً من المدنيين وغير قادرين على السداد!! وهذه ظاهرة جديدة في الحياة المصرية بل أن كل متعثر كان يجامل صاحبه المتعثر أيضاً التقدم لشراء ديونه والعكس. ويраهن الاثنان على أنه ستحدث أثناء الشراء تنازلات ضخمة من البنوك يمكن أن تقيدهما.

* اللجوء في اللحظة الحرجة إلى إعلان عن بيع ما تحت الإيدى المدينة قبل أن يقع في يد البنوك التي اقترضوا منها مع أن ذلك نفسه لا يكفي السداد!!

* استغلال اسم مصر والاقتصاد القومى و١٥٠٠ أسرة عند كل مأزق أو طلب للسداد فعل ذلك برلمانى ولاحظنا أنه كتب صفته (مهنته) في قرار الاتهام «رجل أعمال» ولكن في شأيا الأوراق كتب : رئيس شركة محددة وصاحب عروض لتسوية ديون غيره!!

* يجب أن تكون رقابة البنك المركزى يومية.. هكذا علمتنا هذه القضية بالذات، فقد استغل المتهمون غياب رئيس مجلس الإدارة مدة اسبوعين للعلاج فى يونيو ١٩٩٥ وقاموا بتنفيذ أغلب فصول «المغامرة» المفترض طبعاً أن غياب رئيس مجلس أى إدارة لا يعنى «تسييح» الأمور لكن هذا ما حدث. وما يهمنى هنا هو أن يوجد الرقيب الشرعى الرسمى (البنك المركزى) بشكل يومى أو مستمر للحيلولة دون وقوع مصائب كتلك.

* خلت أوراق القضية من أى اسم لى بنك عام. وليس معنى ذلك أن البنوك العامة خلو من الفساد لكن بكل أمانة فإنه لم يحدث أن وقع فساد فى بنك عام على هذا النحو.. ربما بسبب تكوين بيروقراطية البنوك العامة وأشكال الرقابة عليها أو لآية أسباب أخرى. المهم لا

هو أنه لم يحدث مثل هذا التسبب المثير في بنك عام.

ومن خلال الأوراق التي تشمل النص الكامل لقرار الاتهام في القضية، وعروض السداد المختلفة التي صدرت من بعض المتهمين قبل الإحالة إلى النيابة، وأثناء التحقيق، وردود البنك عليها، وأيضا مطالبات البنك لمجلس الشعب ووزارة العدل برفع الحصانة عن نواب القروض «وبالذات أحدهم» ذلك الذي وقع على ١٢ شيكا لم يتمكن البنك من صرف أي منها، والمذكرات المرفوعة من بنك النيل إلى المدعى الاشتراكي في فترة ما بعد بدء التحقيق في القضية، والتي تطالب بالتدخل لتمكين البنك من استرداد حقوقه، ومن مذكرات إحدى ابنتي رئيس مجلس الإدارة إلى جهات مختلفة (هي د. منى استاذ النقود والبنوك بكلية الاقتصاد) ومن أوراق أخرى، من كل ذلك اخترنا اللقطات التالية وهي من المذكرات المرفوعة إلى المدعى الاشتراكي، وبقينا فإن تلك المذكرات لا ترقى إلى أن تكون أدلة على أحد أو أدلة معه لكننا عرضنا لها لأننا لاحظنا أن البنك فيما يبدو كشف كل ما لديه بوضوح فيها استنادا إلى أن المدعى الاشتراكي جهاز يأخذ بالقرائن والشواهد أكثر من الأدلة، وأنه لا يحتاج «إثباتات» لكل ما يكتب، وقد فضلنا هنا حذف الكثير من البيانات الخاصة بالأشخاص المبلغ ضدهم في المذكرات، اكتفاء بعرض أهم ما فيها ودلالات، باعتبار أن الأسماء لا تعنينا.



نواب القروض.. أو قروض النواب.. أو قروض ع الكيف «كله ذى بعضه» المهم أن محصلة ذلك «كارتة مصرفية» جرت فصولها وأحداثها في بنك النيل، ولأن «كورنيش النيل» دائما «طريق العشاق» فلقد كان بنك النيل أيضا شاهداً على علاقة عاطفية مثيرة أحد طرفيها «طالب القرض» والطرف الآخر «مانحه».

فلقد أرسل السيد / عيسى العيوطي رئيس مجلس إدارة بنك النيل عن طريق المستشار القانوني للبنك مذكرة إلى السيد المستشار / للمدعى العام الاشتراكي - لم يتضح تاريخها - وإن أشير إلى أنها في نهاية ديسمبر عام ١٩٩٥، يوضح فيها مديونيات السيد / (ع.م) بصفته الشخصية وأيضا بصفته رئيسا لمجلس إدارة «الشركة للاستيراد» شركة توصية بسيطة.. وبصفته ممثلا للشركة الخالدية للمقاولات واستصلاح الأراضي وشركة ذات مسئولية محدودة، حيث بلغت إجمالى هذه المديونيات:

١ - أرصدة مدينة (سحب ع المكشوف) ٦٨١٤٥٣٢٧ جم (ثمانية وستون مليوناً مائة خمسة وأربعون ألف ثلاثمائة سبعة وعشرون جنيهاً).

ب - تعهدات من بنك النيل الى بنوك أخرى مثل بنك المهندس وبنك القاهرة - فرع قصر النيل - بلغت جملة هذه التعهدات لهذين البنكين أو للشركات التي تتعامل معها بلغت ٦٢,٢١٢,٠٠٠ جم.

(اثنان وستون مليوناً مائتان واثنى عشر ألف جنيهاً) أى أن إجمالى المديونية على السيد / (ع.م) بلغ ٣٠٧,٣٢٧,١٣٠ (مائة وثلاثون مليوناً ثلاثمائة سبعة وخمسون ألف ثلاثمائة سبعة وعشرون جنيهاً).

ويقول السيد / عيسى العيوطى فى مذكرته للسيد / المدعى العام الاشتراكى ما نصه: «المهم أن هذه المجموعات الثلاث التى يقودها المُبْلَغ ضده السيد / ع.م بطريقة مباشرة أو غير مباشرة استولت على أموال البنك على النحو المشار إليه بالبلاغات دون أن تترك تحت يد البنك من الضمانات ما يكفى لسداد مستحققاته وإن هى تركت فلا تعدو أن تكون عقود بيع عرفية لبعض قطع الأراضى الموضوع اليد عليها بمعرفتهم، الأمر الذى عرض أموال المودعين بالبنك الى خطر محقق يتعين معه تدخل السيد المستشار المدعى العام الاشتراكى، بحكم السلطة القانونية المخولة له، لوضع الأمور فى نصابها».

انتهى نص ما ورد فى مذكرة العيوطى الى المدعى الاشتراكى وعليها نقول: هل رايتم عبثاً واستهتاراً وإهداراً لأموال المودعين بشكل سافر أكثر من ذلك؟

اليس غاية فى الغرابة أن يقول السيد / العيوطى فى مذكرته أن هذه المجموعة استولت!! كيف استولت؟! وماذا كانت وسيلتها فى الاستيلاء؟! ثم يقول بعد «استولت».. «دون أن تترك تحت يد البنك من الضمانات»، «وإن هى تركت فلا تعدو..» يا سبحان الله!! إلى هذا الحد تصبح مئات الملايين من أموال المودعين العارفين الشرقاء مجالا للاحتيال؟! ومن الذى يجعل ذلك يسيراً عليهم؟

هم أولئك الذين اتعنهم الناس على أموالهم؟! هل بهذه الطريقة «تحفظ الأمانات» وتؤدى إلى إلهائها؟!

هل رايتم أو قراتم أو سمعتم عن بنك يقرض العميل عشرات بل مئات الملايين ثم يقول لك.. لم يترك للبنك أية ضمانات؟! (طب إبيته الملايين على أساس إيه؟! أم أن عبارات

الغزل وبقات القلوب كانت هي الضمانة الوحيدة لهذه القروض؟! نقول ذلك ولا نطعن في شخص أو نزاهة الأستاذ عيسى العيوطي فقد شهد له كثيرون بالاستقامة (وربما كانت المذكرات المذيلة بتوقيعه - رغم المتخذ العديدة - تشير إلى ذلك) لكن المسألة ليست نزاهة شخص، بل سلوك مؤسسة، ليست واقعة واحدة كهذه كفيلا بدق ناقوس الخطر إزاء ما ينتظر قطاعنا المصرفي من مصير مجهول وتحتم على أصحاب القرار التحرك السريع لتعديل كثير من القوانين السائدة في هذا القطاع للحيلولة دون إهدار أموال الناس وقطع الطريق على المتلاعبين بكل شيء - حتى بالمعاطف - حتى لا يستولوا على ثروات المودعين بهذه الطريقة.

* أيضا قام السيد عيسى العيوطي بإرسال مذكرة إلى السيد / المدعي الاشتراكي عن طريق المستشار القانوني لبنك النيل.

ضد

١- شركة وتمليك المساكن - ذات مسؤولية محدودة ويمثلها المهندس «يحيى ا. محرم» بصفته رئيسا لمجلس الإدارة.

٢- السيد المهندس / يحيى بصفته الشخصية شريكا في الشركة.

٣- السيد / ياسين. ع. بصفته الشخصية شريكا في الشركة.

٤- السيد / ابراهيم. ع. بصفته الشخصية شريكا في الشركة.

٥- السيد / محمود. ب. أ. س. بصفته الشخصية شريكا في الشركة.

٦- السيد / سيد م. ش. بصفته الشخصية شريكا في الشركة.

٧- السيد / اسماعيل م. ش. بصفته الشخصية شريكا في الشركة.

٨- السيد / معتصم ا. س. بصفته الشخصية شريكا في الشركة.

والشركة مكونة من مجموعة من الأشخاص بعضهم ممن شملهم قرار الاتهام.

بعد عدة سطور من مذكرة رئيس بنك النيل لا داعي لسربها نأتى إلى الفقرة التي يذكر

فيها رئيس البنك خطورة الوضع وخطورة هذه المجموعة ويقول:

«شركات بهذه الثقافة تتعامل مع البنوك في عشرات الملايين من الجنيهات - (بالمنااسبة رأس مال الشركة ٢٥٠ ألف جنيه) وتقترض بالملايين!! كيف؟! العلم عند الله!! مقابل ضمانات وهمية استناداً على مهارة القائمين عليها في كيفية التعامل مع البنوك!!»

أى والله هذا نص ما ورد فى مذكرة رئيس البنك الى المدعى الاشتراكى
شركات تافهة.. تحصل على الملايين من البنوك.. مقابل ضمانات واهية!! التعامل مع
البنوك.. وكأن البنوك «كهنوت» ينبغي على من يريد التعامل معها العلم بأصول الحرفة
ومهارات الخداع والتضليل، ثم بعد ذلك يطالبون «بالسرية»!!
ونحن نسأل رئيس البنك... إذا كانت الشركة تافهة، وال ضمانات وهمية، فمستولية من

١٠٤

عموماً يقفز إلى الذاكرة على الفور المثل القاتل: «المال السايب يعلم السرقة» وهذا ما
حدث بالفعل، المهم أن إحدى الشركات التافهة هذه حصلت من بنك النيل على قرض قدره
(٢٧) مليون جنيه لتمويل نشاطها فى شراء أراضى بالقاهرة والإسكندرية بضمان رهن
قطع أراضى (ضمانات لا يعتد بها).

وقامت الشركة بسحب الـ ٢٧ مليون بالكامل يوم ١٦/١/١٩٩٥ بموجب ٣ شيكات.
٨ مليون لأمر بنك الديقهلية التجارى لحساب شركة الخالدية للمقاولات، ١١ مليون لأمر
شركة الخالدية للمقاولات

٨ مليون لأمر شركة المحرم (ملك السيد / ياسين) وعند هذا الحد لم يظهر
للشركة أثر!! هكذا تقول المذكرة؟! وتقول المذكرة:

«وحيث أن الشركة لم تقم بسداد أى مبلغ حتى الآن وبلغ الرصيد المدين لها من واقع
الدفاتر الخاص بالبنك حسبما هو مبين بكشف الحساب حتى ٣١/١٠/١٩٩٥
(٢١٠٨٥٤٤٧) (واحد وثلاثون مليون وخمسة وثمانون ألف وأربعمائة وسبعة وأربعون
جنيهاً)!! وانتهت المذكرة.. وليس لدينا أى تعليق فالمذكرة فى حد ذاتها خير معلق وهى
أبلغ من كل تعليق!!

* مذكرة الثالثة من السيد / عيسى العيوطى رئيس بنك النيل عن طريق المستشار
القانونى للبنك الى السيد المستشار/ المدعى الاشتراكى ضد:

السيد / خالد م.ح محمود المقيم فى ش جامعة الدول العربية - العجوزة - الجيزة
(وهو أحد المتهمين الأساسيين فى قرار الاتهام) المبلغ ضده أحد اضلاع مجموعة تكونت
فى الفترة الأخيرة للإتجار بأموال البنوك فى الأراضى القابلة للبناء والتقسيمات وإقامة
العمارات وإعادة بيعها بهدف تحقيق ربح فاحش وسريع، ولقد أسلم زمام قيادته إلى

السيد/ محمود ع.ف.ع.

بدأ المُلْبَغ ضده بالتعامل مع البنك عام ١٩٩٢ بأن تقدم بطلب منحه تسهيلات ائتمانية لتمويل بعض المشاريع ووقع عنه بالتوكيل على هذا الطلب السيد / محمود ع.ف.ع. الذى تعامل مع البنك بهذه الصفة باسم المبلغ ضده لكن على ما يبدو أنهما اختلفا فأراد المبلغ ضده من قبيل الاحتياط أن يحصن نفسه ضد مفاجآت الأيام فاتخذ الإجراءات التالية:

أولاً، استكتب السيد / محمود عقود بيع عرفية لبعض قطع الأراضى التى يمتلكها الأول بعقود بيع رسمية أو عرفية تغطية لمطالبات البنك له فى المستقبل.

ثانياً، أعاد بيع الأراض التى تلقاها من السيد / محمود الى البنك بذات القيم التى اشترى بها منه تخلصاً من مطالبة البنك له.

ثالثاً، بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤ أبدى عن طريق وكيله الدكتور / مصطفى السعيد المحامى رغبته فى تسوية رصيده المدين وفق الأسس المبينة بالطلب مشيراً الى أن العقارات التى أعاد بيعها للبنك مقدمة كضمان للمديونية القائمة، غير أن التسوية لم تتم فبقى الحال على وضعه.

رابعاً، بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٠ نبه على البنك فى كتاب وجهه إليه بإلغاء التوكيل الصادر منه للسيد / محمود وعدم اعتماد أى تحويل أو صرف نقدية الى البنك من غيره مع الإبقاء على الضمانات التى تحت يده - أى البنك - (يقصد عقود البيع العرفية المشار إليها فى البند السابق) .

ثم نأتى الى نهاية المذكرة التى تقول:

«ومن ثم يتبقى عليه مبلغ (١٦٠.٥٩٨.٠٠) ستة عشر مليوناً وتسعة وخمسون ألف وثمانمائة جنيه مصرى عليه أن يسدها إلى البنك!!

هكذا تهدر الملايين ويستولى عليها المغامرون بسبب غيبة الحصافة المصرفية البديهة والتعامل مع الملايين بالضبط كالملايم.

♦ مذكورة رابعة أى «لقطة رابعة»..

من السيد / عيسى العيوطى.. الى السيد / المدعى الاشتراكى ضد :

١- شركة للاستثمار العقارى ويمتلكها ثلاثة من الأصدقاء يشملهم قرار الاتهام.

نترك الأسماء ونصل إلى فقرة في المذكرة تقول: «بتاريخ ٦ مارس ١٩٩٥ تقدمت الشركة المبلغ ضدها « الأولى » الى البنك بطلب منحها تسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك لتمويل شراء قطعة أرض بمنطقة المجمعى بالاسكندرية ك ٢١ على أن تقوم بسداد هذا القرض على ٨ أقساط متساوية بعد فترة سماح ٦ شهور.

وقصة هذه الأرض المطلوب تمويلها فى الأصل مملوكة للسيد / محمد علاء الدين بركات وموضوع اليد عليها من الغير، وقد بيعت من الملاك بموافقة ممثل واضعى اليد مقابل « جُمْل » معين عن كل فدان الى السيد / غطاس صليب غطاس بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٢ يناير ١٩٩٣.

تنازل غطاس صليب غطاس عن هذه القطعة الى كل من م. عبد الوهاب وياسين ع. أ. ع. السيد ح ك وجميعهم ممثلين لشركة (.....) للاستثمار العقارى وبذلك تحرر عقد آخر بتاريخ ٧ فبراير ١٩٩٤ ولكي يتم صرف التسهيل تم الاتفاق على أن يتعهد بنك الدقهلية التجارى بموافاة بنك النيل بتوكيل رسمى يبيع له التصرف بالبيع والرهن فى قطعة الأرض المذكورة إذا ما قام بنك النيل بموافاته بإشعارات إضافة تبلغ ١٧ مليون جنيه لحساب شركة (.....) للاستثمار واعتماداً على التعهد من بنك المقروض فيه أن يحترم تعهداته كان عليه، وقد تسلم مبلغ ١٧ مليون جنيه، أن يوافى بنك النيل بالتوكيل المذكور ولكنه لم يفعل حتى الآن وسوف يقاضيه البنك قضائيا وإداريا.

قد يقال وما سبب تدخل بنك الدقهلية التجارى - ولأزال الكلام للمذكرة - تبين من الأوراق أن ملاك القطعة الأصليين (السفير علاء الدين بركات وآخرين) أصدروا التوكيل رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٩٤ مصر الجديدة النموذجى الى بنك الدقهلية التجارى يبيع له البيع لنفسه وللغير مسطح الأرض المذكورة ولابد أن يكون ذلك بناء على طلب المبلغ ضدهم.

المهم أن الرصيد المدين للشركة حالياً قد بلغ ١٤٩٣١٤٩٧ (أربعة عشر مليوناً تسعمائة واحد وثلاثون ألف أربعمائة سبعة وتسعون جنيهاً) وامتنع الشركاء والشركة عن سداد هذه المديونية فضلاً عن إهدارهم عمدا ضمانات البنك!!

نلاحظ هنا تواطؤ البنوك ضد بعضها، أى أن العدوى انتقلت من الأفراد فى تحايلها على البنوك وأصبح هناك تحايل بنك على بنك آخر.. (ولسه ياما فى الجراب يا حاوى!!).

♦ اللقطة الخامسة:

مذكورة من السيد / ميسى الميوطى عن طريق المستشار القانونى لبنك النيل الى السيد المدعى الاشتراكى ضد:

١- شركة المجموعة (.....) للإنشاء والتعمير ش.م.م ويمثلها السيد / ع.ع. ١. جزاير بصفته رئيسا لمجلس الإدارة والعضو المنتدب.

٢- السيد / (ع.ع. ١) بصفته الشخصية - المقيم فى شارع الملك الافضل بالزمالك.

٣- المهندس / محمد كامل م.ع بصفته الشخصية - المقيم فى شارع محيى الدين أبو العز - المهندسين:

* حيث أن المبلغ ضده «الثالث» رئيس شركة يقال لها الوطنية للتنمية العقارية وهى مدينة لبنك النيل بمبلغ ٢٤٥٣٨٦١٦ جنيه (أربعة وعشرين مليونا وخمسمائة ثمانية وثلاثون ألف وستمائة وستة عشر جنيها) بالإضافة الى مبلغ ٥٢٠٠٠٠٠ (اثنين وخمسون مليون جنيه) تعهد بسداها الى البنك لمواجهة تعهد البنك لبنك أخرى لحساب شركات أخرى (مبلغ عنها جهاز السيد المدعى العام الاشتراكى).

والشركات التى أسسها المهندس محمد كامل م.ع أو ساهم فى تأسيسها، غرضها شراء وبيع وتقسيم الاراضى، ومن ثم فهى فى حاجة الى تمويل ضخم وليس أسهل عليها من أموال البنوك!!

وكلما حل به أمر واحتاج الى أموال وحالت مديونية شركاته القائمة دون الحصول عليها أسس شركة جديدة باسم جديد وطلب لها تسهيلات.

* من هنا ولدت الشركة المبلغ ضدها «الأولى» التى أسسها فى شكل شركة مساهمة مصرية رأس مالها المخصص به ١٠ مليون جنيه، والمصدر ٢٥٠ ألف جنيه، المدفوع منها ٦٢٥٠٠ جم، الشركاء فيها ع.ع. ١. جزاير وحصته ١٥٪ ، ومثل على علة وحصته ١٥٪، ومحمد كامل م.ع حصته ٧٠٪ وأقاموا من الاول واجهة لرئاسة مجلس إدارة الشركة، حيث صدر قرار تأسيس الشركة وقيدت فى السجل التجارى تحت رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٩٥ الجيزة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٥ يوم أريعاء حيث المفروض أن تبدأ نشاطها فى هذا التاريخ فكان أول نشاط لها أن توجهت الى بنك النيل يوم الأحد ١٩ مارس ١٩٩٥ أول يوم عمل تالى لتأسيس الشركة بطلب منحها تسهيلات ائتمانيا بمبلغ ٢٦ مليون جنيه بغطاء ٢٥٪

ويضمنان تقديم قطعتي أرض بناحية رشدى بالاسكندرية وما سيقام عليها من مشروعات.
تمت الموافقة على الطلب ساعة تقديمه وبالتالى تم لها سحب المبلغ ٧٥٪ من الحد
المطلوب أى ١٨٤٧٠٠٠ جم تم تقسيمه بينهم على الوجه التالى:

٨٣١٧٣٨٢ لحساب شركة النملة «ياسين ع.أ.ع»

٧٥٥٣٤٢٤ لحساب الشركة (.....) للتنمية العقارية محمد كامل م.ع

٢٥٩٩١٨٤ لحساب السيد إحسان م.د

عند هذا الحد انتهى الغرض من تأسيس الشركة وانتهى دور السيد/ جزارين وأصبح
الذى يخاطب البنك مباشرة هو محمد كامل م.ع، أى أن عمرو جزارين كان رئيساً لمجلس
إدارة الشركة لمدة ٢٤ ساعة فقط، على ما يبدو، لايتزاحم البنك والإيقاع به فى الشباك!!

ونحن نرى من خلال المذكرة أن الضمانات كلها عقود عرفية يتعذر تسجيلها أو رهنها
وبالطبع نتساءل: وطالما انها عرفية كذلك كيف يقبلها البنك ويعتد بها كضمان!!!

وحيث انه لم يتم سداد أية مبالغ منذ سحب المبلغ فى ١٩ مارس ١٩٩٥ حتى الآن رغم
الوعد الكثيرة التى تلقاها البنك وقد بلغ الرصيد المدين حتى نهاية أكتوبر ١٩٩٥
(٢٠٦٢٠٥٩٠) عشرون مليوناً ستمائة وعشرون ألفاً وخمسمائة وتسعون جنياً!! فقد كان
لزماً أن يتم التبليغ!

◆ السادسة:

مذكورة من السيد / عيسى العيوطلى الى السيد / المدهى الاشتراكى ضد:

١- الشركة (.....) للتنمية العقارية ش.م.م ويمثلها السيد المهندس/ محمد كامل

م.ع.

٢- المهندس/ محمد كامل م.ع. بصفته الشخصية.

والموضوع طويل وكبير..

المهم أن الشركة «عائلية» وترتبط بشركات أخرى تباشر نفس النشاط وهنا تعهدات
بنكية متبادلة بين النيل والدقهلية التجارى وهؤلاء العملاء .. وتلاعبات وتحالفات ومناورات
وعقود عرفية وضمانات وهمية لا وجود لها.. الى آخر هذه الاعمال.

والالاف للفقير أن المذكرة تقول بالنص:

«هذه الشركات الهلامية لا يمكن أن يتعامل معها بنك قطاع عام ولذلك لجأت الى البنوك

الخاصة!!» وهى شهادة جيدة لبنوكنا العامة - أيا كانت الأوضاع والتساؤلات على طرق منحها الائتمان - المهم أنه فى نهاية المذكرة.. فإن المطلوب من الشركة هذه هو الآتى:
١- ٢٤٥٣٨٦٣٧ (أربعة وعشرون مليوناً وخمسمائة ثمانية وثلاثون ألف وستمائة سبعة وثلاثون جنيتها) الرصيد المدين حتى نهاية أكتوبر ١٩٩٥ بخلاف الفوائد والعمولات ابتداء من أول نوفمبر ١٩٩٥.

٢- ٥٢٠٠٠٠٠٠ (اثنان وخمسون مليون جنيه) قيمة التعهدات الصادرة بناء على طلبها لأمر بنكى القاهرة - قصر النيل والقاهرة باركليز، والتي يطالب بها بنك الدقهلية التجارى!! وليس لدينا تعليق!!

وفى النهاية فتحن نود أن نقول تعليقاً على التعهدات البنكية بين البنوك وبعضها البعض، كما هو حادث بين بنك النيل وبنكى الدقهلية التجارى والمهندس على سبيل المثال، فإن مثل هذه التعهدات، والتي تعتبر كضمانة للعميل فى بنك آخر عند البنك الذى أصدر هذه التعهدات، فلم لا تلغى هذه التعهدات البنكية وبدلاً من أن يضمن العميل بنك معين لتسهيل حصوله على قرض فى بنك آخر .. لماذا لا يتوجه العميل مباشرة بضماناته الى البنك الذى يطلب منه التسهيل بدلاً من هذه «اللفة» والتي لا تخلو من مجاملات وربما مؤامرات كما رأينا إذ أنه من الممكن للبنك «مصدر التعهد» أن يكون ذلك مجاملة للعميل وخاصة إذا كان ذو نفوذ وما أكثرهم، وبالتالي يصبح «تعهد البنك» فى هذه الحالة وسيلة لابتزاز وخداع البنك الآخر الذى سيمتنع العميل الائتمان!!
إننا نقترح إلغاء التعهدات للصورية أو المضروبة.. أو على الأقل دراسة ذلك.

﴿٧﴾

الظلام المصرفي والظلام المضاد

ثمة مساحات يمكن شغلها باستهلاكات مليئة بالإثارة لتقديم هذا الحوار/ التحقيق، لكننا لن نفعل. الموضوع جاد، وأطرافه محمود عبد العزيز و«الأهالى» وقراؤها ولا أظن أن طرفاً منهم مشغول بالإثارة أو «غاويها». نحن نسأل عن إسرائيل والجهاز المصرفي المصري.. عن رجال «البنزنس» وقروضهم وميلهم مؤخراً للابتعاد عن البنوك العامة (هل بعد أن «هبروها»؟) وتأسيس بنوك خاصة بهم أو إدارة تعاملاتهم عبر بنوك أجنبية وفروعها.. عن مصير تقارير جهاز المحاسبات بشأن البنوك وكنا قد نشرنا فى «الأهالى» لأول مرة فى تاريخ صحافتنا تقريراً منها عن البنك الأهلى ذاته. نقاش اللعبة العثمانية لتأسيس شركات سرعان ما تخسر، والخوف من أن يفعل البنك الأهلى شيئاً شبيهاً ولو بحسن نية. نسأل عن إسراف محمود عبد العزيز فى استخدام أفعال التفضيل عند وصف وضع بنوكنا ومخاطر الائتمان فيها.. عن الوساطة فى القروض، وعلاقة أحد أقارب بقرض الشركة التى ملك أغلب أسهمها أمير عربى معروف. عن حجب القروض عن الصغار.. عجز البنوك عن تعبئة المخزرات، وبقاء كتل هائلة من السيولة غير محددة السلوك خارج الجهاز المصرفى، عن الذى أسماه محمود عبد العزيز «مرحلة الظلام» فى البنوك، أى فترة الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات، والذى نعتبره نحن الظلام المضاد حالياً، حيث يتزايد خضوع أموال الشعب (المسخرين) فى البنوك لمتطلبات رجال البنزنس وبيروقراطية قطاع الأعمال الفاسدة، لا لمصلحة الوطن أو المصلحة القومية الحقيقية.. نستفسر عن خطاب محمود عبد العزيز المفرط فيما بعد أحداثه المصرفية وقبوله المحافظ لمعدلات شفافية منخفضة بلبلى «زعله» من موضوع «الأهالى» وثمة علامات استفهام حول فساد المنطقة الرمادية فى البنوك، أى التى لا تطلها التحقيقات ولا القوانين، وعن مرحلة ما بعد مكاسب الخصخصة فى بنوكنا والتى تنذر بالويل، وانعكاس البيئة السياسية على البنوك بما يقترب من انعكاسها عليها فى مرحلة «الظلام» دون أن يشكو أحد هذه المرة.. أسئلة



١/ محمود عبد العزيز

وأستلة وتفرجات وتنوعات استهامة
وحوار دام ساعتين فى الطابق
الخامس والثلاثين من برج البنك
الأهلى على النيل، حيث المشهد
الاجتماعى التراچيدى.. المعروف
والمتمثل فى تقابلات البرج - بولاق
والسبتية، والزمالك/ أبو العلا، والذى
شبع رسدا. كان هدف محمود عبد

العزيز «المشروع» هو تسويق النشاط المصرفى لبنوكنا بعامه ولبنكه بخاصة، وكان هدفنا
«المشروع» هو تسويق أسئلة الرأى العام فى سوق البحث عن إجابات حقيقية ومن هنا
جرت المقاطعات والتشابكات.

بدا الحوار بدرشة حول الإصلاح والمصارف المصرية استهلها الأستاذ محمود
بالقول: أنا بنوك عامة ووارث أنظمة معينة تعرفها ولا يخفى عليك أنه يتم تحسين الأحوال
كل سنة فمن حقنا نقوم برسالة تحسن.

العالم كله يأخذ بالإصلاح الاقتصادى، احنا آخر من مارس الإصلاح الاقتصادى فى
العالم.. احنا سيبنا مساحة وأنا عارف أنا بأخاطب «الأهالى» وأنا مش حزب ولا لى
أيديولوجية ولا أى حاجة.. ومصر من أوائل الدول التى فكرت فى الإصلاح الاقتصادى..
فأكرة منذ سنة ١٩٧٤ (الانفتاح الاقتصادى) ونحن آخر من ينفذه كما يجب أن يكون
التنفيذ ولسنا متسرعين فى الإصلاح وأنا باتكلم بمصادقية شديدة يعلمها ربنا وهى أن
أصحاب القرار فى مصر متخوفين جدا من آثار الإصلاح الاقتصادى واللى أخطر
الإصلاح وجعله متدرج على حوالى ٢٠ سنة هو القلق على الطبقات الفقيرة أو المتدنية .

الذى تم عمله فى روسيا فى سنة واحدة اتعمل عندنا فى ١٠ - ١٢ سنة وهذا لتلافى
الآثار السيئة للإصلاح الاقتصادى. أنت بتقول لى إعط نفسك فترة للمناورة، حتى يمر
أسوأ ما فى طوفان الخصخصة لكن إلى متى سنناور؟ وهل نترك المناورة والتأخير إلى
حد التهديد بقطع علاقتنا بالعالم؟ اللى أنت بتقوله نكى (والكلام موجه للأهالى) لأنك
تعطينى فرصة لملاحظة الأخطاء وعدم الوقوع فيها، فمثلا بولندا أو روسيا إذا كانوا

اخطاؤا فى حاجة أقوم اتلافها أنا ويعد ما يكونوا مروا بتجارب شديدة، كده النجاح الذى نصل اليه يبقى مؤكد نتيجة التانى والدراسة والمشى بطريقة «وعلى قد لحافك مد رجلك» فى الإصلاح ومراعاة الظروف الاجتماعية هذا كلام سليم لكن أيضا أنا فى البنوك مختلف: لقد وقعت على اتفاقية الجات والغريب مقتحم دارى وخلص جاي جاي ومقدم على بلوة، فانا حتى اتفادى هذه البلوة لازم أقوى وأتعلم، الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال: «من تعلم لغة قوم أمن مكرهم» عايز أعرف نفماتهم طالما إن ده فيه مصلحة للانتعاش فى بلدى والنمو، لقد بدأنا بالبنوك أولا وهمه اللى عملوا إصلاح اقتصادى فى مصر: توحيد سعر الصرف - تحرير سعر الفائدة - ضبط الائتمان والكلام اللى انتم عارفينه ده - وتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة دى كلها تنمو من خلال البنوك محدش يقدر ينكر هذا.

أن الألوان نجنى الثمار بقى... يا فرحتى بالمؤشرات .. أنا عاوز الرفاهية.. الثمار اللى اسمها معدل النمو. الدولة ليست لاعب فى الملعب من الآن فصاعداً هى حكم فى الملعب.

س - لكن فيه قرارات سياسية تتخذها لا تتفق مع دور الحكم؟

ج - الدولة مثل القاضى دورها مثل دور القاضى، هذا الدور هو الذى تمارسه الدولة فى ظل الاقتصاد الحر فلازم تجيب القطاع الخاص وتشجعه وتدله وتجعله يعمل شركات ويشغل عمال، لكى تحقق معدل النمو اللى اقترينا فيه من ٥٪.

س - أنا أقول أتمنى إن الدولة المصرية تبقى قاضى.. لكن مثلاً فى البنك الأهلى أحياناً

يتم التدخل من الدولة لصالح شركة مثل «المقاولون العرب»، هل ده دور القاضى؟

ج - أنا لا سياسى ولا حزى .. أنا رجل «تكنوقراط» رجل بنوك.. صدقنى الدولة عمرها ما قالت لى إعط «المقاولون العرب» - الدولة لا تتدخل فى أعمال البنوك.. اسمع كلامى أنا.

مصباح: انت عندك المعلومات؟

الأستاذ/ محمود: أنا باقولك المعلومات أه..

الدولة لما تلاقى للمقاولون العرب على خلاف مع البنوك ويلاش المقاولون.. بلاش أسماء فلنقل شركة المقاولات (١) على خلاف مع... والعمال سيطروا وغير قادرة على دفع ما عليها للبنوك، والبنوك عمالة تحسب عليها فوائد والمالية تعطيها الأصل من غير فوائد.

الدولة تحاول تتدخل ولا تستطيع أن تفرض رأيا على أصحاب الشأن.
المقاومات مدينة للبنوك، والبنوك عازية فلوس من المقاومات ومالهش دعوة بالمالية، هنا تتدخل الدولة لفض الاشتباك ولحنا آخر من اشتغل مع «المقاولون» لعلكم.
وفيه بنوك فى مصر لا تعمل فى المقاومات بينما ده نشاط عالى الكثافة العمالية مولد للدخل، يعنى لما تحب تعمل انتعاش فى دولة هات نشاط المقاومات وده موجود فى العالم كله وابنى كبارى وابنى طرق وافحت الشوارع وابنى عمارات واعمل تنمية عقارية تقوم تضخ اموال فى السوق يحصل انتعاش انت فاهم كلامى يا أخ مصباح.. ماشى، لكن أن تحجم عن تمويل صناعة المقاومات كثيفة العمالة عالية العائد فى الخدمات دى يبقى خسرت كثير.

مصباح، أنا فى اقتصاد حر وكمودع أنا متضرر من هذا التدخل لحساب شركة المقاومات، ولا حظ لا اتكلم هنا كسياسى له أيديولوجية؟

أ/ محمود، مين قال لك إن المودع متضرر؟

مصباح، طبعا سعر الفائدة ممكن يكون ٤ ٪، مثلا بدل ٣ ٪، ١٠ ٪ لو مفيش مجاملات مع الإقراض يبقى أنا خسرت فعلاً.

أ/ محمود، فى أسئلتك المكتوبة هنا فيه أسئلة أنا لى اعتراض عليها.

مصباح، الأفضل

أ/ محمود، لست لا متضرر ولا حاجة.. انت متضرر عندما يهبط سعر فائدتك عن سعر معامل التضخم فى المجتمع ولقد عشنا ٣٠ - ٤٠ سنة فى هذه الحالة، انت بتسألنى عن مقولتى مرحلة الظلام المصرفى مرحلة الظلام فى مصر جعلت المخدر أصبح مسروق لحساب المقترض. بمعنى تدخر ١٠٠ جنيه النهارده تأخذهم بعد سنة على الورق ١١٠ جنيه وحقيقتهم ٩٠ جنيه يبقى انت خسرت.

أما المقترض العكس، يقترض منى ١٠٠ جنيه يريدهم ١١٠ بعد سنة وحقيقة المبلغ الذى دفعه ٩٠ جنيه فانت سرقت المخدر لحساب المقترض، انت سألتنى بتقول توظيف الأموال ظاهرة، توظيف الأموال ظاهرة نشأت نتيجة خلل فى السياسات النقدية القديمة، السياسات النقدية المختلة فى مصر فى الـ ٣٠ - ٤٠ سنة اللى عشناهم دول سنوات عن الضباب!

كان فيه انهيار فى القيمة الشرائية لعملك والتضخم بيعلى قوى لما تكون انت مدخر الـ ١٠٠ جم وكلنا عشناها فى هذا الطرف.

واحد قال لك هات الـ ١٠٠ جم عندى أنا وحايك ٢٢ جنيه فى السنة حلالاً طيباً يعنى ٢٢٪ هل ستفرض ؟.. ان المودع حينما لجأ الى توظيف الأموال كان مدفوع بخلل سياسات نقدية بتسرقه لحساب المقترض.

مصباح، لكن الودائع كانت بتزيد فى البنوك أيامها يعنى كان فيه إمكانية لو بدتتم جهد تبعدوا الناس عن هذا الوهم؟

ا/ محمود: بتزيد ٧ - ٨٪ انت تلمس نقطة ثانية تزيد الودائع الآن ١٥٪ وهناك سوق مال زاد بـ ٤٠ - ٥٠٪ هل نسينا يا أخ مصباح إن البنوك كانت هى المحتكر الوحيد، انت ماكتش قدامك حد غير البنوك حيث لديك مال فائض لازم تروح البنك حيث تحتاج فلوس لازم تروح البنك... الآن الوضع مختلف يا امير.. جالى عميل سحب ١٠٠ ألف جنيه من البنك وهرب لوعاء ثانى لا ازعل. أهلاً بنقص الودائع عندنا فى سبيل انه يتوجه لسوق المال يدخل فى السندات والأسهم وصناديق الاستثمار ويشترى قطعة أرض ويبنيها ويعمله عمارة، مرحلة النمو والانتعاش كده، هوه كده.

لما أقول أنا عندى ١٧٥ مليار ودائع فى البنوك المصرية بمعدلات نمو ١٥٪ شىء يشرفنا، ويعدين انت بتتكلم فى أسئلتك على أفعل التفضيل، أنا أتحدى - من موقعى المهني - وأكتب دى على (اى على لسانى) انه يكون فيه معدلات توظيف فى المنطقة بتاعتنا أو حتى جيراننا بما فيهم اسرائيل، فيها معدل توظيف للودائع فى البنوك كما فى مصر ٩٨٪

مصباح: ٩٨٪ من الودائع

ا/ محمود: أيوه أرقامى بقول

١٧٥ مليار ودائع

سلف ١٢٩ مليار (ائتمان)

وأنا بلكمك من الذاكرة.

مصباح: نعم

ا/ محمود: استثمارات مباشرة ومشروعات جديدة ٤٢ مليار ومشروعات واستثمارات

فى أوراق مالية - استثمارات متوسطة - وطويلة الأجل مجموع الاثنين ١٧١ مليار يبقى ٩٨٪ معدل توظيف عالى جدا.. نتحدى.. نحن أفضل، أنا مش باتحداك انت، أنا باتحدى أستلثك، نحن أفضل معدل توظيف فى المنطقة، وأيضا أفعال التفضيل الأخرى اللى انت ماسكها على فى كلامى وأنا مسئول عنه، طرحتها فى المؤتمر الاقتصادى والكل كان موجود قلت.

أتحدى بأسعار الائتمان المصرفية، أتحدى الـ ١٤٠ دولة اللى فيها اقتصاد حر إن فيه دول بتعمل أحسن منها، ما هو الأحسن فى ٩٥٪

نحن نعطى لك على ودائعك ١٠,٥٪. لما بأخذ الوديعة بتاعتك عليها أعباء. أعباء فنية + أعباء إدارية وترجمتها كالتالى: ١٥٪ فى البنك المركزى ودائع بدون فائدة + مرتبات الموظفين وخلافه.. يعنى تكلفة جميع الموارد بتاعتى تصل إلى ١١,٥ - ١٢٪ عند إقراضها فى مصر وسعر الإقراض فى العالم كله مرتبط بسعر الخصم ومؤشرات أخرى.

فى جميع دول العالم العميل يقترض بما يزيد عن سعر الخصم فى المتوسط من ٢-٣٪ على الأقل.

سعر الخصم فى مصر هبط إلى ١٣٪ ومتوسط سعر الإقراض فى مصر يقترب من سعر الخصم يعنى ما بين ١٢,٥٪ - ١٣٪ فنحن أقل سعر إقراض وأقل هامش ائتمانى فوق السعر وسعر الإقراض الأساسى فى مصر محسوب ١٢٪ وأنا أقرضك بواحد أو اثنين فوق الـ ١٢٪ هذا ائتمان رخيص ومغرى حتى أشجعك تيجى تأخذ فلوس تعمل استثمار، تشتري أوراق مالية، تأخذ فلوس وتعمل انتعاش وتؤجر عمال فى ورشتك، وتزيد من إنتاجك، أرجو أنى أكون جاوبتك.

مصبحاح، لكن لاحظ أن حضرتك - أقصد البنوك - صغرت الملعب على «قد حركتك» أو قدرتك على اللعب، بمعنى أن الفلوس اللى فى البنوك ١٧٥ مليار فقط إنما لو كان فيه تعبئة مالية للمدخرات مفروض توصل لـ ٣٠٠ مليار ساعتها المؤشرات فى البنك الأهلى وغيره حتختل؟

أ/ محموده أبوه - هذا حقك - أول مرة اتفق معاك - ما قلته حق. ظاهرة الاكتناز (الإخار) خارج الجهاز المصرفى، الكلام ده مضبوط وسليم، ضعف العادة المصرفية فى

مصر والإقبال على البنوك أضعف، هذا كلام سليم، فيه منخدرات كثير برة (خارج) دائرة البنوك، إنما هناك أيضا « نصف الكوب المليان » وهى إن احنا حينما بدأت المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادى وهى النمو أعلننا سياسة من اتحاد البنوك يعلمها الجميع وهى سياسة ثلاثية الأركان:

١- الخطر عالى فى مصر: لا أدقق فى الخطر قوى وأغامر بشكل محسوب ولكن لا أترك بنكاً ينهار أعمل توزيع للمخاطر الكبيرة على البنوك أقسمها على ١٠ بنوك.

٢- أقلل المنافسة «الخاية» وأوزع الخطر على البنوك بحيث لا ينهار بنك بمفرده.

٣- أقدم منتجات مصرفية جديدة واللى يهمنى فى الكلام ده حاجة.. حاولنا منذ ٣ سنوات تغيير شكل الخدمة المصرفية.. نغير الأسلوب فى العمل داخل البنوك.. نعمل البطاقات الاستهلاكية.. نبلغ المستهلكين لكى يشتركوا الإنتاج فعملنا برامج لتمويل المستهلكين.

بطاقة لتمويل المستهلكين وعمالين ندفعكوا ٥٥ يوم بلا فوائد تاخذ البيلة وتبلسها وبعد ٥٥ يوم تدفع أول قسط، لا ينكر أحد إن احنا عمالين نشغل، لم تبلغ المراد طبعاً لكننا نحاول.. نعمل على تحسين الخدمة المصرفية لجذب المزيد من المدخرات داخل البنوك، والسبيل الوحيد لدخول المدخرات للبنوك هو أن تمنح ائتمان للمستهلك وتعمل انتعاش فى البلد، هناك أيضاً العادة الإسخارية وعدم الثقة من بعض الناس فى أنهم يضعوا أموالهم فى البنوك وهذه ظاهرة فى كل الدول المتخلفة والنامية - مثلنا - لكن ألا تعترف أن الإحجام ع ، العمل مع البنوك قل الى حد ما وأن فيه تحسن لكننا لم نصل الى الذروة فى تحسين أداة المصرفية ورفع مستواها؟ فى اعتقادى وبالإساليب التى تتبعها فى البنوك المصرية « نجبر الناس على أنها تضع فلوسها فى البنوك، من خلال الشيكات المعتمدة بين العملاء البنوك - إلغاء تعريف الخدمات المصرفية وتخفيضها للحدود الدنيا - هذا السوق سوق شترين ونحن نتنافس مع بعض فى تخفيض العمولات.

والجديد فى الأمر - عندنا القانون - فيه صفقة تسعيرية للعمل، افترض إن انت جيت عميل عندي أعطيت لك صفقة ائتمان بسعر فائدة كويس.. مجزى يعنى.. ويعدين جيت تعمل شيكات معتمدة الصرف فقلت لى العمولة دى عالية على، بدل ما أخسرك «كزيون» أخفض لك عمولة الشيكات لأن انا - كبتك - كسبان منك فى الفوائد، يعنى صفقة الائتمان

على بعضها .

مصباح، فيه حاجة لاحظتها وهى أن المسافة بينك وبين أى قائد ثانى فى البنك مسافة واسعة.. مفيش مؤتمر حد من البنك الأهلى بيتلكم إلا أنت.. مثلاً فى مدينة برج العرب محدش اتكلم إلا أنت، ولا حتى مدير الفرع الجديد؟

أ/ محمود، إحنا بنباهى بقيادتنا، عارف الزميل بتاع برج العرب روح أقعد معاه، جدع ولد زى الفل، إحنا بنباهى بيه.

مصباح، طيب ما قدمتش ليه؟

أ/ محمود، لأن الناس كلها عارفاه ويتعامل معاه كل يوم وحافظاه وعارفة زوجته وأولاده وأمّه، أنا متأكد من إن أكبر قدرة على الحوار الديمقراطى موجوده داخل البنك الأهلى وهو أكبر بنك به قيادات مؤهلة.

مصباح، يعنى أنا أقدر أعمل حديث صحفى مع أى مدير ثانى فى البنك.

أ/ محمود، أى والله، بس انت بيخافوا منك.. انت بالذات لانهم عارفين اتجاهاتك.

روح اتصل بواحد من غير ما تخطرني وشوف النتيجة اللي حتقابلها، العشرة الكبار دول اعضاء مجلس الإدارة ولجنة السياسات أى واحد عنده مقومات مثلى ولكن كل واحد له دور.

الرئيس البنك وده مسئول عن كذا وده عن كذا

تحدث مع أى حد، الائتمان، تحدث معهم، اتحدك أن مالفتش رجل الائتمان «جوهرة» يفهم فى الائتمان أكثر منى أنا، أنا باقولها لك ومسئول عن اللي باقوله لأن صنعته الائتمان، اسأل عن الاستثمار وعشان الميزانية.. حسين عبد العزيز أو حافظ الغندور، فى الاستثمارات أساتذة بس هيه الصحافة، موضوع الصحافة ضاغط علينا .

مصباح، مهارات الاتصال مسألة بالغة الأهمية لأى قائد فى أى مؤسسة حديثة.

أ/ محمود، أكثر واحد يلخذا مواعيد ويعمل شغل أنا، أنا اتحدى أى كوابر بنوك أخرى، عندى كوابر بيحسدوني عليها، أنا عارف بنك مصر ومشكلته عايز يأخذ حد من عندي وأنا موافق وما باقولش لا أنا موافق أنه يتأخذ حد من عندي لبنك ثانى.. البنك الأهلى تخرجت منه قيادات ٢٥ بنك فى مصر حينما توجد وظائف قيادية شاغرة فى بنك عام أول ما يبحثوا عن أحد «يبصوا» فى كوابر البنك الأهلى، لأن إحنا عاملين شغل ضخم.

مصباح، البنوك في فترة الظلام بتعبيرك كانت تستطيع إيقاف الاختلالات التي كانت موجودة بأساليب فنية، هريا من ضغط السياسي لكنها لم تفعل؟

/أ/ محمود، عندما تدير اقتصاد مخطط اقتصاد الأوامر فيه كل شيء مسعر سعر الفائدة، سعر الإقراض...

مصباح، أنا كنت بالاحظ إن كل قيادات البنوك أعضاء في الاتحاد الاشتراكي - زى الآن غالبا - كل الناس موجودة في الحزب الوطنى - فى اللجنة الاقتصادية، اللي هيه بتضع السياسة.

/أ/ محمود، لا أريد أن أدخل في هذا الحوار السياسي، وأنا في السياسة متزعزعلش مني.

مصباح، لا.. العفو

/أ/ محمود، أنا عمري ما دخلت الحزب الوطنى ولا أى حزب في مصر ولا أعرف باب الحزب الوطنى ويشرفنى أن أقول لك إن أنا بنك لكل مصر.. بنك قومي تملكه مصر كلها.

نحن لا نفرق بين أى حزب وآخر في التعامل لأنها تبقى كارثة مصرية.

مصباح، لم يكن هذا هدفي من السؤال، أننى أنا أقول إن قيادات البنوك حتى في السبعينات والستينات كانوا يقدروا يقللوا من الأثر.

/أ/ محمود، يا عم طب وأنا مالي ما يقللوا.. انت بتحاسبني على قرارات قبلى ليه؟ هم لهم دورهم وأدوا في ضوء طاقاتهم هو تفنكر كان رئيس البنك الأهلى كان بيقتعد يعمل الكلام ده من ٢٠ سنة - أن كل همي أن أحصن.

نفسى قبل ما أدى للمالك العائد اللي هو عايزه، وهذا حقى بأحصن نفسى ومركزى المالى.

مصباح، تزود في الاحتياطات..

/أ/ محمود، طبعا.. برافوعليك البنك لا يستطيع زيادة رأسماله كما يريد انن باعتمد على الموارد الذاتية يعنى أغذى نفسى من نفسى زى ما بتعمل مصر للطيران، بدل ما تقول للحكومة عايزه طائرات تشتري الطائرات من مواردها الذاتية..

طبعا احنا بنوك عامة واردة أوضاع معينة يا مصباح فلانم أراعى أوضاعى أنا مش بنك «عايش في الطراوة» أنت تسأل عن ضعف دورنا في القروض صغيرة نحن نعطي

٣٥٠ مليون جنيه قروض صغيرة ونساعد الصندوق الاجتماعي في أهدافه أعطى إضافة إلى قروض متوسطة الأجل وقروض لسد فجوات صناعية بـ ٩٪ مع ضمانات لكى لا يساء استخدامها وأنا رئيس بنك ثانى وعارف السياسة فى البنكين وهناك باكسب نار وهنا باكسب هنا نصف نار والكلام ده يدل على إيه؟

على أن اختلاف الشكل القانونى يؤدى لاختلاف الأسلوب.

مصباح: من ضمن الأسئلة سؤال يقول البنوك المشتركة فى البداية قلنا دخلنا عليها علشان التكنولوجيا واكتساب الخبرات والتقنيات والآن يقولك لازم تنسحب البنوك العامة منها إيه القصة وإزاي كان بنك واحد من دول بيربح أكثر من صافى ربح بنوك القطاع العام الأربعة؟

أ/ محمود: اتعلمنا منها فعلا لكن أنا مع فض الاشتباك الآن أنا مقتنع بهذا والبنوك العامة لازم تخصص نفسها بعد كده إلا إذا تغيرت الدنيا ورجعنا اشتراكيين ثانى يبقى «يعدلها ربنا».

مصباح: هوه احنا كنا اشتراكيين؟

أ/ محمود: والله ما أنا عارف؟

مصباح: كنا بين بين..

أ/ محمود: أنا فى الحقة دى لا أيديولوجية لى ولكن لما حين نقلد أنظمة العالم الجديدة مش معناها إن احنا مبهورين بها إنما غير كده مش حاعرف اشتغل.

مصباح: الذين أخذوا تسهيلات وقروض كبيرة يعنى فوق أربعين ألف جنيه ظهر من تقارير المحاسبة انهم فى البنك الأهلى ١٠٠٠٠ عميل بما يفيد أن القروض محجوبة عن قطاع كبير من الأعمال وصغار رجال الأعمال؟

أ/ محمود: لا محجوبة لا.. القروض تطلب ويوافق عليها. أنا لا أمشى فى الشارع وأقول: قروض.. مين عايز قروض.. قروض للبيع.. مين عايز قروض.. عشان نحجبها أو نبيعها.

مصباح: والله المفروض إن البنك دوره جزء منه ده؟

أ/ محمود: هذا عمل التسويق المصرفى.. كلامك صح مشيراً باتجاه الباب سيد قمر... اللى كان واقف هنا قدامك (أمامك) ده شغلته التسويق.. بس التسويق احنا بنركز فيه على

الموارد والودائع، وأيضا نسوق القروض للهيئات الكبيرة.. بصراحة كلامك صحيح.. هيئة الكهرباء عندما كانت تستلف «من يره» كنا زعلانين واستغرب ماهر أباطة وزير الكهرباء لما ذهبنا إليه وقلنا له: إنت عندك قرض من البنك الدولي بـ ٢٠٠ مليون دولار؟
قال: نعم.

قلنا له: احنا جاهزين نعطه لك ويقل ١٪.

وعملناها مع البترول.. ومع الألومنيوم.. ومترو الأنفاق هذه هي بقى القروض اللي «بيتسوق» فيها إنما بيني وبينك القروض الصغيرة اللي حتشوقها قريباً.. بس الكلام ده ساقله بتحفظ.. القروض الصغيرة، التي تتطلب أن أذهب للرجل الصغير وأدله وأقنعه أنه يجي البنك لأنه بطبيعته يخاف من البنك والبنك بالنسبة له ضخم هذه القروض تتطلب شيئاً مختلفاً عن التسويق العادي بشأن كده حينما عملنا أول ٥٠ مليون جم قروض صغيرة - انصرف منها ١٠-١٢ مليون وقعدت «راقدة» على قلبنا، لأن عبء القرض الصغير رذل وإجراءاته طويلة وماعندوش ضمانات، والموظف.. يخشى إن فلوسنا حتضيع، إلى أن وصلنا لفكرة جديدة عملناها واتوافق عليها من مجلس الإدارة.

نطلي حافز إيجابى للموظفين عند الصرف، حافز سلبى لو لم يصرفوا بهذا اتصرفت الـ ٥٠ مليون جم فى اسبوعين حطينا ٥٠ مليون ثانية وثالثة ورابعة تجاوزنا الـ ٢٠٠ مليون جم فى ٦ شهور، القروض الصغيرة دي هيه اللي عايزة تسويق احنا لسه بنفكر فى مشروع لسه هيطلع اسمه «بنك الفقراء».. لسه بنفكر فيه

مصباح: اقتراح وجيه جداً ورداً على سؤال حول البنك الشامل واستشهاد محمود عبد العزيز بتجربة طلعت حرب مع بنك مصر ودول العالم عن البنك الشامل الآن
قال / محمود: بيني وبينك فيه رأى ضد البنك الشامل، أنا أنظر للبنك الشامل نظرة مختلفة قوى..

وحينما ذكرت طلعت حرب، كان من هذا المنطلق، طلعت حرب كان لديه دافع وطنى وليس دافع فنى، أراد أن يناقش الانجليز؟ فيا أخى الفاضل.. طلعت حرب عمل البواخر.. شركة الخديوية.. عمل ستوبيو مصر، المحلة الكبرى، عمل أعمدة الاقتصاد التي لازالت تعيش حتى الآن. لقد نجح المدخل الوطنى لعمل بنك شامل فنياً.
والآن فإننا نراهن على إنتاج الفنى لتحقيق أهداف وطنية، لقد قلت فى قلب البنك

المركزى الالمانى إن فكرة البنك الشامل مصرية وليست المانية أو أوروبية وعموما يمكن السير على نفس الطريق وتحديث العملية ولو اقتضى الأمر أن يأخذ البنك الشامل شكل شركة قابضة كما تقترح أنت أو يعمل البنك نفسه عمل القابضة سيان يا سيدى..

وردأ على سؤال آخر قال / محمود عبد العزيز

أنا عندى ١٦٠ شركة تابعة للبنك الاهلى

مصباح: قل لى حضرتك شركة واحدة المواطن العادى حاسس بيه؟

/ محمود: هاقولك إيه ولا إيه

مصباح: قل لى حضرتك شركة.. قول لى مثلا الناس فى بولاق الذكور تقول إن دى

شركة عاملها البنك الاهلى؟

(اشارة محمود عبد العزيز الى شركة تنمية عقارية)

مصباح: ساعات تتكلم مع واحد يقول لك يا اخى ينعل ابو البنوك دول بيكسبوا ملايين

ويعطوننا ملايين، لكن لو عملت شركة تمس الوجدان الوطنى ووجدان المواطن صاحب اكل

العيش.. ساعاتها حتفرق حتى لو كانت الشركة دى صغيرة وملهاش فائدة مباشرة له.

/ محمود: طب حينما نعمل شركة لتعليم شباب الخريجين...

مصباح: هذا مفيد لاكل العيش فعلا إنما اللي تقعد فى الوجدان والتاريخ وتبقى حاجة

مستمرة شغل تانى. صناعة الرموز، عمل مهم جدا، يمكنك إحيانا عمل حاجة لا تكلف

كثيرا ولكن فيها رمز فيكون لها تأثير كبير.

/ محمود: حينما أشرت فى ٢٠ لاجتماع لبنك الفقراء ليل نهار هل هذه ليست صناعة

رموز؟ اسمع فيه حته متعجبك قوى: الاهتمام برجال الأعمال الصغار.. الحوار بينى وبين

رئيس الوزراء ايضا إن عدد رجال الأعمال المصريين القادرين والراغبين فى اقتحام مجال

المشروعات الكبيرة لا يتجاوز المائة وهنا البنك يحاول زيادة العدد بخلق واكتشاف رجال

الأعمال الجدد وتكوين طبقة تالية ممن يتوسم فيهم القدرة على الاستثمار والعطاء من هذا

المنطلق نفذت مشروعاً لمشروع لمدبرى الفروع فى قبلى ويحرق، للبحث عن الذى لا يريد أن

ياتى للبنك ويشتغل «على قدم» ده إحنا نجري وراءه نحاوله ونجيبه، حاجيب ١٥٠ واحد من

دول نبتدى نعلمهم فى قاعة المؤتمرات نظمنا ونعلم معنى إيه إصلاح اقتصادى وأوعيه

ونفهمهم ومعنى إيه للتصدير، يدخل البنك ويربح واعطاه التمويل الللى هو عايزه فى

مشروعاته الجديدة بحيث الـ ١٠٠ كبار أو الـ ٧٠ كبار المعروفين في البلد أخلق وراهم ٢٠٠ أو ٣٠٠.

مصباح، كويس

أ/ محمود، هذا هو السبيل الأول مديري الفروع يقوموا به أما السبيل الثاني. سيقوم به ناس كويسين في مصر زي المجموعة اللي انت شفتها أحمد ومحمد أبو العينين، أحمد بهجت، عبد المنعم سعودي طلبت منهم يرسلوا لى بيانات (أشخاص) يعرفوهم وأنا من بياناتهم سأعرف ماذا يعملون واحد بيعمل شكمان، واحد بيعمل جلبية أو بستم أنا مش حاعرف أبيع سيارة للخارج لكن أعرف أبيع بطارية، لذلك لازم نساعد هؤلاء نزود تصدير منتجات قطع غيار، دى الموضة الجديدة تصدير شكمانات وغيره.

وهناك القناة الثالثة، شركة تجميع مخاطر الائتمان الصغير لأن كل ما أبحث عن رجال أعمال لا أجد سوى هؤلاء السبعين.

مصباح، كان المفروض تبدؤا بما كان ينبغي أنا لا أقول هذا لأوجد عملاً للجماعة بتوع علم الاجتماع أصحابنا كان مفروض البنك يقوم بدراسة أنثربولوجية يتولى تمويلها لعمل استقصاء رأى جهات مختلفة وطبقات من الشعب المصرى.

أ/ محمود، فكرة كويسة

مصباح، تكتشف رجال الأعمال من ناحية ومن ناحية ثانية اكتشاف وتعديل الثقافة المصرفية السائدة عند العامة.

أ/ محمود، أنا مستعد أعطى لك بيانات بشركاتنا الـ ١٦٠ «تتخض» حين تقرأهم.

مصباح، فيه شركات تحت التصفية وشركات بتخسر الناس بتقول لكم انتم نفسكم عندكم شركات خاسرة ازاي حثبقوا مستشار استثمارى كويس لمن يريد؟

أ/ محمود، حين أعمل ١٠٠ شركة فيهم ٣ بيخسروا مافيهاش حاجة إنما لما الخمسرة تبقى ١٥٪ تبقى كارثة.

مصباح، فيه شركات عندكم عوائدها منخفضة جدا.

أ/ محمود، مفيش مانع ما هو اصل السوق يحتمل هذا وذلك لكن بفضل ربنا أن العوائد زادت عن الوضع الطبيعى خلال السنتين الماضيتين والشركات المتعثرة بدأت أحوالها تتحسن.

مصباح: من حقنا نساءوا - فعلاً - على طريقة الاسكندرانية (رغم أن مصباح من الغربية مش من اسكندرية) عن شركة «مايو» الوطنية ولماذا ساهمت فيها وهي شركة حزبية؟

أ/ محمود: السرية تمنعني أن أرد عليك.. لماذا «مايو»^(٩) الوطنية إنما حين طرحت الفكرة وطلب من البنوك الوطنية الدخول فيها دخول رمزي - الكلام اللي بأقوله ده مش عاوزه يتسجل.....

خلاصة رأى الأستاذ محمود أن عثمان أحمد عثمان طلب من رئيس وزراء مصر وقتها أن يطلب من البنك الأهلي أن يشارك وقد رفض رئيس ومجلس إدارة الأخير وكاد يطاح بقيادة البنك وفي الآخر تقرر المشاركة بمبلغ رمزي وقد أنهى محمود عبد العزيز كلامه بالقول: أنا لو فرقت بين المصريين بسبب السياسة أو المعتقد أو الأيديولوجية أو.. تبقى كارثة، دى مفخرتى انى بنك لكل المصريين، بنك قومى!

مصباح: أنا خايف إن «اللعبة العثمانية» لتأسيس الشركات التى مفادها قيام عثمان أحمد عثمان بتأسيس شركات من أموال غيره يؤسس ويجيب اقرباء وأصدقاءه لإدارة ما يخصها بمرتبات عالية وبعد شوية تنهار الشركة فيبدأ يصرخ طالباً نجده الدولة أو يتركها فأنا خايف البنك الأهلي يعمل ده ويقع فى نفس الخطأ ولو بحسن نية.

أ/ محمود: ما تخافش يا مصباح .. أقول لك حاجة - مش دفاع عن حد مش موجود - النظرية فيها تعجب إنما فيها احتمالات نجاح بدلا عن أن تدرس جدوى ٦ شهور.. عمل ١٠٠ شركة ينجحوا ٨٠ شركة ويقع ٢٠ الـ ٨٠ اللي نجحوا يشيلو الـ ٢٠ اللي وقعوا.. هى نظرية.

مصباح: مفيش ولا شركة نجحت من شركات عثمان بصراحة.. البنك الأهلي طبعاً ظروفه مختلفة لكن للاحوط أتمنى التحقيق فى انشاء الشركات أو المشاركة الكبيرة فيها. أ/ محمود: نحن لا نعمل أى شركة بدون دراسة جدوى والأطمئنان عليها لأن هدفنا هو النمو واعتقد انه كان هدفه (أى عثمان) أيضاً النمو - فى الغالب - بس الجو ماكانش ممهد قوى للكلام ده.

مصباح: المسئولين فى الجهاز المركزى للمحاسبات اشتكوا انهم منذ سنوات طويلة

(٩) هى الدار التى تصدر صحيفة « مايو » لسان حال الحزب الحاكم.

يتحدثون عن كثرة التسويات ويطالبون بوقفها لأن الأصل هو ما يسمى إعادة الجدولة إنما التسويات يتم فيها إسقاط جزء من الدين وبالتالي لا ينبغي أن يكون هناك تسويات وإنما إعادة جدولة.

أ/ محمود: ليس من العدل أنه حينما يتعثر العميل لسبب ما لا يد له فيه كأن يقع عليه «حائط» لا أرحمه.. كيف؟ لابد أن نعذر العميل فيما لا شأن له به وينبغي أن اتحمل معه الهم الذي أصابه، ليس من العدل لما يكسب «أحضنه» ولما يخسر أفكسه.

مصباح: أنت تعرض حالات خاصة

أ/ محمود: عندما يتعثر العميل ويقع عليه بيته مثلا ولا يتمكن من دفع الأصل والفوائد بسبب أن الحكومة «بيعت» البيت بتاعه أو أى سبب آخر لا يمكن أن نتركه.

نحن نعتقد أننا بنوك إسلامية أكثر من كثيرين يرتدون هذه العبادة من زاوية أن لدينا «مرحمة» إن الجدولة لا تكفى هنا صلتى.

مصباح: أنا واثق من كلامك

أ/ محمود: احنا عملنا مؤتمر عن «التعثر فى البنوك المصرية» والجهاز المركزى حضر وليس من مصلحتنا أن يزداد التعثر.

مصباح: لكن المشكلة أنه لا توجد جهة قطاع خاص - بما فى ذلك الأهالى علشان ماتزعلش - ورقها مضبوط أو كامل وبالتالي فانا أشك أن إدارات الاستعلام فى البنوك تستطيع أن تفعل هذا وترى كل شىء وتتأكد من ثقة كلام طالب التسوية أو حتى القرض.

أ/ محمود: العبرة عندي بالهوى والغرض مادام الموظف يده نظيفة خلاص، مادام ليس له غرض أو هوى فى قراره لا يسألنى عنه إلا من عيننى.

أنا مثلا أقدر أن هذا الرجل أودك تعثر بسبب سعر الصرف فاتخرب بيته، ولابد أن اتحمل معاه «حنة» وهو «حنة» والعالم كله ماشى على كده، احنا نحخترع العجلة!!

- أهلا وسهلا بالمنافسة... قالها محمود عبد العزيز حين سألته عن علاقة بنك مصر بالأهلى.

وأضاف: بنك مصر بنك عظيم وبنك خطير وقاعدته فى الريف المصرى وأعماقه إنما لا يمنع ذلك من التنافس لأننا لو تكلفنا فى كل شىء أصبحنا مع الاحتكار وضد المنافسة الشريفة وكل ما يمس بنك مصر بالخير يمسنا وأيضا ما يمس به البشر يمسنا.

ونحن - فى البنك الاهلى - كبتك رائد نحترم المنافسة ولا نهملها لكن نضعها فى المكان السليم، والسياسة التى اقراها «اتحاد البنوك» ان نقلل حدة المنافسة وايضا نوزع الخطر. مصباح: يقولون ان البنك الاهلى له نفوذ سياسى بعض الشيء الامر الذى يستغل البنك فى الحصول على المرتبة الاولى كل سنة ما تعليقك؟

ا/ محمود: تهمة لا ننكرها وشرف لا ندعيه، لن اقول اكثر من هذا، رينا يعلم اذا كان لنا نفوذ سياسى ام لا.

مصباح: الامرام - المؤسسة الصحفية - له نفوذ سياسى انا اعتبر البنك الاهلى مثل الامرام له ايضا نفوذ سياسى.

ا/ محمود: بالعكس... اعتقد ان البنك الاهلى بافكاره وسياساته قد يثير بعض المشاكل وانا اُنصَح (?) احيانا بتهدة اللعب عكس ماتقوله تماما وعموما رينا يسمع منك يا شيخ، عموما انا لم ارث البنك الاهلى عن والدى وليس لى نفوذ سياسى (مرتبة سياسية) ولا اعرف اين يكون حزب العمل او حزب التجمع، انا اعرف الحزب الوطنى على النيل لاننى انهب الى المجالس المتخصصة واره.

مصباح: على فكرة النفوذ السياسى فى مصر لا يأتى من الحزب الوطنى، احنا عارفين الثقل فين بالضبط؟

ا/ محمود: قلتها من شويه، ليس لى نفوذ سياسى..

نحن نستجيب للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، نتجاوب معها، والبنك الاهلى صانع الانتعاش والنمو وهذا شيء يشرفنا ومتقدمين جدا عن غيرنا فى النمو والإصلاح الاقتصادى وماشيين «زى الصواريخ».

مصباح: اريد ان اقول انه لما كانت الدولة «اقتصاد مخططه كانت البنوك تستجيب ولما اصبحت الدولة «اقتصاد حر» ايضا البنوك تستجيب، ما هو تفسيرك لهذا؟

ا/ محمود: يجب ان اكون فى المقدمة مع صاحب السياسة.. لازم نكون فى الطليعة من تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة ولسنا صناع سياسة عامة وإنما نحن صناع حرفة مصرفية فى ضوء سياسة عامة موضوعة فحينما يقال: نحن قررنا خصخصة البنك الاهلى لا املك ان اعترض وإذا تقرر الا يخصص البنك الاهلى فليس لى ان اعترض، انا عمرى ما احتكيت بالسياسة والمسائل ماشية معايا «نكد» ودائما يقال لى: خف يابنك يا

أهلى خليك، ذوق شوية. أنت عارف انه حينما يكتب شيء لا يعجبني أرد عليه بعد ساعة والأرزاق على الله.

أنا لعب دورى فى حدود دورى ولا أسمح لأحد أن يلعب فى دورى فى حدودى أنا كما لا أسمح لنفسى أن ألعب فى دور غيرى.

مصباح: صحيح الدولة هى مالكة البنك الأهلى لكن أن الأوان أن يكون المودعون فعلا هم «ملاك» البنك الأهلى.

أ/ محمود: كلام صحيح وأنا أحبك على هذا (ثم قام ليشد على يد المحرر).

مصباح: ندخل على اسرائيل.. حقيقى أنت حيرتنى فى برج العرب وبقيت مش عارف من كلامك فى افتتاح فرعكم هل الأهلى يتعامل مع إسرائيل أم لا؟

أ/ محمود: اسرائيل والبنوك المصرية قصة.. اسرائيل كائن موجود بيننا وجزء من منطقة الشرق الأوسط، نكاه المهنة الا نبالغ فى حجمه ولا نقلل من حجمه، نحن نستعد - كبنوك مصرية أن نصبح على قدم المساواة مع غيرنا فى العالم بندية كاملة.

ويبتحال عريبى لكى نخلق تحالف وتعاون مصرفى عربى يقدر يتعامل مع إسرائيل بقوة، عندما يحين الأوان وتلتزم ببعض الأمور التى نعرفها جيدا وهى:

١- أن تقتنع باستكمال حلقات السلام مع سوريا ولبنان والشعب الفلسطينى يأخذ حقه فى بلده.

٢- عندما يبدأ التطبيع السليم للعلاقات ويستتب السلام ستكون جزء من المنطقة -

شنتا أم أبينا - بما لها وما عليها - دون تسيد - بندية كاملة. هم لديهم فى اسرائيل

وعى مصرفى عالى ولكن على جميع الحالات البنوك المصرية أكثر صحة من البنوك

الاسرائيلية، صحيح هم لديهم العادة المصرفية ضخمة ولكن نحن لدينا «بنية خام»،

البنية الخام معدل نموها أعلى ونحن فرصتنا وتقدمنا وأسواق مالنا تتجاوزهم -

بإذن الله - فى الأجل المناسب خصوصاً لو دخلنا مع المنطقة العربية ومن هنا نربط

مصر بالمنطقة المصرفية العربية ونعمل على تكوين حلف عربى مصرفى قوى حتى

إذا دخلت اسرائيل شأنها شأن أى كائن.

مصباح: ولكن اسرائيل ليست قدراً، ودعونا ننظر للأمر بعد عشرين أو ثلاثين أو

خمسین سنة.

أ/ محمود: ليس من الذكاء أن «تهرول» ولكن أيضا ليس من الذكاء أن «تهون» لكى لا تأتى على غفلة وتجدهم داخلين علينا ونحن غير قادرين على التحرك.
مصباح: سؤال عن التعامل مع إسرائيل وتحويل ثمن البترول الذى يتم تصديره الى إسرائيل عبر البنك الأهلى.

أ/ محمود: المبلغ يقارب المليار ونصف المليار أى عائد عشرات الملايين هل تريدنى أن أتركه لأنه يأتى من إسرائيل وكامب ديفيد؟ أترك هيئة البترول؟ لاحظ فيه ناس نفسها تأخذها بكره الصبح.

مصباح: ولماذا لا تترك هذه الجزئية لغيرك من أى بنك مصرى لنحافظ على صورة البنك الأهلى، عبر الزمن.

أ/ محمود: أنا حريص على البنك الأهلى «أحرص» من أى شخص وحريص على عدم المساس به وموضوع دخولنا مع إسرائيل فى علاقات تم حسابها بدقة شديدة (اتحسب صبح جداً) ما هو العائد؟ وما هو الضرر؟ وما هو التصور؟ هذا الموضوع تم حسابه على أعلى مستوى ونحن لم نبدأ إلا بعدما جاؤا الى مصر، دول حتى كانوا عايزين يعرفوا مواعيد اتحاد البنوك العربية واتحاد بنوك مصر، رفضنا.

سؤال: الاسرائيلى الأمريكى حامل رسالة من «نتتياهو» من هو؟ ولماذا جاءك؟

ج : اليهود الأمريكان كلهم يحملون جنسيات مزدوجة وهذا رجل منهم. يريدون أن يعملوا تليفونات فى غزة ونحن قمنا بتمويل مطار غزة (فلسطين) فأحضر لى رسالة من نتتياهو أن نتولى تمويل عملية التليفونات فقلت له: أهلا وسهلا وإسرائيل نفسها تسهل التليفونات لغزة، وأنا الحقيقة لكى أكسب حاجة ثانية فى غزة قلت له: أنا جاهز ولكن لما أشوف الفلوس بتاعة التمويل الاول (المطار) أمول المشروع الثانى ولم يرد على، وراح أمريكا يتابع.

سؤال: التجارة البيئية بين العرب - العرب ٨% فهل الأمر كذلك بين البنوك العربية؟

ج : تعاملات البنوك العربية مع بعضها البعض تتزايد. البنوك تابع ولا توجد تجارة تتم من غير البنوك لكنها أكثر من ٨٪ ولا يمكن تكون أقل، ونحن مهتمين عربيا بموضوع ثانى هو تسويق القروض عربيا فمثلا عندى دين بدلا من أن أبيع للبنوك المصرية فقط ممكن تدخل معى بنوك عربية أيضا.

أيضاً نعمل تشريع عريبي موحد بين المصارف العربية أعمل Banking Data (بانكنج داتا) كل المصارف العربية.. كل مصرف يأخذ منها ويقول عنده كام وحقيقته وموقفه وتوجد استجابة عربية .

سؤال: تاريخكم الشخصي؟ أنت بدأت في البنك الأهلي وعبد المنعم بك رشدى كان يتنبأ منذ كنت موظفاً صغيراً أنك ستصبح قيادة كبيرة، الآن هل تكتشف أنت أحداً؟
ج: أكثر واحد يبحارب تركيز السلطة أنا أكثر واحد يحاول يقسم العمل الأدوار، أنا خناقاتي دائماً هنا معظمها للحد على توزيع القوى.

سؤال: ما أسميته «عصور الظلام»، كان تعبيراً شديداً الوطأة وأنت أطلقتها بعمومية؟
ج: خليك دقيق أنا أقصد البنوك فقط ولا أتحدث عن تقييم شامل لمرحلة من تاريخ مصر أقسم لك بالله أن هذه المرحلة ظلمت البنوك المصرية وحوّلتها إلى إدارات بيروقراطية.

سؤال: لست مختلفاً معك ولكن لا ينبغي التعميم على الوضع العام واستهداف مرحلة بعينها؟

ج: أنا بانكم في إيه يا أستاذ .. ما هو في البنوك فقط هو أنا بانكم في الاشتراكية.. فأكتر واحد يعطى تفويض في الاختصاصات أنا.. أنا نفسي ما حدش يدخل لى.. لا أريد أن أكون «غرقان». سلطات رئيس المجلس موزعة على «١٠» عشرة أعضاء كل شخص في الجزئية التي تخصه يشتغل كما يريد، بالعكس فيه ناس بتلومنى ويقول محمود أفندى لا يعمل.. وطول وقته بره.

سؤال: البنوك والاقتصاد «التحتى»، هذا الاقتصاد أنت قلت نسبة كبيرة جداً (٦٠٪) وبصراحة هذا الاقتصاد التحتى (قام على ذراعاه) أى بنفسه.. لا بفضلك ولا بفضل الدولة ولا بفضلنا هي «الأهالى»، هذا هو الذى يستحق فعلاً «تعظيم سلام»؟

ج: هذا الاقتصاد الذى أنجح الإصلاح الاقتصادى.. الاقتصاد الخفى وهو (٦٠٪) فى تقديرى - وقد أكون مخطئاً - فى تقدير «د. إبراهيم عريس» النسبة (٥٥٪) وأنا أقول النسبة أكبر من هذا أنا متفق معك تماماً.

هذا اقتصاد نكى وغنى ونبيه ويعيد عن الحكومة.. وحين أرى المؤشرات السليمة للحرية وحرية سعر الصرف أخرج ما فى جيبته وجاب ٧٠ مليار دولار فى ٢ سنوات فى

الاقتصاد المصرى تحويلات واستثمارات وحركة، هو اقتصاد ذكى والذكاء لا لوم عليه.. أهلاً بالاقتصاد الخفى مادام يزيد النمو والانتعاش ويخلق فرص عمالة فى مصر أنا عارف أن مشكلته إنه لا يريد دفع الضرائب العالية (٤٢٪) ضرائب عالية جداً عليه وعنده الكثير من الحق وعلى فكرة هذا الاقتصاد ليس هو غير الشرعى.. طبعاً نحن ضد المخدرات والبلاوى الزرقاء، وليس هناك من له فضل عليه (على الاقتصاد الخفى) وهو له فضل علينا أنه نجح الإصلاح.. والمصريين هم عمدة الإصلاح.

سؤال: الفرع الرئيسى لأى بنك فى الحالة المصرية يستقطب الأضواء والنعم؟

ج : خلاص المركزية انتهت واللامركزية أصبحت حقيقة واقعة.. توزع خدمتك وتجعل الماكينة تشتغل. التركيز انتهى. أنا حينما تسلمت راية القيادة نظرت إلى الفرع الرئيسى فى البنك الأملى كان فيه ١٨٠٠ موظف، الآن ٦٧٠ - ٨٠٠ موظف ونصيبهم من أعمال البنك يومها كان ٢٠ - ٤٠٪ ومن أرباح البنك ٨٠٪ اليوم ربع هذا الكلام التركيز فى أى حاجة خطر.

سؤال: غسيل الأموال والقوانين والإجراءات الدولية وإمكانية الإفادة منها؟

ج : بصراحة لا أعتقد أن عندنا «غسيل أموال» وتوجد مبالغة دولية فى الكلام عن هذا فى منطقتنا، يمكن فى أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، لكن ليس عندنا.

سؤال، لماذا؟

ج : أنا لا أعتقد.. أنا كبتك أحس وأشعر بالغسيل من عدمه، فى بنوكنا المصرية اتحاد البنوك عامل ٨ مؤسسات.. يا بنوك مصر خنوا حنركم لو حدث هذا يبقى فيه غسيل. الرد الفعلى بتاعنا وإحساسنا كبنوك عامة وخاصة لا يوجد غسيل لكن هذه التهمة تقال كى يهرب منا الناس يا أخ مصباح.

لكن أهلاً وسهلاً بالفلوس التى تاتى لتعمل تشتغل، وتساعد فى التنمية.. لو الناس عرفت إن فيه غسيل وتفتيش ع الغسيل، ومن أين لك هذا؟ لن يأتوا لاهم ولا أموالهم.

سؤال، أنا أخذت الكلام من د. ابراهيم شحاته.. أنا لست خبيراً، لكن فى بلدنا وهى

العالم توجد حركة هادرة لهذه الأموال؟

ج : ابراهيم رجل دولى.. أنا اتكلم عن مصر.

سؤال، فى أمريكا عندهم قواعد صارمة على الأقل بعضها مفيد، أكثر من ١٠٠٠٠ عشرة

الآلاف دولار هي أمريكا لازم كشف وتوضيح عن طبيعة المبلغ ومصدره؟

ج : هذا الابتكار أوروبى أمريكى وقصد منه تتبع الأموال لأغراض سياسية.. وحاجات مخدراتية.. عاين يحاصر الحركات التي تعمل ضده مثل «الإرهاب» وأنا لا أريد أن ألعب فى هذه المنطقة.. البنوك لا علاقة لها بالسياسة لكى لا يُساء استخدام هذه النقطة.. من يضمن أن قرار السلطة باعتبارك إرهابى هو قرار أمين وليس تصفية حسابات.. فيه كلام عن إصدار قانون فى مصر، لمنع غسيل الأموال أخشى أن تقولوا كلام كبير اعلامياً عن الغسيل فيصدر قانون يؤثر على البنوك ويؤدى إلى ضعف العادة المصرفية - الضعيفة أصلاً - ويستخدم لأغراض سياسية.

سؤال، بادروا انتم بالعلاج بموامل فنية؟

ج : كلية الاقتصاد قامت بإجراء دراسة وليس عندنا شيء يستحق. الأموال تغسل فى مكان آخر لكن فى مصر لا يوجد، هناك ضوابط وضعها اتحاد البنوك، وهى فعالة وكافية.

سؤال، ألا تبالغون البنك المركزى مثل أمريكا؟

ج : أنا ضد الحكاية دى.. نحن نخلف عن أمريكا.. هناك ملابسك الداخلية مرتبة.. لكن أنا عندى ظاهرة ناس لا تريد أن تحيط الضرائب ولا البنوك - أحياناً - ولا الحكومة بأى شيء.. هل مطلوب أقول لهم: لازم اسمك وزوجتك وأولادك ومن أين لك هذا؟ هل نحن فالحين إلى هذا الحد... قانون الكسب غير المشروع اللهم صلى ع النبى شغال قوى!! يعنى أقصد القول بأن هذا إزعاج آخر يهدد البنوك.. طبعاً لا المخدرات ولا الكسب غير المشروع ولكن لا تضيقوا على الناس حياتهم!! هناك سرية مشروعة.

سؤال، اعتراضاتى على البنوك الشاملة منها أن البنوك حنتوه فى زحام عملها ويبقى

فيه غسيل ومكوى؟

ج : أهلاً بأى اعتراض.. زى اقتراحك بشركة قابضة.. لكن أنا عامل حوائط صينية لكى «لا ينتكس» أحد فى غير مجاله ويستفيد من المعلومات الداخلية للبنك.. وكل ناس فى مجالها.

لقد ثبت ببين عريباً أهمية تجرئتنا فى البك الشامل.. كان هناك محافظ واحد يؤيدنى فى مؤتمر المصارف العربية بدمشق بعد فترة أصبح يؤيدنى محافظان وآخر اجتماع فى المغرب أيدى ١٣ محافظ لدعوة البنوك العربية إلى التوجه للمصارف الشاملة وتم وضع

ضوابط لها فى مسقط.. وهذه ليست بدعة، ولقد عملها طلعت حرب وقتنا لألمانيا هذه مدرستكم.. لكن الذى أسسها عندنا طلعت حرب عام ١٩٣٢.

سؤال، شامل (البنك الشامل) سيزيد فقط من دور المركز الرئيسى فى كل الدول العربية وستظل الفروع الصغيرة على ما هى عليه؟

ج : الذى ينشئ الشركات هو الفرع الرئيسى.. حينما أعمل قوانين الرهن والتأجير التموئى أدخلهم فى هذه الأعمال (الفروع) ولكن حينما أنشئ شركات أو أبيع أو أؤجر يكون الفرع الرئيسى.. نحن لا نغالى ولكن الوسطية.

الوظيفة التى لا تفيد مصر لا نعملها.. هناك يقولون لك النقل البحرى (فى الخارج) والتأمين البحرى، التأمين كله بيعملوه فى البنوك هناك، ولكن هنا أتخير ما يناسبنى تأسيس شركة تنمية عقارية سياحية - دخول شركة سمسرة - دخول شركة مخاطر مصرفية - الرهن العقارى.

سؤال، الرهن موضوع لا أريد أن أفتحه.. لا توجد فى مصر آليات مستقرة متقدمة لتسجيل الملكية وتسجيلها.. ترفع قضية بخصوص شقة تستمر ٨ سنوات مثلا؟

ج : هذا ليس عيبا فى البنوك.. هذا عيب فى نظام التقاضى.. لو حصل وأخذت منى ١٠٠ جنيه بإيصال أجرى وراك ٧ سبع سنوات رغم أنك وقعت وأقررت على ورق عندى بأنك أخذتهم، لكن النظام كده.

سؤال، الفساد فى المنطقة الرمادية.. أى الذى لا يحول إلى نيابات أو تحقيق داخلى، عندكم ما حجمه؟

ج : بالأمس كنت ألقى محاضرة على وكلاء النيابة.. سألونى نفس سؤالك بالنص.. أنا أمتنع عن الإجابة لكن أريد أن أقول لك كلمة «الملائكة ليسوا على الأرض» نحن بشر.. المهم أن نتخذ من الإجراءات ما يحول دون اتساع دائرة الفساد، الا يتم التوسع فيه، أن يصبح ظاهرة هذا خطر، أى واحد يقترب من شبهة المنطقة ليس الرمادية فقط، ولكن غير البيضاء قليلا، يجب بتره، وإلا أنا كرجل شريف «أروح فى داهية».

سؤال، حالات الفساد عندكم فى العشرين كم حالة (موظفون)؟

ج : أتحدى أن يكون قد حصل عندى حالة تمس الأمانة غير حالة واحدة فى خلال ١٠ سنوات، حالة واحدة.. رجل مشكوك فى أمانته هو لم يقبض فلو س ولكن «غطى» على

موضوع وخاف أن يبلغنا به «فى قرع النزهة» لن أقول أسماء ولكن هذا الموظف صرف تجاوز وزود ائتمان دون الرجوع لنا ويعدين أحس بالرعب سكت ع الموضوع لكن أنا أشهد أنه لم يستفد فائدة مباشرة والعبرة دائماً بالنفع والهوى والغرض.

سؤال، اليس واردة أن موظفين يستخدموا أسماء وهمية ويحصلوا على قروض؟ لقد لاحظت أسماء غامضة فى تقرير الحسابات، مثلاً اسم فاطمة ومحمد على ت.م حاصلين على حوالى ٣٠ مليون جنيه من البنك الأهلى من فرع بالأرياف يعنى مفروض هؤلاء ناس كبار ونشاطهم واسع وتسمع عنهم، هل سمعت أنت عنهم؟

ج : بيحصل.. بيحصل.. لكن إريد عدم ذكر الأسماء كل شئ جانز.. عندنا واحد انتصب عليه فى أحد الفروع، هو لم يأخذ شيئاً لكنه مدير عجوز وشعره شايب ووقع ضحية نصب من الجماعة بتوع السيارات. لم يأخذ مليم ولكنه لم يأخذ عناصر القرار فى اعتباره، ولكن لم يكن له هوى أو غرض.. وافق على إعطائهم الأوراق لامضائها وختماها بالخارج.. فذهبوا وزوروا الورق لكن ده ليس فيه شبهة عدم الأمانة؟ ولكن الظاهرة التى بدأت فى الظهور يخجلنى الإشارة إليها العيال اللى طالعين جدد ويسقطون فى الخطأ بسرعة.. رابطة المختلسين العرب بتاعة أحمد رجب.. على إيه.. ملايين، سرقة طوايع الدمغة من أوراق قرض مثلاً.. أكيد التربية لم تكن صح، لكن هذه ليست ظاهرة عندنا، فقط ٣ أشخاص من ١٠٠٠ شخص لهذا موظفو البنك زعلانين لأنى أطرحت القضية دى فى المؤتمر الذى نعهده السنة دى لكل مدراء البنك ويقولوا لاتقل فيه فساد فى البنك الأهلى لأن هذا ظلم للبنك ولنا.

هذه ليست ظاهرة عندنا، لكن أنا لن اطوعمهم وسأتكلم فى كلمتى أنا وليس فى ورق المؤتمر سأقول: لاحظت سيى وعدم انضباط والبنك الأهلى لم يكن كذلك، كل الحكاية حالتان لكن قبل أن تستشرى أريد أن ابعت برسالة (ماسيج) للمديرين كلهم لأن هذا أول مؤتمر يجمع كل المديرين.

سؤال، ماذا عن العملاء المحولين إلى الشؤون القانونية، العملاء وليس الموظفين هذه

المرّة؟

ج : لا يوجد - ليس بهذا الحجم - لا تمثل ظاهرة فى العالم كله من ٣ - ٥ ٪ نسبة الدين المتعثر إلى إجمال التسهيلات والقروض، المنطقة العربية ٤ ٪ ويخبثون الكثير لكن

نحن لا نخفى شيئاً، عندنا جهاز مركزي «رنل» وبحيق وحنيلي، وبينك مركزي ورقابة وشكاوي.

النسبة عندنا من واحد إلى اثنين يا اخوانا أي ١-٢٪ نحن أفضل من غيرنا.

سؤال: المشكلة هي التعتير المصنوع يا ريس؟

ج: لا اعتقد... إذا كنت تقبل حكمي، لو هناك حالة في كل ألف حالة.. هذه ليست ظاهرة.

سؤال: في هذه الحالة واحد يستفيد ٥ مليون ١٠ مليون وهذا مبلغ كبير جداً؟

ج: أنا لا أقل لك لا يوجد وليست معي عصا سحرية ويجوز لديك أنت معلومة صحيحة ١٠٠٪ لو وصلت علمي سأتحرك فيها، مثل ما ذكرت منذ قليل معلومة محمد وفاطمة أنا سأبحث وأعرف لك الحكاية، وأتحدى إذا كان موظف مستتر وراء اسمهما، ما الذي يجعله يعمل هذا التصرف، نحن هنا نوزع العطاء على الكل، الموظف عندنا مفروض مليون وعينه مليانة ومفروض يشيع، المدير عندنا يأخذ ١٥٠٠ جم يتركنا ويذهب للاستثمار يأخذ ٢٠٠٠ جم فرق لا يستحق. كثيراً ما يستعطفوننا ليأخذوا هذه الكفاة أو تلك لكن اتحداك أن يوافق المعنى.

سؤال: هل فيه أحياناً وساطات للحصول على القروض الكبيرة؟

ج: لا لكن هناك وساطات للعاملين (لتشغيل الموظفين)

سؤال: ساكلمك بصراحة.

ج: قول

سؤال: تعرف «فلان»، هل هو قريبك؟

ج: أيوه

سؤال: أنا سمعت إن فيه قرض كبير حصلت عليه شركة مالك أغلب أسهمها عربي

وقريبك ساعده في الاجراءات؟

ج: هو أولاً قرابة بعيدة لكن قرض إيه؟

سؤال: أنا سمعت قرض شركة (.....) أخذت ٨٠ مليون دولار وكان قريبك في الصورة؟

ج: إطلاقاً هو مستشار الشركة وعمل دراسة ومعه عبد المال خليف وشركة السكر، أتحدى حد يعمل كما عملنا مع هذا المشروع، لقد ظل المشروع متوقفاً ٣ سنوات، تغير

شكل الملكية وخرج الرجل السعودى منه والأمريكان كفوا عن العمل فيه، وجئنا نحن لنقول لازم يتم التصنيع محليا، المشروع كله نعمله شركة السكر المصرية بأمانة...

أحنا فى بلد الحقد، من حقدك تسأل عن موضوع الحقد، والغيرة، والتشنيع، بالعكس أنا أعطيت تعليمات عشان حاجة تانية إن قرايبي كلهم أنا الذى يأخذ القرار بشأنهم فى البنك والتعليمات معروفة بشأن أى قريب لى والمدير العام عارفها، فى يوم من الأيام أيقظت مدبولى من النوم.. هوه ينام بديرى شوية الساعة ١٠ كده، قلت له يا مدبولى هل حصل كذا فى منطقة كذا (الجيزة) قال هذه، منطقة محمد الموجى، كلمت الموجى فى حالة معينة يمكن اسمى يكون تم استخدامه فيها.

مصباح: أنا عارف كويس فيه مسائل التشنيع دى.. أنا نفسى اتعرض لها فى الأهالى ورئيس التحرير يقولك.

أ/ محمود: على فكرة فيه خصومة بينى وبين قريبة من الدرجة الأولى لى ولا نكلم بعضنا من سنتين - هى أكبر منى وهى التى ريتنى، بنتها هى التى لا تكلمنى بالمرة رفعت سماعة التليفونون وقالت لى: فيه شخص قريبي دخل البنك ويبيع كذا، وكذا، وتشك فى احتمال أن يكون قد استخدم اسمى ويمكن هذه هى الحالة التى كلمت فيها مدبولى بالليل والموجى ويشاء ربنا بعد ٦ شهور إن الحالة دى تكشف حاجة وربنا يكرمنا ونكتشف موظف غير أمين.

سؤال: رجال البنزنس منذ سنتين لم يصبحوا واضعين فى دخول البنوك العامة (ربما بعد ما استنزفوها..)?

ج: اه (تنهيدة) يمكن مش عايزين يدخلوا الضرائب وأيضا لا يرغبون فى أن تعرف عنهم الحكومة شىء.. أحيانا حين تطلب من رجل أعمال كبير بيانات معينة يتوقف عن المشروع، ويقول البعد عنكم غنيمة. وفيه ناس تقول: مراقب البنك الأهلى مثلا فى الجهاز المركزى للمحاسبات أكيد سوف يبلغ زميله مراقب الضرائب بأسماء معينة وأنشطتها ويتم ترويح اشاعات كأن يقال قلان أخذ قرض ٢٠٠ مليون جنيه من البنك الأهلى فوجد مسئولى الضرائب بعدها بقليل يقومون بالتفتيش عليه، فهمتتى، أيضا هناك النظرية التى تقول لا تدخل استثمار به مساهمة قطاع عام أكثر من ٢٤٪ لأن نسبة الاستثمار العام لو أصبحت ٢٥٪ سيدخل المشروع تحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، انن ابعد عنى

مش عايز فلوسك يا أخى مش عايز أكسب.

سؤال: الرقابة يفترض أنها لصالح الجميع..ولصالح المساهمين أنفسهم؟

ج : هذا يتوقف على أسلوب الرقابة، فالرقيب المعقول الهادئ يستطيع أن يكسب حب الناس للرقابة. الشرفاء يحبون الرقابة الشريفة المعتدلة انت مثلا عملت لى صداع فى أسئلة لكن لأن غرضك شريف، لابد أن أقدم غرضك.. المهم ألا يكون لدينا غرض أو نية «غير حسنة» فى البنك الأهلى.

الجهاز المركزى عندى «زى الفل» ويسعدنى أن بدء المناقشات معى يكون دائما بالقول: ليس عندى ملاحظات جوهرية على أدائك، الباقي مثل التى نقلت انت منها فى موضوع «الأهالى» [مصباح للتاريخ أهملنا الملاحظات النمطية وشبه الشكلية وغير المؤثرة عند عرض الملاحظات على البنك الأهلى فى «الأهالى» ومنها اسم المسئول الذى حصل على قرض ب نصف مليون جنيه ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتجاوز عن قرار رئيس الوزراء فى مرتبات وحوافز المديرين وزيادة النقدية فى الصندوق.. إلخ.

سؤال: لكن ألم تلاحظ انسحابات لرجال الأعمال من عندك؟

ج : يستحيل ينسحب من الأهلى من تعامل معه.. لو حدث تصبح أزمة وأحاسب مدير الفرع الذى يهرب منه عميل.

سؤال: قد لا يخرج ولكن أى زيادة فى تعاملاته يذهب بها لبنك آخر؟

ج : ممكن يحصل.. لكن طبيعة المنافسة غالبية، وفى مؤتمر مديرى العموم فى الندائ منذ فترة قريبة، بعضهم قال إن فيه ناس بتنافسنى وتعطى ب ١٠,٥٪ وأن البنوك الخاصة أسرع هذا «منطقى».. أنا أدير بنك خاص.. هناك صاروخ ان واضرب مثل: زميل فى البنك الخاص حادثنى هاتفيا على سفر للخارج لمهمة ووافقت له تليفونيا وسافر ورجع وأخذ بدل سفر ولا يوجد ورقة مكتوبة بهذا، قال لى: محمود بك.. أنا طالع لندن وراجع بعد باكر، قالت له ماشى.. لكن انظر عندنا حكاية مثل هذه تحتاج كام إمضاء وقت وإجراءات.

سؤال:ولكن هذه مسئوليتك يا محمود بك.. ممكن القفز الإيجابى فوق اللوائح

والقرارات؟

ج : أنا أعمل ما أستطيع أن أفعله، لا أرفض طلب منطفى لأحد فى مثل هذه الحالات.. وأيضا بسرعة.. صواريخ، طبعاً أنا كرجل مالى أقول ليس من الحصافة أن يسافر موظف

بدون قرار سفر، لانه لوحدث فرضاً وتوفاه الله في الخارج، فإن موقفنا سيكون محرراً أنا مفتش سابق لاحظ هذه المهنة «بتفتح» على وفى بالى ما تقوله أنت، وبعد باكر سأخبره وأقول له: يا عادل اترك ورقة في المكتب إنك مسافر في مهمة كذا..

سؤال: في خلال ٥-٦ سنوات رجال البيزنس كما أتوقع سينشئون بنوك خاصة ويتركوكم بالمرّة؟

ج : القطاع الخاص لا يتحمل، فيه حدود خطيرة ما يقدروش عليها.

سؤال: رجال البيزنس تطوروا سياسياً ومالياً؟

ج : مالياً لا.

سؤال: كانوا بصراحة - وأنا أصرفهم - كانوا على الله أول ما بدأوا كانوا يمشون بجوار الحائط الآن يمشرون بأن العالم أمامهم ويشمرون بالكونية حتى وعيهم بمصالحهم السياسية ارتقى، لذلك وارد جداً أن يتركوكم؟

ج : حجم أعمالنا ضخم جداً ولذلك فنحن نزيد رأسمالنا ومفتوحين للزيادة، وهذا ما قلته لعبد المال (يقصد أ. عبد العالم الباقوري - رئيس تحرير الاهالي) أنت لا يرضيك أن تُحجّم البنك الأهلي لكي تكبر البنوك الأخرى، قال لي: لا هذا لا يرضيني طبعاً.

أتحدى إن يوجد من يستطيع القيام بما نقوم به مع القطاع الخاص أو العام مرة واحدة من بتورع القطاع الخاص أنا ذهبت اليه للتسويق وجدته «يتنمرّد» على قلت له سيدنا عمر - يا فلان - حينما رأى نقطة مياه من سحابة نظر إليها وقال: امطري حيث شئتى فخرأجك إلى (عندي) .. وحياة أهلى سترجع إلينا وتتحايل على وتركته وخرجت، ولم يمض سوى ٣ شهور الا وجأنى كما توقعت، أخذت «ثأري» منه لأن أى مشروع يتطلب ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون جنيه لا يوجد من يقدر عليه سوى البنك الأهلي، فهمتني.

☆☆☆☆☆

انتهى الحوار ونرى من الضروري أن نضيف إليه طائفة من أقوال محمود عبد العزيز في المقامرات العامة، لتكتمل ملامح فكره المصرفي والسياسي رغم إصراره على أنه..... ملوش في السياسية خذ إليك:

- بدأنا مع ١٩٩٦ نموراً قبل أن نكون قطلاً؛ وقد وضع أن لدى هذا الشعب وهذا البلد إمكانيات ضخمة كانت تنتظر فرصة الانطلاق.

- البنوك ليست مضخة الائتمانش فحسب ولكن وجودها بجوار المستثمر يمنحه الأمان والثقة.

- بدون استثمار أجنبي لا أمل في نسبة نمو تزيد عن ٦٪، ولكي نصل إلى معدل ٧,٥٪ نحتاج إلى استثمارات أجنبية قيمتها ١٥٪ من جملة الاستثمارات المطلوبة لهذا المعدل وفي هذه الحالة فلا خوف من طفيان الأجنبي، وبالطبع فإن نهر الأموال الدولية له شروطه ليتدفق وأهمها المصلحة والأمان الشامل على أرضية بنية اجتماعية سليمة.

- كان طلعت حرب وطنياً فذاً، لقد ضحى بموقعه على مقعد رئاسة بنك مصر ليحمي البنك من الحصار المضروب عليه من الحكومة والانجليز والذي تواكب مع وقوع أزمة سيولة عام ١٩٣٩. للأسف فإن البنك الأهلي - وكان تابعا للانجليز «وقتها» خذل بنك مصر.. بنك مصر المساند للصناعة الوطنية لحساب الصناعة الانجليزية، الآن الأهلي ومصر.. حبايب!

- كل معارضى يفكرون في المكسب السريع، أنا لا أدينهم ولكن هذا المكسب لا يصنع نمواً ولا حتى ثروة.

- لدينا برنامج لتمويل التجارة البينية العربية، واتفاقات مع صندوق النقد العربي بهذا الخصوص لكن مرافقنا المصرفية ومنها الأهلي لازالت «كسلانة» في الوقوف وراء المصدر العربي والمستورد العربي للعرب.

- دخلنا أعلى المخاطر، دخلنا تمويل شراء الأجنبي لمنتجات مصرية، وقمنا بتمويل ٧٠٪ مع صفقة تم بمقتضاها توريد معدات كهربائية لمحطة في أندونيسيا.

- ليست هناك نسبة محددة في التمويل بين الموارد الذاتية للمعمل وما يقدمه البنك، لكنني أتحدى أن يستمر طويلا من تكون النسبة عنده ١٠:١ اللهم إلا في الحالات النادرة التي يتم فيها عمل ابتكار جديد تكلفته رخيصة جدا وسعر بيعه عال جداً. إن الحساب الصحيح لمشروع يكسب ١٥ - ٢٠٪ يقضى أن تكون نسبة التمويل ١ - ٣ أى واحد من البنك و ٢ ذاتي، ومع كل فإننا في مشروعات تنمية الصعيد سنمول بنسبة ١:٤,٥. إنني أقول لمن يضرعون المثل باليابان (وكوريا) وأن بنوكها تمول بـ ١:٣٠ انسوا هذا الكلام لقد كاد يؤدي إلى كارثة هناك أو هو أدى بالفعل ثم انهم توقفوا عنه.

- لا تقل دع القلق وأبدأ الحياة ولكن قل أبدا القلق أبدا النجاح.

- ليس من المعقول أن نقول الإسرائيليين شطار في التسويق ونخاف، لا بد أن نجيد هذا الفن ونفتحه ونخترق مواقع التحدى والذى نطوله نلعب به وتنسق مع الشوام فهم شطار فى هذا الأمر.

- مكاتب التمثيل والريموت باكنج قد يغنيان عن فتح فروع جديدة فى مناطق الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفيتي سابقا.

- أخاف من الإعلان الواسع عن قروض فجوات الصناعة وللوقوف خلف الصادرات وفوائدها المنخفضة (٩٪ فى الوقت الذى فيه السعر العادى ١٣,٥ ٪) حتى لا يحدث إبدال ائتمانى واسع بمعنى أن يجيء عملاء لأخذ قروض الفجوات ويستغلوها فى حاجات عادية.
- أنا أستطيع أن أمول إسرائيل.. لكن هى متقدرش تمولى، لازم نلاعبيهم ومنخفض!
- لا نقبل حصانة خاصة ونشجع الخطأ فى حدوده.

- كازيلانكا كان مؤتمر إزالة الجليد بين العرب وإسرائيل، عمان مؤتمر استعراض الأوراق الاقتصادية للتعاون، وكان المأمول أن يكون مؤتمر القاهرة مؤتمر التعاقدات لكن تأخير خطوات السلام أخر التعاون الإقليمي، انه أيضا قتل الاستثمارات الداخلة إلى إسرائيل بنسبة ٥٠٪ وزاد الداخلة إلى مصر بنفس النسبة تقريبا.

تحدث عن الجبن الرومى وصيام المسيحيين والقول الكمور وعقود الحكومة
والجنيهاات "الذهب". من خبير مصرفى صديق إلى مؤلفى الكتاب:

لا تظلموا البنوك . لا تظلموا العملاء !

لمزيد من إرضاء الضمير اتصل مصباح قطب بقيادة مصرفية فى بنك مصر عملت لفترة فى المركز الرئيسى، وتشغل الآن موقعاً قيادياً فى إحدى محافظات بحرى. قيادة توقع لها كثيرون أن تتبوأ مقعداً هاماً خلال سنوات، رغم شبابها، بسبب جمعها بين الموقف الفكرى والسياسى المحد من ناحية، وخبرتها العملية "وشطارتها" من ناحية أخرى (هذا إذا كانت المعايير موضوعية).

المهم أننا طلبنا إلى صديقنا هذا أن يطالع التقريرين المنشورين فى "الأهلى" عن البنك الأهلى ١٩٩٤، واللذين أعدنا نشرهما هنا، وحدثنا عن إتجاهات كتابنا ومضمون ما ورد فى بقية التقارير، وقلنا له: عليك أن تضع نفسك، بما لديك من خبرة واقعية.. وأمانة هى محل ثقتنا المطلقة. فى موقع المدافع عن البنوك والعملاء فى حدود كشف الظروف والملايسات التى تدفعهما دفعا إلى ارتكاب مخالفات متدرجة الشدة.
استجاب الصديق المصرى وقال لنا ما يلى:

مما لا شك فيه أن مسئولية القائمين على منح التسهيلات المصرفية هى إدارة المخاطر الناشئة عن هذه التسهيلات وتختلف درجة الخطر وتقديرها من مسئول لآخر، وبالتالي فإن القرار الائتمانى برغم أنه يستند إلى معايير الجدارة الائتمانية (كفاية الموارد الذاتية / الخبرة / ملائمة رأس المال / طبيعة النشاط / الظروف التى تحكم النشاط على المستوى المحلى والدولى/ السمعة/ الحرص على السداد ونية التصميم عليه) إلا أنه أيضاً يستند إلى جانب شخصى من متخذ القرار بحيث أن الأخير لا يتخذ القرار إلا إذا توافرت له "الراحة النفسية" حيال طالب التسهيل.. ربما كانت هذه المقنعة ضرورية للانتقال إلى جانب آخر من مشاكل التسهيلات الائتمانية وهو التجاوز عن حد التسهيل الائتمانى (التجاوز يعنى الخروج على شروط التسهيل بما يخدم مصالح البنك والعميل ولضرورة موضوعية تكون موضع قناعة متخذ قرار التجاوز) وطالما أن هناك متغيرات عديدة فإن

التجاوز يكون أحد الوسائل للتعامل مع هذه المتغيرات للخروج إلى بر الأمان ويمكن رصد حالات كثيرة لأشكال التجاوز في كافة مجالات النشاط الائتماني.

أولاً، التسليف بضمان بضائع،

يلجأ الكثير من العملاء إلى البنك لتمويل احتياجات نشاطهم سواء كانوا تجاراً أو أصحاب مصانع، وخاصة إذا كانت احتياجاتهم ذات طبيعة موسمية أو تُستورد من الخارج وتعرض لتقلبات سعرية على مدار العام.

ويتم التخزين إما في مخازن البنك أو مخازن العميل المستوفاه لشروط الرهن الحيازي وأهمها أن تكون مفاتيح هذه المخازن لدى إدارة البنك وعادة يساهم العميل في هذه البضائع بنسبة ما بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ طبقاً لطبيعة السلعة، ويطلق على مساهمة العميل (المارج) أي أن البنك يغطي ما بين ٨٠٪ إلى ٦٠٪ من نسبة هذه البضائع.

التجاوز أثناء التخزين،

نظراً للتكنولوجيا الحديثة في جمع المحاصيل الزراعية فإن موسم هذه المحاصيل بعد أن كان يستغرق عدة شهور (من شهر إلى ثلاثة في الأرز - ومن شهر إلى ٤٥ يوم في الفول) فإنه الآن لم يعد يستغرق سوى أيام (٢٥ يوم للأرز - ١٥ يوم للفول) وعلى صاحب مضرب الأرز أن يوفر كل الاحتياجات للتعامل مع المحصول خلال هذه الفترة وحتى لا يتعرض لتقلبات سعرية عالية فإن البنوك تلجأ إلى التجاوز إذ القاعدة أن يتم التخزين ثم يتم التسليف وإذا تم إعمال القاعدة فلن يتم التخزين طبقاً لاحتياجات النشاط فيكون التجاوز بأن يتم توقيع العميل على إيصال امانة لمدة معينة (من ١٥ إلى ٤٠ يوم) لتدبير كافة احتياجاته - ثم يقوم بتوريد البضائع إلى المخازن أو الشئون وطبقاً للتعليمات فإن الفترة ما بين الإقراض والتوريد تسمى «تجاوز» تحت كامل مسئولية متخذ القرار (وهي مخالفة في النهاية مما يرصده جهاز الحاسبات) وقد يكون هناك شكل آخر من أشكال التجاوز أثناء التخزين فيمكن أن تصدر من إدارات البنك العليا إلى فروعها منشورات بأسعار حكومية ٢٠٠ جم بينما أسعار السوق ما بين ٢٣٠ - ٢٥٠ جم.

القاعدة الإلتزام بأسعار المنشور، والتجاوز التعامل بأسعار السوق.

مثال آخر مع تجار الجبن الرومي: كما أسلفنا القاعدة تقول التخزين أولاً ثم التسليف ولو تم إعمال القاعدة فلن يلجأ التجار إلى البنوك حيث أن الجبن الرومي يحتاج إلى

تجهيز يستغرق في حده الأدنى شهران قبل الدخول إلى التلاجات- هنا أيضاً يتم التسليف بالتجاوز بتحرير إيصال أمانة على العمل وتحت مسؤولية متخذ القرار.. وفي كل الأحوال عندما يحضر أحد مفتشى البنك في مأمورية للتفتيش على أعمال البنك فإنه يرصد هذه التجاوزات ويحررها كمخالفات ويتم مطالبه الفرع بسدادها ويرد الفرع بالإعتبارات الموضوعية ليبرر هذا التجاوز فإن كانت هذه التجاوزات قابلة للتصفية التدريجية أو الذاتية يمكن أن تكون هناك قناعة من إدارة البنك وإذ لم تتوافر هذه القناعة يتم تحويل متخذ القرار إلى التحقيق!

التجاوز فيما بعد التخزين،

قد يكون هذا التجاوز بسبب قيد الفوائد والعمولات والأرضيات والمصاريف الأخرى على حسابها في نهاية كل شهر إذ أن الفائدة تحسب شهرياً.. وقد يقوم العميل بسداد هذا التجاوز أو قد لا يقوم استناداً إلى أنه سيتم سداد هذا التجاوز عند بيع البضائع.. ويمكن أن يظهر هذا التجاوز بشكل أخطر إذ ما تعرض سوق السلفة لحالة ركود غير مسبوقة.. فمثلاً صابف موسم الفول هذا العام ١٩٩٦ ظروف غير مسبوقة إذ أنه سلعة يتم إستهلاكها بشكل شبه منتظم على مدى شهور العام إلا أنه نظراً لوجود سلع بديلة للاستخدام في السندوتشات وما أشبهها وبأسعار أقل مثل البطاطس والبازنجان هذا العام فقد تعرض لركود نسبي غير مسبوق، الأمر الذي أدى إلى التجاوز بالفوائد لشهور عديدة ولم يبدأ السوق في التحرك إلا خلال شهر يناير حين ارتفع سعر البطاطس نسبياً وتغير الموقف...

القاعدة تقول أنه يتم إخراج البضائع من الثمن أو المخازن مقابل سداد نسبة التسليف (من ٨٠٪ إلى ٦٠٪) ولكن قد يتم التجاوز نظراً لظروف الركود التي يتعرض لها سوق السلعة، مثلاً الجبن الرومي نظراً لتدخل صيام الأخوة المسيحيين مع رمضان وصيام المسلمين فإن الطلب على الجبن الرومي انخفض بنسبة كبيرة وتعرضت السوق لحالة ركود، وهناك فترة تخزينية متفق عليها لا تزيد عن ٦ شهور.. يمكن هنا أن يتم الخروج على القاعدة بالتجاوز بتسليم العميل بضائعه مقابل تقديم شيكات أو كمبيالات على عملاء ممتازين حسنى السعنة من عملائه..

وفي خلال فترة التحصيل فإن أى مراقب حسابات أو مفتش يرصد هذا التجاوز حتماً

سيسجله وسيطالب بتصحيحه.

مثل آخر: قد يكون التجاوز بسبب العميل... قد يخشى على السلعة المخزنة من التلف لأنقضاء الفترة المقررة للتخزين وعدم وجود سحب وتعرض السوق لحالة من الركود حينئذ يمكن التجاوز بتسليمها للعميل مقابل إيصال أمانة لمدة محددة. أيضاً مثل جديد،

القاعدة تقول انه لا يجوز تخزين أى سلعة لمدة تزيد عن ٦ شهور فإذا أنقضت فترة التخزين يتم زيادة المارج (نسبة مساهمة العميل) شهرياً بمعدل ٥٪ فإذا لم يدفعه العميل فإن ذلك يكون تجاوزاً برغم عدم الخوف من تعريف السلعة (الثلاجات وأجهزة التكييف). وهناك العديد من أشكال التجاوز المصرفية التي تستند إلى اعتبارات موضوعية ودون الإخلال بمصلحة العميل والبنك وطبعاً كحالة كل عميل على حده مطبقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

ثانياً، التسليف بضمن التنازل من عمليات حكومية:

يلجأ مقاولو القطاع الخاص إلى البنوك لتمويل المقاولات المسندة إليهم من الجهات الحكومية بعد أن يتم التنازل عن مستحقات العمليات لصالح البنك ويتم التسليف بنسب من ١٠٪ إلى ٢٥٪ طبقاً لقوة ومثانة المركز المالى للعميل ويتم الصرف تدريجياً طبقاً لتقدم سير العمل فى العملية المسندة؟.

ويحدث التجاوز نتيجة أسباب عديدة نذكر منها تأخر الجهات الحكومية فى صرف مستحقات العملية والذي ينتج عنه تجاوز بالفائدة والمصروفات المقيمة شهرياً ويؤدى التأخر فى ورود المستحقات إلى إرباك السيولة المالية للعميل وأحياناً يتم اللجوء إلى التجاوز لتفادى غرامات التأخير برغم تأخر ورود المستحقات وتعانى البنوك حالياً من العمليات التي يتم إسنادها من إحدى الجهات السيادية أو من خلال هيئة الأبنية التعليمية. وذلك نتيجة تأخر إخراج اعتمادات فى الموازنة العامة للدولة لهذه العمليات ويتم تسليم العمليات إلى الجهات الحكومية برغم من تأخر المستحقات وهنا تظهر حسابات العميل طرف البنوك كحسابات متجاوزة.

ثالثاً، التسليف بضمن كمبيالات وشيكات،

يتم تقديم الشيكات والكمبيالات للبنوك ويتم التسليف عليها بنسب تبلغ من ٥٠٪ إلى

٧٥٪ طبقاً لقوة ومتانة المركز المالى للعميل وطبقاً لتنوعية الكمبيالات والشيكات المقدمة من حيث الاسم والسمعة، وعلى ضوء نسب التحصيل يتم السماح بالتجاوز من عدمه طبقاً لحاجة ونشاط العميل، فمثلاً عميل تجارة أخشاب وردت له بضائع من الخارج وليس لديه سهولة لدفع الرسوم الجمركية فيتم التجاوز له عن النسب المقررة لكى يتم الإفراج عن البضائع وبيعها وتعطيه التجاوز بكمبيالات جديدة ناتجة عن البضائع التى تم الإفراج عنها.. إذا أن هذا تجاوز طبيعى وطبقاً لظروف موضوعية أملاها نشاط العميل ولكن مراقبى الحسابات والمفتشين يرصدونها كمخالفة للتعليمات.

* وإذا كان المتعارف عليه أن إقراض شركات القطاع العام هو مما يبعد عن حقل الاتهام بالفساد المصرفى، وإن كان يوجه إليه النقد من زاوية أخرى هى أن البنوك تدارى سوءات هذا الإقراض تحت عباءة «من أجل المصالح القومية». إذا كان هذا هو السائد فأبغى أحب أن أضيف زاوية أخرى: إن الكثير من الفروع المصرفية - العامة على الأقل فى حدود معرفتى - يلجأ إلى تقديم هدايا من عينة الجنيهاات الذهب - غسالة - ثلاجة - غرفة نوم أحياناً - شيديو... إلخ، إلى رؤساء شركات عامة حتى تحصل الشركة على قرض كبير من الفرع، وذلك حتى تتحقق خطة الفرع فى تقديم القروض والتسهيلات من ناحية، ويكفيه الله شر الجرى وراء الزبائن الصفار من ناحية أخرى، وحين لا تسمح ميزانية العلاقات العامة فى الفرع بمثل هذا الإنفاق فإن الموظفين يكملون من جيوبهم على أساس أنهم سيعوضون ذلك من حوافز تحقيق الخطة وتجاوز المستهدف. وطبعاً هناك مكاسب أخرى لهذا النوع من الإقراض منها أنها تبعدك عن وجع الدماغ الذى ينجم عن التعامل مع الشركات الخاصة، المتمثل فى التلسين عليك أو التلويح بفسادك أو طلب مقاسماتك «النفقة» التى يفترض أنك لابد أنك أخذتها لتقديم التسهيل، وأيضاً المكسب المتمثل فى مواجهة التعثر ببال مستريح فانت بنك حكومة والمستلف هو الحكومة (شركاتها) وعليها هى أن تحل المشكلة.

* ملاحظة أخرى: فى التقارير الصحفية أو فى أوساط الرأى العام يشيع نقد مبدأ تقديم القروض بدون ضمانات (أى بالضمان الشخصى فقط دون وجود ضمانات عينية كالأصول أو البضائع أو الأوراق المالية) وتسجل أجهزة الرقابة ذاتها ملاحظات حول ذلك، لكن بالنسبة لى كبنكيران، وأعتقد أن رأى هنا هو رأى كثيرين، فأبغى أفضل القروض

بالضمان الشخصي لأنها قروض تتم عادة دراستها جيداً.. من خلال دراسة مركز العميل المالى وميزانيته وربحيته الخ وإمكانيات السداد كما يتم مراقبة الغرض المخصص له القرض بدقة لا تتوفر فى الأنواع الأخرى. إضافة الى أن مثل هذا القرض سريع الدوران عن القرض المشروط بضمانات عينية. إن معظم مشاكل البنوك هى من القروض بضمانات لا من القروض بدون ضمانات!.

* نقطة أخرى تحسب على العملاء هذه المرة ولم يحسمها القانون المصرى، وهى طريقة حساب سعر الفائدة. إن القانون المصرى ينص على حساب السعر آخر كل سنة، بينما فى الواقع العملى يتم حسابها بـ «النَّمر» كل شهر، ولذا فأول ما يفعله العميل الذى يشم أننا سنحيله الى الشئون القانونية أو أعلناه فعلاً، هو رفع دعوى «تحاسب» أمام المحكمة، ويكون أول ما يذكره فيها أن البنك خالف القانون واحتسب على فائدة كل شهر بدلاً من كل سنة.. وقد بات من الضرورى أن يتم حسم هذه النقطة فوراً.



* فى النهاية فإن ما يمكن أن يقال كثير، غير أن ما قيل عن أن القروض المتعثرة لا تتجاوز ٢٪ من إجمالى القروض والتسهيلات فى الجهاز المصرفى غير دقيق.. أنك ببساطة تستطيع أن تعرف إذا قسمت إجمالى المخصصات لهذا الغرض على إجمالى القروض وستجد أن النسبة لا تقل عن ١٠٪ وبطبيعة الحال فإنه لو لم تكن المخصصات كبيرة لكانت هناك إمكانية ليس فحسب لزيادة الأرباح فهذه بديهية (لأن المخصصات تجنب من الأرباح) ولكن أيضاً كان يمكن زيادة سعر الفائدة للمودعين!!!.

إن الشعار السائد فى الفروع هو: يدوخ الشغيلة لجمع الشعار والأرباح للبنك، ويضيع كل ذلك على باب الفرع الرئيسى.. ليس هذا تمجيذاً فى الفروع على حساب الرئيسى، فالمقولة إلى جانب ما فيها من فكاكة تبين أن الفاسد مرتبط بقروض الكبار أساساً.. وكذا الخلل والاضطراب وهذه تتم فى كل البنوك العامة والخاصة من الفروع الرئيسية..

على ضوء ما تقدم فإنه يمكن النظر إلى التجاوزات على أنها مسأله طبيعىة عليها ظروف موضوعية تستدعى دعم وتقديم العميل ومساعدته على مواجهة موجات السوق المتلاحقة وبشرط القدرة على تصفيتها تدريجياً من خلال دراسة عن مستقبلات النشاط وبشرط أيضاً ألا تكون لأغراض شخصية خارج النشاط الذى تم عليه التسليف كشراء

أراضى أو مباني أو سيارات أو فيلات ويشترط جوهري آخر أن تحقق مصلحة البنك وتتم بشرف وأمانة..

وعلى ضوء ما يثار حالياً من لغط شديد حول البنوك فقد أثر الكثير من العاملين في مجال البنوك إلى الارتكان إلى الجدار ورفض العمل في هذه الظروف التي تتخطى فيها القرارات تارة مع عدم توافر عناصر الشفافية والإفصاح تارة أخرى، فضلاً عن مسألة مهمة للغاية وهي عدم توافر معلومات عن الأسواق في الخارج وأثر ذلك على الأسعار المحلية ونحن بضد مقابلة الجات وجهاً لوجه ونظام المشتقات الذي تتفرع عنه العقود الأصلية والمبادلات والخيارات على أساس مستقبلي.

«بعد أن تقرأ» «المستندات المطلوبة للحصول على قرض» وخطتنا اليدوية

تطلب البنوك المستندات التالية عند الحصول على قرض:

- ١- السجل التجاري وملخص قيده.
- ٢- البطاقة الضريبية.
- ٣- عقد الشركة وملخصه.
- ٤- سجل المصدرين، المستوردين - السجل الصناعي - سجل المقاولين.
- ٥- ترخيص مزاولة النشاط.
- ٦- عقد تملك أو إيجار مزاولة النشاط.
- ٧- آخر ثلاث «٣» ميزانيات ونتائج الأعمال معتمدة من محاسب قانوني.
- ٨- الموقف الضريبي والتأمينات الاجتماعية معتمدين من محاسب قانوني.
- ٩- بيان بقيمة ونوع المعدات والآلات معتمدة من محاسب قانوني وقيمتها المالية وتاريخ شرائها.
- ١٠- بيان بالمعاملات مع البنوك الأخرى وأسماء البنوك وعناوينها.
- ١١- طلب استعلام عن العملاء «تصريح بالاستعلام عن كافة الشركاء».
- ١٢- بيان بقيمة وعنوان الممتلكات إن وجدت، والمستندات المؤيدة للملكية.
- ١٣- تكاليف دورة النشاط الواحدة «مرفق النموذج» يعتمد من المحاسب القانوني.
- ١٤- صور البطاقات الشخصية والعائلية لجميع الشركاء بالشركة.
- ١٥- طلب تسهيلات ائتمانية.
- ١٦- السجل الصناعي.
- ١٧- الجريدة الرسمية المنشور بها الشركة.
- ١٨- قوائم الدخل التقديرية «مرفق النموذج» يعتمد من المحاسب القانوني.
- ١٩- قائمة الدخل عن آخر ٣ سنوات عمل «مرفق النموذج» يعتمد من المحاسب

القانوني.

٢٠- عدد العاملين خلال السنوات الثلاث الأخيرة ونوعياتهم.

٢١- نبذة عن النشاط والأنشطة الأخرى التي قد يشارك بها أى من الشركاء المتضامنين.

٢٢- بيان بأهم الموردين وعناوينهم.

٢٤- الموازنات التخطيطية (جارية واستثمارية).

٢٥- جدول تدفقات نقدية.

٢٦- نبذة عن العميل؟!

مما سبق نرى أنه مطلوب من العميل ٢٦ طلب يتعين عليه إحضارها للبنك واستيفائها للحصول على «تسهيل ائتماني» أى «قرض» وبالطبع فهناك بعض الطلبات الهامة والضرورية إلا أن هناك طلبات أخرى تأتي من باب «لزوم الشيء» والبعض الآخر يأتي «فبركة» ومن باب استكمال واستيفاء الأوراق ليس أكثر ويأتى البنك - طالب هذه الطلبات - فى مقدمة العارفين بأن هذه الطلبات مجرد شكل ديكورى لا أكثر!!

ونحن نرى أن «إحكام الدائرة الائتمانية» والحفاظ عليها من الثغرات يتأتى عن طريق التركيز على الطلبات الجوهرية والتي يمكن للبنك ومسئولى الائتمان فيه تقييم وضع العميل - طالب القرض - تقييما موضوعيا وواقعيا من خلالها وبعبدا عن أشكال الاستيفاء هذه وثمة سؤال:

- وكمن عملاء تقدموا إلى البنوك بهذه الطلبات وربما أكثر ولم يسعدهم الحظ فى الفوز «بحصة ائتمانية» فى سوق الائتمان؟ إن الضوابط التى يحتكم إليها متخذ القرار فى عملية «منع» أو «منع» الائتمان ليست واضحة بما يكفى لإزالة اللبس أو الغموض أو التلغيز عن هذه العملية.

إن هناك أمورا أخرى وطلبات أخرى غير مدونة وغير مكتوبة وغير مرئية تعد شروطا أساسيا للحصول على الائتمان والتمتع به وبالطبع يعرفها أولئك الذين «ائتمنوا» على «منع» الائتمان وأيضا «منعه» وكذا الذين شامت لهم أبراجهم الفلكية أن يكونوا من المحظوظين بالتسهيلات.

الأمر فى حاجة إلى «جلاسنوست» مصرفى (مش من النوع الذى يوقع زى بتاع

جورياتشوف!) أى قدر كاف من الشفافية المصرفية وتقليل مساحة «الظلام» التى تكتنف عملية التسهيلات الائتمانية وتصبحها، وكأن الائتمان لا يقوى على السير والنهوض وممارسة دوره فى النمو والانتعاش إلا تحت أجنحة الظلام!!

وفيمائتعلق بالمستندات المطلوبة للحصول على تسهيل ائتمانى (قرض) - وكحل فى الأجل القصير - فنحن نرى أن قائمة الطلبات التى يطلبها البنك لمنح الائتمان طويلة وأكثر من كونها طلبات واقعية تستند إلى الحقيقة والبنك أول العارفين بذلك فمثلا معظم المستندات المطلوب اعتمادها من محاسب قانونى يتم فيها «ضرب» المستندات بطريقة كل شىء كان فمثلا:

المستند رقم (٧) وهو آخر ٣ ميزانيات ونتائج الأعمال للعميل معتمدة من محاسب قانونى تطلب البنوك ذلك وهى تعرف أنه من المؤكد أن غالبية العملاء لا يمسكون دفاتر محاسبية منتظمة وليس لهم بالمرّة ميزانيات أو قائمة نتائج أعمال وإزاء إصرار البنك على طلبها كشرط من الشروط اللازمة للحصول على القرض يلجأ العميل إلى التحايل واستيفاء هذا الطلب من محاسب قانونى دون أن يكون لذلك سند من الواقع.

ايضا المستند رقم (١٣) المتعلق بتكاليف دورة النشاط الواحدة معتمدا من محاسب قانونى، يمكن أن يكون به كثير من الأمور التى لا علاقة لها بالحقيقة وفقا لمصلحة العميل من حيث تضخيم أو تقليل تكاليف دورة النشاط بما يخدم غرضه الأساسى فى الحصول على القرض.

ايضا المستند رقم (١٨) وهو قوائم الدخل التقديرية المعتمدة من المحاسب القانونى تتعرض للتلاعب وفقا لمصلحة العميل وبما يحقق أهدافه. ومن ثم فإن تقليل هذه الطلبات إلى الحد الأدنى الممكن دون إخلال بضرورة التأكد من «حلاوة العميل» من شأنه أن يشجع الكثيرين من أصحاب الأعمال على التعامل مع البنوك وتوسيع دائرة الاستثمار وزيادة عدد طلبات الائتمان مما ينعكس إيجابيا على كل من البنك والعمل. أما فيما يتعلق بالحل - فى الأجل الطويل - فإن الأمر بحاجة إلى تشريع مصرفى جديد قادر على تلبية مصالح المجتمع المصرى وتنميته ويعدأ عن ضغوط وتعليمات البنك الدولى أى أن التشريع الذى ندعو إليه لا ينبغى أن يستجيب لمطالب البنك الدولى وإنماينبغى أن يتم فى إطار وطنى يمكن أن يصبح نواة لتكامل مصرفى عربى يساهم بشكل فعال فى إقامة التكتل

الاقتصادى العربى الذى لا مفر من ضرورة إنجازة.

المستند رقم (٩) يبين بقيمة ونوع المعدات والآلات معتمدة من محاسب قانونى وقيمتها الحالية وتاريخ شرائها.

يمكن التلاعب أيضا فى هذا المستند سواء فى تاريخ الشراء أو أن يكون البيان متضمنا نوعية من المعدات مخالفة للحقيقة كما أن القيمة الحالية للمعدات مسألة «عامة» فمن الذى سيقوم بالتقييم وعلى أى أساس؟!

أسئلة كثيرة تطرح نفسها أمام معظم المستندات المطلوبة للحصول على قرض!!

المستند رقم (١٠) يبين بالمعاملات مع البنوك الأخرى وأسماء البنوك وعناوينها:

يمكن فى هذا المستند للعميل «صاحب النفوذ» وما أكثرهم فى بلدنا وعلاقاته مع رجال البنوك أن يأتى بمستندات تدل على تعامله الواسع والمتعدد مع بنوك أخرى (تسهيلات عن الهوا) ليوصى للبنك الذى يطلب منه التسهيلات بأنه عميل مهم ويحظى بثقة بعض البنوك والكل يجرى وراءه لكى يتعامل معه وما إلى ذلك من أساليب التحايل والدهاء..

كما أن بعض العملاء يلجأ إلى الحصول على تسهيلات من بنك معين ليسدد بها مديونيات فى بنك آخر.. وهكذا «من بنك للثانى.. يا مودع لا تحزن»!!

المستند رقم (١٩) «قائمة الدخل عن

ما احناش عارفين: هل قائمة دخل عن آخر ٢ سنوات عمل معتمدة من محاسب قانونى تعنى أن كل شيء تمام وأن الدخل عال العال؟!

يطلب البنك هذا الطلب وكان اعتماده من محاسب قانونى يعنى الحصول على «ختم الحصانة» التى تجعل العميل - طالب الائتمان - «سيد قراره»، نقول هذا ونعذر الكثير من المحاسبين القانونيين لأنه لا حيلة لهم مع شروط هشة بهذا الشكل ولا بد من المجازاة وعمل شيء لزوم الشيء»

المستند رقم (٦) عقد تملك أو إيجار.

هل هناك صعوبة فى الحصول على عقد إيجار (بلاش تملك) وهى من شخص ما لصديق له مزنوق فى واحد انتمان على الريحة! لكى يستكمل به الإطار الوجيه للطلبات!! وبالطبع ما أكثر المقترحات التى يمكن أن تقال، بيد أننا نكتفى بما سلف، وفى حدود ما يخفى رسالة كتابنا، ونتمنى أن يأتى اليوم الذى تغيب فيه ظواهر الائتمانات الوهمية،

ويتم فيه وضع العميل المتعثر «عن عمد» في لسته سوداء تحرمه من أى قدرة على التعامل مع البنوك فيما بعد. نتمنى أن تراقب أجهزتنا المحاسبية الديون الجيدة مثلما تراقب الرديئة لأن كتابنا يكشف أن ثمة لعب يمكن أن يحدث في هذه المنطقة. نتمنى - كما تمنى مراقبو جهاز المحاسبات في رسائل إلينا - أن تختفى ظاهرة التسويات التى تضع فيها الملايين (أحيانا يحصل العميل على التسوية ويذهب فى اليوم التالى ويعد أن يُخرج ما تحت البلاطة ليسدد كل ما عليه مرة واحدة ويعد أن يكون قد استولى على الفرق بين ما سدده وما حصل عليه).

نتمنى أيضا أن تغيب ظاهرة المساومات التى لا تستند على أى أسس وذلك عند عمل إعادة جدولة أو تسوية ففى ظل المساومة فى الأجواء المعتمة - بين العميل ومسنول الائتمان فى البنك - يضع الذى يضع، وتتضخم ثروات بعض مسئولى الائتمان.

نتمنى ونتمنى.. وأخيراً فوفقاً للتقرير السنوى الصادر من البنك المركزى لعام ١٩٩٥/١٩٩٦ فإن إجمالى الودائع بالبنوك المصرية كافة فى يونية ١٩٩٦ هو ١٧٤٨٥٨ (مائة أربعة وسبعون مليار وثمانمائة وثمانية وخمسون مليون جنيه) [بالعملة المحلية] وإجمالى الودائع فى يونية ١٩٩٦ بالعملات الأجنبية هو ٥٠١٣٤ (خمسون مليار ومائتو أربعة وثلاثون مليون جنيه).

ويرصد تقرير البنك المركزى أن ودائع القطاع العائلى تبلغ نسبتها ٦٢,٥ ٪ من إجمالى الودائع فى نهاية يونيو ١٩٩٦ بالعملة المحلية بينما تمثل ودائع قطاع الأعمال الخاص ١٠,٩ ٪ من جملة الودائع بالعملة المحلية فى حين أن التسهيلات الائتمانية التى حصل عليها هذا القطاع بلغت ٤٣,٥ ٪ من جملة التسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية فى يونيو ١٩٩٦.

أى أن التسهيلات الائتمانية التى حصل عليها قطاع الأعمال الخاص تبلغ ٤ أمثال قيمة ودائعه. وقد يقول أحدهم أن تشجيع القطاع الخاص ضرورة وأن حصوله على القروض هكذا طبيعى إلا أن القطاع الخاص بهذا يستثمر ويتوسع ويكسب (بفلوس غيره) ويخلق شركاته لحسابه ولو أن البنك ابتكر طريقة لتمويل احتياجات المودعين (غير المستثمرين) لأدى خدمة جيدة لأصحاب الودائع وهم الأولى والأجدر بالحصول على التسهيلات من هؤلاء ولقل أيضا الفائض من الودائع التى يحصل عليها المستثمرون المحترفون وبالتالي تقل المخاطر الناجمة عن ذلك.

الفصل الأخير

مفردات مصرفية

تعريفات مصرفية

$$\begin{aligned} \text{معدل التداول أو (نسبة السيولة) وهي} &= \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \\ \text{وهناك نسبة السيول السريعة} &= \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \\ \text{المعيار النقدي} &= \frac{\text{النقدية المتداولة}}{\text{الخصوم}} \end{aligned}$$

♦ **الاحتياطي:** تعنى الكلمة فى الأعمال المصرفية نسبة الودائع التى يطلب من البنك الاحتفاظ بها لدى البنوك الأخرى وقوانين البنوك عادة تطلب من البنوك التجارية العاملة فى البلد أن تودع البنك المركزى نسبة معينة من ودائعها.

♦ **الفائدة المركبة:** هى الفائدة التى تدفع ليس فقط على المبلغ الأصلى ولكن أيضا على الفوائد المكتسبة خلال فترات سابقة

♦ **شيك الشيك:** هو أحد المستندات الخاصة بالبنك المخصصة لتسهيل عملية السحب للعملاء داخل مقر البنك فى حالة عدم وجود شيكات مع العميل أو رغبة فى توفير دفتر الشيكات لاستخدامه للغير أى أنه لا يمكن استخدام شيكات الشيك للتعامل بها خارج البنك كما أنه (الشيك) غير قابل للتحويل أو التظهير أو التداول وفى هذا النوع من الشيكات يكون المسحوب عليه هو البنك المصدر له.

ولا يوجد فيه شخصان يمثلان الساحب والمستفيد بل لابد أن يكون المستفيد هو نفسه الساحب أو وكيله.

♦ **شيك لحامله:** هو صك مكتوب وفقا لأوضاع قانونية محددة وهو غير قابل للتظهير وغير محدد به اسم المستفيد ولذلك ففى حالة فقد هذا النوع من الشيكات وعثر أى

شخص آخر عليه وتقدم به للمسحوب عليه يمكنه صرفه دون أية مساهمة قانونية للمسحوب عليه ما لم يخطر قبل التقدم للصرف.

♦ **إعتماد:** الاعتماد هو عقد يتم بمقتضاه وضع مبلغ معين من النقود تحت تصرف العميل خلال مدة محددة يقوم خلالها العميل بصرف المبلغ كله أو بعضه أو بسحب شيكات عليه أو بتحرير أوراق تجارية مسحوبة عليه أو أية طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين البنك وعميله. وفي مقابل هذا يتعهد العميل برد المبالغ التي قام بسحبها عند استحقاق الاعتماد وما قد يتم الاتفاق عليه من فائدة محددة مضافا إليها عمولة أقصى رصيد مدين والمصاريف البنكية التي يتحملها البنك لخدمته.

♦ **الكمبيو:** كلمة لاتينية تعني مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية وقسم الكمبيوتر في البنك هو القسم المسئول عن عملية تحويل النقد داخليا أو خارجيا وشراء وبيع العملات الأجنبية وشراء واستبدال الشيكات السياحية وإصدار الشيكات المصرفية المسحوبة على بنوك في الداخل أو الخارج.

♦ **الخصوم:** وهي عبارة عن المبالغ المدين بها البنك للغير وتمثل النسبة العظمى منها - وخاصة البنوك التجارية - الودائع بجميع أنواعها، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل قصير أو متوسط أو طويل أو ودائع توفير، سواء كانت بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية المختلفة، ويتكون إجمالي الخصوم من - حقوق المساهمين [رأس المال + الاحتياطيات (حقوق الملكية) + الأرباح المحتجزة] وكذلك المطلوبات الخارجية، ممثلة في المستحق للبنوك الأخرى، كما تدخل المخصصات بجميع أنواعها والاحتياطيات بجميع أنواعها تحت بند الخصوم.

النائب العام الأمريكي يهاجم قوانين سرية البنوك

المصر : القاهرة ٢٤ أبريل ١٩٩٦ - صفحة ٨

وجه النائب العام الاتحادي بالولايات المتحدة لثقة شديدة المصلحة للبنوك التي تقوم بتحويل الأموال بين معرفة أية شيء من الصلا، أو التفرغ من التحويل . كما هاجم ستر جون هوسكو نائب المحامي العام لمنطقة واشنطن قوانين سرية البنوك و حذر من إجراء مرسوم قد تتخذه الولايات المتحدة في هذا الشأن . و قد جاء ذلك خلال يومه في مجلس الأموال الذي عقد في واشنطن .

و يقول ستر هوسكو الذي كان قد تم تعيينه سنة ١٩٨٩ للتحقيق في قضية بنك الاتحاد و التجارة الدولي أنه يعتقد بضرورة رجاء البنوك الذين يقومون بذلك نظير أجر . و إنناك أنه في قضية بنك الاتحاد و التجارة " كان لدينا مبلغ ٢ بليون دولار محاولة من حصر عن طريق نيويورك السبي فلو أن جزر البهاما تم بناء تحويلها ثانية لنيويورك . و لا اعتقد أن حجم التحويلات بين جزر البهاما و جزر البهاما قد وصل إلى مبلغ ٢ بليون دولار في أي وقت من الأوقات . " لذا كان على رجال البنوك الذين يتمتعون بالثروة و الامتياز أن يتسألوا ما هي طبيعة هذا التحويلات أو هذه التحويلات التي يقوم بها الصلا .

و قد هاجم ستر هوسكو بقية قوانين سرية البنوك قائلا " إن المعلوم للجمهور القديم الذي ينادي بالاحتفاظ بسرية البنوك و الذي يرجع إلى التاريخ الذي كان السادة من صيغة المجتمع يحتفظون فيه بحسابات شركاتهم بل أن لا يحتفظ بنبيها العامة ، هذا المعلوم يجب أن يكون له ليمس حله الواقع الحالي . أن قوانين سرية البنوك في الحسابات الشخصية لنا و تستخدمها الفروع و المصارف من الفوائد و التأمين و مخرى رؤوس الأموال و تجار المصارف ، بل أن لا يحتاج إليها المصارف . الذين يقومون بتحويلات نظيفة لا نبارطها . " و إنناك قائلا أنه لا معنى لعدم وجود قوانين سرية للبنوك في قانون و لا يفسد ما يقومون به من تعاملات بين بعضهم البعض و إنما ينبغي محاولة فهم الفرق في سيطرتهم على نيويورك و (غيرها من بلاد العالم المتضرر) لحماية تجار الخدم و . و قد دعيت في المؤتمر أيضا سترو ريان بوسيرث نائب وزير الخزانة الأمريكي في تسهيل الأموال قائلا أن المصلحة الأمريكية تشكل تهديدا للفرات التي تتكلم مع صلا لديهم اتصالاتهم

محاضرة مع بيريكاتيا

يعار المرء حيال الاتهام الأمريكي على إلغاء قوانين سرية الحسابات فتع من ناحية استنا من انصار السرية ومن ناحية أخرى نخش أن يستغل الأمريكيون ذلك في تجريف أسرار بنوكنا

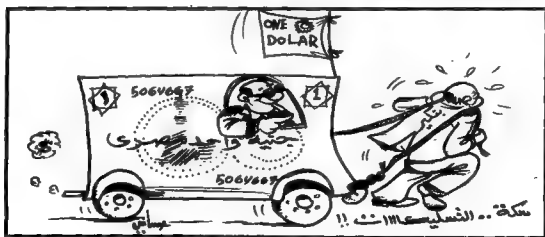
أنشام كارىكاتورية على الأحرار البنكية



« قبل أن تباع الحكومة أحد البنوك العامة »







الأماني عدد ٥٠١٧ ٤ سبتمبر ٩١



العربي عدد ١٤٢٠، ١ يناير ٩٦





ترى هل يتمسك مسئولوا البنوك - الفاشلين
بالكراسى بنفس الطريقة؟

دليل الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٥	جهازنا المصرفى الذى نسى مهمته الأولى
١٣	البنكيران والمليونير
١٥	خلفية عن البنوك والكتاب والمؤلفين
٢٤	ملف البنوك الأجنبية والمشاركة
٢٩	أسرار أكبر بنوك مصر
٣٨	المقاول والسياسى والبنكيران
٤٣	رد من البنك : نحترم سرية المعاملات وخصوصيات العملاء
٤٧	الأهلى... (ثانى مرة)
٥٢	المراقب وأكبر بنوكنا فى ١٩٩٥
٥٨	من طلعت حرب إلى المركزى للمحاسبات
٧٠	هنا الأسكندرية... وهناك الملاحظات
٨٣	الأقصى.. فى القاهرة الشرق الأقصى ١٩٩٦
٩١	القاهرة الشرق الأقصى ١٩٩٤
٩٧	تعميرة ملاحظات.. عن بنك التعمير والإسكان
٩٩	بنك النيل
١١٠	الظلام المصرفى والظلام المضاد
١٣٩	لا تظلموا البنوك.. لا تظلموا العملاء
١٤٦	المستندات المطلوبة للحصول على قرض وخطتنا البديلة
١٥١	مفردات مصرفية
١٥٣	النائب العام الأمريكى يهاجم قوانين سرية البنوك
١٥٤	أنغام كاريكاتورية على الأحزان البنكية

هذا الكتاب

«التكبر والعليوتير»... كتاب يمشی بقدمين عاريتين علي غابة من الشوك، ويزعّم أنه أول كتاب يحاول رصد العلاقة بين بعض رجال (البنزس!) ورجال البنوك من واقع تقارير البنك المركزي وجهاز المحاسبات ومراقبي الحسابات.

كتاب يحاول فيه الصحافي المتميز مصباح قطب وصديقه السياسي المصري علاء أبو زيد تقديم تجربة متميزة في كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة، ليس باعتبارها سلعة قابلة للبيع وقادرة على (إسماع) مالكها!! بل باعتبارها أمانة يجب أن تصل إلى أصحابها الحقيقيين... وهم القراء، دون أدنى إدعاء بأنهما أصحاب الصواب الوحيد إذا ما كانا مصيبين، أو أصحاب الخطأ الأخير إذا كانا مخطين.

إنها محاولة جادة لرفع الحصانة عن المعلومة أيًا كانت حساسيتها، ومهما عظم شأن المسؤولين عن تداعياتها السلبية، في زمن نحن أحوج الناس فيه إلى نوع من البصيرة المعلوماتية، يشكل عام، وليما يخمس أصمق أعماقنا وخلايا تكويننا، على وجه الخصوص والدقة.

وفي هذا السياق لا يسمنّا إلا أن نضم صوتنا إلى صوت الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ونقول: ليس المهم الآن أن نبحث عن كيف تسربت هذه المعلومات... ففي رأينا أن في هذا السؤال فضيحة ندية سائليه، إذ أنه يتضمن أكثر من معنى للتستر والتعتيم!! علينا أن نتجسس في البحث عن سبل الإصلاح والتجديد والتطوير، تحت قيادة مدركة لأهمية التطوير والتحديث. كما نضم صوتنا إلى صوت الأستاذ مصطفى أمين عندما قال بأن أضرار إساءة استخدام المعلومات أهون مائة مرة من أضرار التعتيم والتضليل والتكتم.

أشرف حمام

المؤلفان

علاء محمد أبو زيد

- مواليد الهجاسة مركز كفر
- مقربا الشرقية
- محاسب ومصري (في بنك
- استثمارى مصرى - عربى)
- انخرط فى العمل السياسى
- منذ عام ١٩٨٠.
- يشغل الآن موقعا قياديا فى
- حزب التجمع.



- عضو المنظمات المصرية والعربية لحقوق
- الإنسان.

مصباح عبد الجليل قطب

- مواليد عزبة مجاهد / مركز
- الطور - عربية.
- يتولى مسئولية التحرير المسكرى
- الاقتصادى بجريدة الأهلـى.
- قال عنه الأستاذ أحمد بهاء الدين
- « فى عموده بالأهرام فى ٢٤/١/٨٨ أنه
- أفضل محقق صحفى عام ٨٢.

• له كتابان هما «أعوام فاسلة في تاريخ الامن والأمان»

و مشروع للانتحار القومى».

وله تحت الطبع، المبهجون أوزم الدكتور عاطف عبيد،

وله فوق الطبع نس أدبى لم يكتمل بعنوان، قصص من

تكيد واللؤلؤ.



الاعلامية
فرس محمد زكي